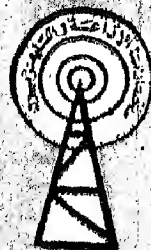
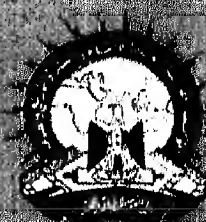
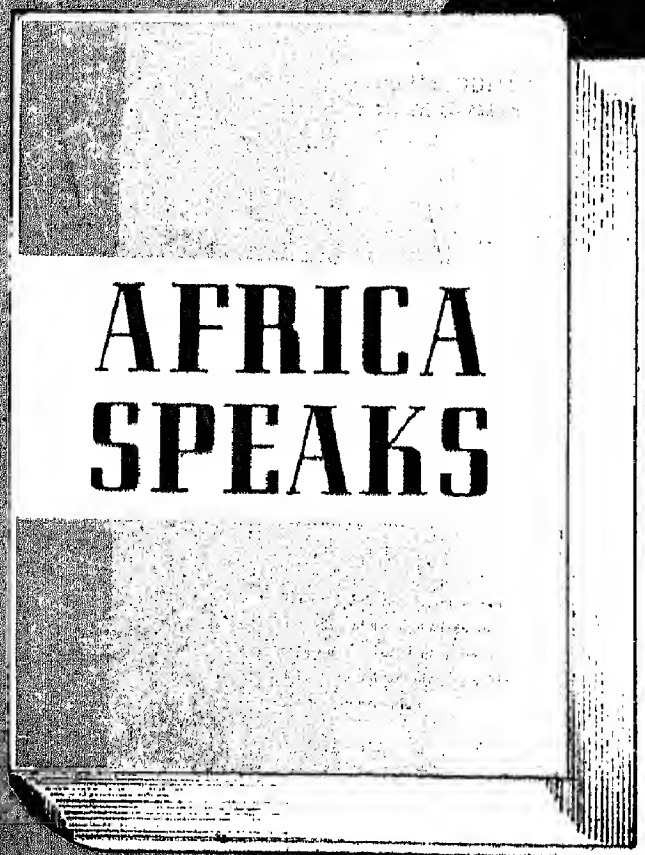


من المشرق والغرب
تأليف الدكتور عبد الحليم محمد



أفريقيا تتكلم

بقلم
د. عبد الحليم محمد
مراجعة الدكتور إبراهيم محمد



. محمود دياب
ج بالمستشفى الملكي المصري

من الشرق والغرب

أفريقيانا نيكلم

بقلم

روبرت ا. مانزر

جيمس دفي

مراجعة

الدكتور ابراهيم جمعة

ترجمة

عبد الرحمن صالح

مقدمة

هذا الكتاب ، الذى يمثل حلقة جديدة من جهود « الدار القومية للطباعة والنشر » فى الميدان الإفريقى، لا يكتفى بأن يلقى أضواء على حاضر إفريقيا وحسب وإنما هو يشير إلى معالم الطريق الذى سوف تسلكه دول هذه القارة المناضلة وشعوبها فى المستقبل القريب .

وهو يتميز بالواقعية ولا يخلو من الأحلام وفى الوقت الذى نرى فيه ملامح الوطنية الإفريقية الأصيلة مرسومة بأقلام « باتريس لومومبا » و « سيكوتورى » و « نكروما » و « توم مبيوا » و « جوشيا انكومو » نلتبس فيه أيضا محاولات « المعتدلين » الذين ارتبطت مصالحهم بهذه القارة ولم يكن أمامهم إلا أن يسايروا التيار الدافق ، من أمثال « المستر بلوندل » و « الكابتن جلفاو » .

والطائفة الأولى من الزعماء الإفريقيين الذين انصهرت شخصياتهم فى بوتقة الجهاد من أجل التحرير الإفريقى وخرجت من تلك البوتقة وقد انطعت بالأفكار العملية والمثل العليا التى عبرت عنها دول إفريقية من شعوبها فى قرارات مؤتمراتها التاريخية التى بدأت بمؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة عام ١٩٥٨ .

ومن ذلك التاريخ إلى مؤتمر القاهرة للشعوب الإفريقية عام ١٩٦١ وإلى الدورة الثانية لمؤتمر كازابلانكا فى يونيو من هذا العام لم تغفر جوهر القرارات وأهداف الخطط التى رسمت لتحرير القارة وبناء هيكل إفريقيا على أساس الوحدة الشاملة .

وقد ساهم الزعماء الإفريقيون الذين بسطوا أفكارهم فى هذا الكتاب ، وهم : لومومبا وسيكوتورى ونكروما ومبيوا وانكومو وشيومى ساهموا فى المؤتمرات التى أبرزت معالم الشخصية الإفريقية وحددت لها مكانها فى العالم الحديث ، ووقفوا منذ المؤتمر الأول صفا واحدا بشرون بما آمنوا به سواء بين شعوبهم ، أو فى المجال العالمى الفسيح .

والذى يقرأ أفكارهم فى هذا الكتاب لا يخطئ نفس مبادئ السياسة ، الداخلية والخارجية التى أعلنها « جمال عبدالناصر » فى خطبه وبياناته والتى جمع شملها فى « الميثاق الوطنى »

ومبادئ الديمقراطية النابعة من الواقع الإفريقي ، القائمة على « الكفاية والعدل » ثم مبادئ « الحياد الإيجابي » والتعايش السلمى وعدم الانحياز .

وقد تولى هؤلاء الزعماء الرد ، فى هذا الكتاب ، على الكثير من المزاعم التى صاغها عملاء الاستعمار لتشويه الوطنية الإفريقية والحط من قدرها ومحاولة ربطها بمجلة « الديمقراطية الغربية » بل محاولة تأجيل اليوم المحتوم ، يوم التحرر الكامل والاستقلال الناجز ...

لقد أكد زعماء القارة ، على هذه الصفحات ان الاستقلال هو مفتاح التقدم الاقتصادى والارتقاء الاجتماعى بل ان هذا الارتقاء وذلك التقدم مستحيلان بغير التحرر السياسى ، وأوضحوا ان تحكم الشعب فى مصيره يطلق امكانياته من عقالها فيقفز فى سنوات مقدار ماكان يزحف اليه فى قرون أيام الاستعمار ...

وأكدوا على لسان نكروما أن إفريقيا ليست امتدادا لأوروبا ... وعلى لسان « سيكوتورى » : اننا واثقون تماما من انفسنا ، مؤمنون بالمستقبل ، معتقدون اننا سنقف ضد سوء النية والحقد والارادة الشريرة ... واننا من الجيل الإفريقى الذى يمد يد الاخاء والصداقه الى كل الشعوب لنعمل معا على تحقيق السعادة للجنس البشرى ، والاستخدام الكامل لكل فضائله ، بالاستعانة بالموارد الاقتصادية والامكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع .

والجانب الآخر من الكتاب الذى يعرض افكار بعض الساسة الطائرين على القارة الإفريقية يكمل لنا صورة التيارات السياسية الجارية فى الحقل الإفريقى فان السيد « بلوندل » وهو من قادة المستوطنين الاوربيين فى كينيا ، ومن الداعين للاعتدال و « التطور البطيء » يحدثنا عن تعجل الإفريقيين نحو « الحكم الذاتى » ويقول ان هذا يفرض قيادا على شعب بريطانيا العظمى يعوق برنامجه الذى رسمه لتحقيق استقلال كينيا الذى قد يسبب له المتاعب حينما يبدو انه يسير فى اتجاه يخالف مبادئه الخاص (أى مبدأ الشعب البريطانى) من الديمقراطية ...

ويمضى فى محاولة لاقتناع القارئ بضرورة نقل صورة « كرونية » من البرلمان البريطانى الى نيروبي ...

ونجد الرد على هذه الدعوة فى مقال « توم مبوبا » ومقال « نيربرى » اللذين بسطا فى وضوح وبراعة مفهوم الديمقراطية المستمد من الواقع الإفريقى وأكدوا أن هذا المفهوم وحده هو الذى يصلح لقارتنا ...

أما السيد « جالفاو » وهو القبطان الذى اثار انتباه العالم فى السنة الماضية باعتراضه السفينة البرتغالية « سانتاماريا » ومحاولة اختطافها اذلالا للرئيس البرتغالى « سالازار » فهو يتحدث ايضا كاستعماري عريق يود أن يساير « روح التغير » فيدعو الى تطوير المستعمرات البرتغالية نحو الحكم الذاتى . ثم ضمها الى البرتغال فى « اتحاد فدرالى أو كونفدرالى » ..

وفي الوقت الذي يهاجم فيه « دكتاتورية سالازار » نراه ينسيد بسياسة « الادماج » البرتغالية التي كانت بداية تكوين طبقة متميزة من الزنوج وبداية استعدها للتدخل في الحياة السياسية والادارية كبرتغاليين ... لا تعترض طريقهم فروق قانونية أو أدبية ... ثم يزعم ، في صراحة ، أن « هذه صورة المستقبل الخالي من مشكلات التفرقة العنصرية ... »

والرد على هذه التصورات البالية في متناول كل قارئ افريقي وقد تجسم هذا الرد حتى صار شعارا لكل مناضل في هذه القارة ، ألا وهو : افريقيا للافريقيين ..

محمد عبد العزيز اسحق

الفصل الاول

استقلال افريقية

في نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد غير ثلاث فقط من الدول الافريقية المستقلة من جنوبى الصحراء .. هذه الدول هي « ليبيريا واتيوييا واتحاد جنوبى افريقية » ، وفي نهاية سنة ١٩٦٠ لم يكن قد بقى دون استقلال أو دون سير فى الطريق نحو الحكم الذاتى غير المستعمرات البرتغالية « غينيا وأنجولا وموزنيق » والممتلكات الاسبانية الصغيرة ، والمحميات البريطانية : سوازيلاند وباسوتولاند وبتشوانالاند . وباستثناء اتحاد جنوبى افريقيا واتحاد وسط افريقيا فان كل دولة افريقية جديدة تدار الآن أو سوف تدار مستقبلا بواسطة ابنائها الافريقيين ومن المحتمل خلال السنوات العشر القادمة أن تكون القارة التى يربى عدد سكانها على مائتى مليون نسمة قد تخلصت كلها من آخر آثار سيطرة البعض السياسية . وتبدو افريقية فى نظر كثير من رجال السياسة والصحفيين ، قارة تتأجج بالنيران التى تغذيها آمال الافريقيين فى الحرية والاستقلال .

والقسم الاول من هذا الكتاب يعرض آراء أربعة من اقادة الافريقيين الذين يهتمون بمصير افريقية كقارة مستقلة .

اول هؤلاء الأربعة هو « توم مبوبا » عضو المجلس التشريعى بكينا والسكرتير العام لاتحاد العمال الكينيين وهو من أبرز الشخصيات الافريقية التى تلعب دورا بارزا فى سياسة كينيا .

والشخصية الثانية هي « جوليوس نيريرى » رئيس وزراء تنجانيقا ورئيس اتحاد تانجانيقا (١) الافريقى الوطنى .

والشخصية الثالثة هي : سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا . وعنوان المقال الذى كتبه سيكوتورى مأخوذ من خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

والشخصية الرابعة والاخيرة هي كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا ، ومقاله مأخوذ عن خطبة له ألقاها فى السابع من أبريل سنة ١٩٦٠ أمام مجلس العمل الايجابى من أجل السلام والامن .

وهؤلاء الرجال الأربعة يعتبرون أمثلة للقادة الافريقيين الجدد وما يتصفون به من تصميم وعزم .

(١) لم يعد جوليوس نيريرى رئيسا لوزراء تنجانيقا بعد أن قدم استقالته .

تحتاج افريقيا كلها اليوم فكرة دافعة واحدة ، هي فكرة النضال في سبيل الحرية السياسية ، وربما كان عام ١٩٦٠ أهم الأعوام في تاريخ افريقيا فيما يتعلق بهذا النضال ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شاهدنا ميلاد أمم حديثة في آسيا وغيرها ، من بينها أمم سبع في القارة الافريقية .. وفي عام ١٩٦٠ وعدت أربع أمم أخرى بالاستقلال وهي : الكاميرون في أول يناير ، وتوجولاند في ابريل ، والصومال في يوليو ، ونيجيريا في أكتوبر (١) ولسوف يخطو عدد آخر من الدول خطوات حاسمة في سبيل الاستقلال ، كالكونجو ورواندا وأوراندي ، وتانجانيقا ، وأوغندا وسيراليون (٢) وهناك احتمال ان تلحق كينيا ونياسالاند بهذه المجموعة الأخيرة ، ومن المحتمل ان تحصل الجزائر على استقلالها بالإضافة الى جمهوريات المجموعة الفرنسية التي اقترعت في مصلحة الاستقلال التام . وبذلك فان عام ١٩٦٠ يبدو وكأنه عام افريقيا .. وفيه تدخل افريقيا أيضا مرحلة جديدة من مراحل تقدمها واليوم يطفئ الجهاد في سبيل الحرية على كل المشكلات الأخرى . وكما قال « دكتور نكروما ذات مرة » حصل على حريتك السياسية أولا ، لتجد باقي الأشياء تنهال عليك بعد ذلك . ومن المحتمل أن تبقى المعركة ضد الاستعمار والاضطهاد العنصري مستمرة عشر سنوات أخرى في كل من جنوبى أفريقيا وجنوب غرب افريقيا ، والأقاليم البرتغالية والأسبانية فضلا عن جزء من اتحاد وسط افريقيا .

وظهور الأمم الحديثة الطارئ في افريقيا ينتج عنه هذا الصراع الجديد الذى تجب معاناته ، اذا أرادت افريقيا الجديدة هذه ان تكون حرة وفخورة وقادرة على المساهمة البناءة في اقتحام الاخطار الكثيرة التى تقابل الجنس البشرى . وبعد الحصول على الحرية والاستقلال . تواجه الأمم الحديثة عملية انتصوفيق بين الحرية والاستقلال ، وعملية خلق الوحدة والتجانس بين الدول الافريقية الحرة ، وكذلك عمالية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعى للقارة .

وطالما وضع النضال السياسى في الاعتبار ، فهناك بعض النقاط القليلة التى يجب على الأجانب بصفة خاصة أن يفهموها ، فبسبب أن افريقيا كانت موزعة بين قوى استعمارية مختلفة ، فان الاجزاء المختلفة

-
- (١) حصلت تلك الدول على استقلالها فعلا في المواعيد المقررة
 - (٢) حصلت كل من الكونجو وتنجانيقا وسيراليون على استقلالها

من امريكا سوف تتطور في آفاق سياسية متبانية ، ونتيجة ذلك ،
تتخذ التقدم السياسي اشكالا مختلفة . . فمثلا حينما نجد أن اساس
السياسة الاستعمارية في المناطق الفرنسية ، والى حدما في الكونجو
البلجيكي ، هو الارتباط بالمجموعة الفرنسية او البلجيكية ، مع منح حق
المواطنة للاهالي فيما وراء البحار . نجد أن هذا الأساس في المستعمرات
البريطانية يتمثل في انحق المطلق في الاستقلال ، داخل نطاق الكومنولث
وهذه السياسات سوف تنعكس على التطور الاجتماعي والاقتصادي
للدول الافريقية والواقع أن فرنسا قد استثمرت أموالا في مستعمراتها
أكثر نسبيا مما استثمرته بريطانيا . . كما أن تطور الاتحادات المهنية في
المناطق الفرنسية كان قائما على التضامن الوثيق بينها وبين الحركات
المماثلة في فرنسا . على حين نجد أن هذه الاتحادات في المناطق البريطانية
مستقلة عن مثيلاتها في بريطانيا . وفي المناطق البرتغالية تعتبر نظرية
الاندماج هي أساس السياسة المتبعة نحو المستعمرات . . وبذلك فإن
قليلا من الوطنيين في موزمبيق وأنجولا قد قبلوا كمواطنين برتغاليين ، في
حين نجد انغالبية العظمى ليس لها من حقوق حتى مجرد حق الحرية
في التجمع والتكتل . ويبدو أنهم لن يصبحوا سوى مجرد مصدر من
مصادر الأيدي العاملة الرخيصة المستعبدة . . والاندماج متوقف على
التعليم والتقدم الثقافي ، وهو أمر تقيده الحكومة بشدة بمساعدة
الكنائس .

وبالإضافة الى هذا التباين في السياسات الاستعمارية ، فهناك
مشكلات ناجمة عن الوسائل المختلفة التي تتبعها السلطات الاستعمارية
بالنسبة لمستعمراتها المختلفة . فمثلا بينما اعترفت فرنسا بالاستقلال
التام لتونس ومراكش ، فانها انكرت الحق نفسه بالنسبة للجزائر
المجاورة . وبالمثل ، حينما قبلت بريطانيا مبدأ الاستقلال القائم على
الحماية الدولية بالنسبة لبعض المستعمرات ، مثل نيجيريا والصومال
وغانا وأوغندا . . الخ ، نجدها ترفض قبول الوضع نفسه فيما يختص
بكينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند حيث توجد المشكلة
العنصرية ، وحيث يعتبر مركز الأفريقي أقل من مستوى المستوطنين
ويبقى بعد ذلك جنوبي أفريقيا .

والنضال الأفريقي في سبيل الاستقلال السياسي مستمر وهو يستجمع
قواه ليندفع الى الأمام . . وتود أفريقيا أن تكون وجهات نظر شعوبها
مفهومة ، وهي لا تريد بعد ذلك أن يشار إليها على أنها فرنسية أو
بريطانية أو بلجيكية أو برتغالية . فافريقيا يجب أن تخلق وأن تتحقق
شخصيتها ، وأن يتاح لها أن تعبر عن نفسها . وهي لا تستطيع أن تظل
انعكاسا لأوروبا ، وأن تسمح لنفسها بعد ذلك أن يتحدث باسمها أو يشرح
وجهة نظرها من يندب نفسه لذلك دون ارادتها .

هذا الايمان هو الذي دفع قادتها وزعماء الحركات العمالية فيها
الى عقد مؤتمرين في « أكرا » في ابريل وديسمبر سنة ١٩٥٨ .

فمؤتمر الدول الأفريقية المستقلة كان دلالة على ميلاد الشخصية
الأفريقية . . وقد وافق ممثلو الدول الأفريقية الذين تقابلوا في « أكرا »

في ابريل سنة ١٩٥٨ على أنه من الضروري أن يكون صوتها مسموعا في كل المجالس التي تتناول الشؤون الدولية . . ولتحقيق هذا الفرض ، انشئوا منظمة الدول الافريقية التي أصبحت تدعى بـرايها الآن في كل المسائل المتعلقة بأفريقيا مما يعرض أمام الأمم المتحدة . وهذا الرأي يمثل الإرادة المتحدة لكل الافريقيين في مثل هذه المسائل .

ويعادل هذا في الاهمية ، القرار الذي اتخذوه بأن تحرير افريقيا لها هو مهمة كل الافريقيين .

وفي ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، اجتمع ممثلو الشعوب الافريقية من جميع انحاء القارة في مؤتمر الشعوب الافريقية في غانا . . وكان هذا المؤتمر ايذاً بميلاد الرابطة الافريقية وفيه وافق كل المندوبين بالاجماع - ممثلين بذلك الاحزاب السياسية والمنظمات الوطنية واتحادات العمال والهيئات المختلفة في كل أجزاء أفريقيا - على العمل معا في تضافر تام لتحرير افريقيا كلها .

وبذلك كن طابع المؤتمرين روح الاتحاد القائم على المبادئ والمنل العليا التي نسعى الى تحقيق الهدف المشترك وهو استقلال القارة بأسرها . . ولقد كان هناك اتفاق على أن استقلال اى جزء من افريق يعتبر ناقصاً ولا معنى له، الا اذا اقترن بالاستقلال الكامل لكل الاجزاء .

وحادث هام آخر وقع سنة ١٩٥٨ هو انشاء اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة في اديس أبابا في أنيوبا . . ولقد دل هذا على ان هيئة الأمم المتحدة على علم بالمكانه اشريعية التي تحتلها أفريقيا ، والدور الهام الذي تقوم به في الناحية الاقتصادية والاجتماعية في العالم وكان هذا تعهداً كبيراً وخاصة اذا أخذنا في الاعتبار مشكلات اعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي اللذين يعقبان كل استقلال .

وهناك من يصرح بشكواه من أن أفريقيا تتحرك بسرعة كبيرة، وان التقدم السياسي يجب أن يواكب أو يتبع التقدم الاقتصادي أو الثقافي . . ومثل هذا الشخص الذي يشكو ، لاسيء فقط الى تقدير اثر تقدم القرن العشرين على كل الدول المتخلفة بالعالم ، ولكنه يفشل أيضاً في تقدير آمال شعوب هذه المناطق وتقدير الاخطار الكامنة في معارضة حركتهم التقدمية بالقوة . وفي هذا الشأن يصعب فهم الاتجاه الواضح لبعض القوى العالمية الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة والمرتبطة باعلان حقوق الانسان ، حين نجد شعوبها وقد حملت على الاعتقاد بأن الحكم الاستعماري والسيطرة الأوروبية تؤدي وظائف البعثات التبشيرية نفسها من أجل تحقيق الديمقراطية والمدنية ، والمساعدة على تثقيف الشعوب البدائية واعادتها ليوم الاستقلال . . وهذا الفرض الزائف استخدمته السلطات الاستعمارية في اغلب الاحيان لتسويق وجودها . وعلى كل حال ، فان الحقيقة القائلة بأن القوى الاستعمارية قد أسلمت سلطاتها للمواطنين ، بعد أن نظم كل بلد شعبه في قوة فعالة تمنع القوى الاستعمارية من أن تحكم بسهولة ، هذه الحقيقة تعارض مع أية نظرية تقول بأن الحرية تعطى حين يصبح الشعب مستعداً لها .

وكثيرا ما طالب من أفريقيا ان تؤمن بالديموقراطية وحقوق الانسان والمثل العليا المسيحية . ولكن خيانة المبادئ السامية عندما يحدث صدام مع المصالح القومية او غيرها ، جعلت أفريقيا تشك في اخلاص المدافعين عن هذه المبادئ وشرفهم .

ولنضرب مثلا ببلدي « كينيا » .. فقبل وقوع حوادث «الماوماو» كان القليلون هم الذين سمعوا عن كينيا .. وحتى اليوم ، ما زال عدد قليل يفهمون مشكلاتنا الرئيسية ، ومعظم هذه المشكلات من صنع الاستعمار البريطاني ..

فمن الناحية السياسية عملت الحكومة البريطانية ، عن طريق مكتبها الاستعماري في كينيا ، على أن يسيطر المستوطنون على كل مرافق الحياة واليوم يمثل ٦٠ ألف أوربي عدد من النواب « ١٤ ممثلا » يساوي العدد نفسه الذي يمثل ستة ملايين من الأفريقيين هم عدد سكان كينيا .. وعلى الرغم من أن الأوربيين منذ سنة ١٩٢٣ قد أدلوا بأصواتهم على أساس التصويت العام ، فإن الأفريقيين مقيدون بقاعدة مزدوجة للتصويت .. وهذه القاعدة لا تطبق على البيض والهنود ، في كينيا فقط بل أنها لا تطبق حتى على الأفريقيين في الأراضي البريطانية المجاورة وبذلك فإن الأفريقي لا يحق له الاشتراك في التصويت الا اذا بلغ دخله السنوي ٣٣٦ جنيا ، ولا يحق له الادلاء بأكثر من صوتين اضافيين هذا اذا استوفى شروطا أخرى معينة ، على حين نجد أنه في أوغندا ، يكفي أن يكون الأفريقي متعلما على مستوى لهجته المحلية ليدلي بصوته، ولكن ليس له حق التصويت مرتين .. ومن جهة أخرى نجد أن « شرط الدخل » للأفريقي يرتفع في تانجانيقا الى ٤٢٠ جنيا سنويا ، وإلى ٢١٠٠ جنيا في الروديسيا . وهذه الشروط قد أدت الى اقناع الأفريقيين في كينيا وغيرها بأنهم قد وقعوا فريسة للغش وأن حقهم في التصويت قد سلب منهم .

ومن الناحية الاقتصادية ، نجد انه قد فرضت قيود على الأفريقيين تجعل من المستحيل عليهم أن ينافسوا الأوربيين والهنود .. كما حرم الأفريقي التسهيلات الائتمانية ، وقيدت لوائح التراخيص حريته في التجارة .. وفيما يختص بالزراعة نجد انه من المحرم على الأفريقي انتاج المحصولات النقدية ، كما حجز جزء كبير من أجود أراضي البلاد للمستوطنين البيض ، ونجم عن ذلك أن أصبح عدد من الأفريقيين يتردد بين ٨٠٠ و ١١٠٠ شخص متكديسين في الميل المربع الواحد - مقابل أوربي واحد يملك آلاف الفدادين في الضواحي المجاورة .

وبالنسبة للعمل ، فإن فرصه وشروطه قد أصبحت ضد الأفريقيين .

وفي أواخر سنة ١٩٥٩ نشرت حكومة كينيا اقتراحات تهدف الى انهاء تخصيص أراضي المرتفعات في كينيا للمستوطنين الأوربيين . وعلى كل حال فإنه ما دامت الاقتراحات قائمة تماما على أساس برنامج للبيع والشراء الاختياري ، فإنها لا تستجيب لمطالب الأفريقيين الذين ينادون بفتح المرتفعات لهم ، طبقا لبرنامج حكومي يشجع استيطانهم بها

ويمنع مزيدا من هجرة الاوربيين اليها . والافريقيون يحتجون بانهم لم يعترفوا بأى حق للمستوطنين في المطالبة بأى جزء من كينيا . وبذلك فإن أقل ما يتوقعونه من الحكومة هو أن تصدر برنامجا للإصلاح الزراعى ، يهدف الى التوزيع العادل للأرض ، وأن تكون على علم بمظاهر الظلم الاقتصادى الموجودة فى الوقت الحالى .

ومن الناحية الاجتماعية فإن التفرقة العنصرية ما زالت سائدة فى مناطق كثيرة خاصة فى ميدان الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والتفرقة العنصرية فى المدارس موجهة فقط ضد الافريقيين ، لأنهم يعتقدون جميعا أن المدارس تهيئ لأولادهم حياة أفضل وأسعد ، واستعدادا أكبر ليتحملوا بأنفسهم مسئولية الحكم الذاتى وبينما يوجد تعليم الزامى للأوروبيين ، فإنه لا يوجد مثل هذا التعليم بالنسبة للافريقيين . وتنفق حكومة كينيا سنويا ٨٩٦ جنيها على تعليم الطفل الأوروبى الواحد أما بالنسبة للطفل الافريقى الذى يحتاج الى التعليم أكثر من زميله الأوروبى بمراحل ، فلا تنفق أكثر من ١٤ جنيها سنويا .

ويرتبط اسم كينيا فى اذهان كثير من الناس فى مختلف أنحاء العالم بحالة الطوارئ التى اعلنتها الحكومة الاستعمارية من أجل « الماو ماو » . . وقد اعلنت هذه الحالة فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وانتهت فى يناير سنة ١٩٦٠ أى بعد أكثر من سبع سنوات . . وخلال هذه الفترة لم يكن للافريقيين أى حقوق مدنية أو سياسية على الإطلاق لقد اضطهدت كل المنظمات السياسية ، وألقى بالوف المواطنين فى السجون واتخذت الحكومة كل وسائل العقاب الجماعية حتى عوقب كثير من الأبرياء دون ذنب جنوه ، وحكم على الزعيم الأفريقى جومو كينياتا بالسجن سبع سنوات « على أن ينفى بقية حياته بعد ذلك . .

وتبين بعد ذلك ان الحكومة قد دفعت خمسة آلاف جنيه الى « شهود الملك » فى المحاكمة - لأسباب مختلفة ، وكبتت تماما حرية الخطابة والصحافة والتجمع .

وتصر الحكومة على أن انتهاء حالة الطوارئ لا يعنى تخفيف الاجراءات السابقة التى اتخذتها بل وقامت بتحويل بعض هذه الاجراءات المهمة الى قانون دائم : فمثلا اصدرت الحكومة « قانون المحافظة على الأمن العام » الذى يسمح للحاكم بمنع أو تقبيد اقامة أو تحركات الأشخاص الذين يعتبرهم خطرين على الأمن العام . . كما اجاز القانون أيضا فرض الرقابة على عقد الاجتماعات العامة وتسجيل الاحزاب السياسية وبخاصة الافريقية منها . . والقانون الثانى وهو قانون « الأشخاص المعزولين والمعتقلين » ، الذى يمنح الحكومة الحق فى استمرار اعتقال الأشخاص المعتقلين حاليا حتى بعد انتهاء حالة الطوارئ ، وبذلك ظل جومو كينياتا وغيره من الزعماء الافريقيين معتقلين ، رغم أن بعضهم لم يقدم أصلا للمحاكمة ، وبعضهم الآخر حوكم وبرئت سراحته ، ثم ألقى القبض عليه للتهمة نفسها التى برى عنها .

وقصة كينيا صورة طبق الاصل لقصة معظم المستعمرات التى يوجد فيها مستوطنون أوروبيون بل انه لتوجد فى الحقيقة مواقف كثيرة ظلما

وانتهاكاً للديمقراطية وحقوق الانسان في مستعمرات بريطانية
وبرتغالية أخرى بأفريقيا :

ففي أواسط افريقيا فرضت الحكومة التي تسيطر على روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند ، برغم معارضة الافريقيين الذين تبلغ نسبتهم الى الاوربيين نسبة (٢٠ : ١) وتعارض نياسالاند وروديسيا الشمالية - وهما محميتان - أى اتحاد مع روديسيا الجنوبية التي تسيطر على حكومتها فكرة التفرقة العنصرية . ولكن هذه المعارضة لا تلقى أذناً صاغية . والاصلاحات التي تمت منذ تحقق الاتحاد أثبتت أن الامر يسير نحو تطبيق سياسة التفرقة السائدة في اتحاد جنوبى افريقيا . وفقدت بريطانيا السيطرة على الاتحاد ، ولابد للافريقيين من الدفاع عن انفسهم . والدليل على ذلك مقتل واحد وخمسين افريقيا بطلقات الرصاص سنة ١٩٥٩ في نياسالاند ، وعلان حالة الطوارئ بحجة اكتشاف مؤامرة لقتل البيض . اتضح بعد ذلك لاحدى اللجان القضائية البريطانية أنها محض اختلاق وبعلان حالة الطوارئ في أوائل عام ١٩٥٩ حلت جميع منظمات الافريقيين ، وانقضى القبض على قادتهم مثل دكتور باندا زعيم نياسالاند وكينيث كواندا زعيم حزب زامبيا بروديسيا الشمالية وعلى الرغم من انه قد اتضح للجنة « دفلن » أن المؤامرة التي زعمت الحكومة أن حزب المؤتمر الأفريقى في نياسالاند قد دبرها واعتقلت من أجلها الزعماء الافريقيين ، وعلى رأسهم دكتور باندا هي محض اختلاق ، فإن الحكومة البريطانية لم تضع حدا لحالة الطوارئ ، ولم تطلق سراح الزعماء المعتقلين . وقد حدث الموقف نفسه في كينيا ، حيث قتل احد عشر معتقلاً افريقيا نتيجة الضرب والتعذيب الذى انهدم عليهم من سجانهم البيض . وبدلاً من محاكمة هؤلاء السجانين المجرمين ، فقد طلب اليهم الاستقالة وأحيلوا الى المعاش .

ان سياسة الاضطهاد والتفرقة العنصرية المطبقة في اتحاد جنوبى افريقيا هي اقترح تطبيقها في اتحاد وسط افريقيا . وفي جنوب افريقيا وصل الطفيان الى منتهى ، فهناك يضطهد ثلاثة ملايين من البيض تسعة ملايين من الافريقيين ومليونين آخرين من اعضاء الاقليات الاخرى السيئ الحظ . وبالرغم من التاريخ المخزى الفاضح للتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، لم تتخذ حكومات الغرب الديموقراطية أية خطوات لمساعدة ضحايا هذه التفرقة في الاتحاد أو حتى في جنوب غربى افريقيا حيث تعاني الملايين هناك بعد ان ضمتها حكومة الاتحاد إليها ناقضة ذلك اتفاقية الانتداب وميثاق الأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية .

وببداو أن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وخارجها لم تغلج في التأثير على حكومة اتحاد جنوبى افريقيا التي تملك في الداخل قوة بوليسية تعتبر من أكثر مثيلاتها في العالم تنظيمياً وكفاية وقسوة . وبذلك فإن التنظيم العادى للقوى الوطنية في الداخل يعتبر في حد ذاته عملاً شديداً الخطورة ان لم يكن ميئوساً منه تماماً .

وقد حددت اقامة الزعيم لوندولى مدة خمس سنوات متواصلة بمقتضى قانون النظام العام . كما عانى مائة وخمسون شخصاً متاعب

الطفان سنة كاملة حين أجبروا طوالها على البقاء في المحكمة لمحاكمتهم في قضية خيانة لا نهاية لها .. وغارات البوليس وجرائم القتل التي يقوم بها في جنوب غرب أفريقيا لا تعتبر الا مسائل داخلية .

وبهذه الحجة نفسها .. حجة « المسائل الداخلية » التي لا تدخل في اختصاص ميثاق الأمم المتحدة تركت البرتغال مدة طويلة نمضي بحرية في تطبيق اقصى وأعنف نظام استعماري في أفريقيا . ففي المستعمرتين الصامدتين أنجولا وموزمبيق يطبق هناك نظام من العسف والجور يعتبر على الأقل معادلا في قسوته للنظام المطبق في اتحاد جنوبي أفريقيا ، وذلك خلف ستار قانوني « بأن هذه الأراضي تتمتع بحكم ذاتي مثلها في ذلك مثل اقاليم البرتغال الأخرى » .. وفي هذه المستعمرات ما زال يوجد علانية نظام العمل الاجباري الى العبودية . واية معارضة تقمع في الحال بمنتهى القسوة عن طريق الضرب وشحن المعارضين في سفن ونقلهم الى « جزيرة الموت » - جزيرة سان تومي - التي لا يعودون منها الا نادرا .

وحتى في غربي أفريقيا حيث يضطرد الحكم الذاتي بنجاح نسبي نجد ان الاستعمار قد خلف هناك تركة ثقيلة : فهناك الحدود السياسية غير الطبيعية التي لا تتلاءم مع الأقسام الجغرافية المنطقية أو التجمعات البشرية ، مما أدى الى اعاقا التقدم السياسي والاقتصادي للدول الأفريقية الناشئة . ومن هذا مثلا ان تقسيم الكاميرون (الذي كان مستعمرة المانية) بعد الحرب العالمية الاولى بين فرنسا وانجلترا كان من العقبات الكبرى التي عقدت قضية الكاميرون حين عرضت على الامم المتحدة في مارس سنة ١٩٥٩ ، ونتج عن ذلك شعور بالمرارة نحو الغرب بين الدول الأفريقية الاعضاء .

ان تكوين صورة عامة لأفريقيا حاليا أو مستقبلا أمر مستحيل ما لم يكن المرء مسلحا بمعرفة تاريخ أفريقيا المستعمرة وتأثير الاستعمار عليها وآثاره فيها . والمشكلات التي خلفها وراءه لتعانى منها أفريقيا في مستقبلها .

وعلى الرغم من تأثير الاستعمار كعامل منشط للتقدم الاقتصادي في أفريقيا ، فان الاستعمار كان دائما اكبر عقبة في سبيل تطور الشعوب .. ففي ظل الحكم الاستعماري نجد ان العناية بالتعليم والصحة والتدريب الفني وتطوير المجتمع الأفريقي قليلة لا تكاد تذكر .

ان تقسيم أفريقيا واستخدام اقاليمها كمصادر للمواد الخام لا يمدد القوى الاقتصادية الرئيسية لم يسمح بوضع خطة للتطور على مستوى القارة أو على المستوى الاقليمي وبدلا من ذلك فان التقسيمات الاستعمارية قد أدت الى معالجة أمور كل اقليم كأنه منعزل عن الاقاليم الأخرى .

ان الأفريقيين مقتنعون ان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان تعتبر بمعزل عن أوضاعها السياسية فالحكم الذاتي والاستقلال يتيح فرصا واسعة وامكانيات كبيرة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ..

والحكم الذاتي لا يسمح للشعب فقط بوضع برامج النهوض باحتياجاته الخاصة التي يعرفها تماما فحسب ولكنه بالإضافة الى ذلك يمكنه من انشاء علاقات مع البلاد الاخرى على قدم المساواة ، وأن يتعاون تعاوناً بناء من الناحية الاقتصادية مع غيره من البلاد . والتجرب الاقتصادية والاجتماعي الكامل مستحيل وجوده دون وجود التحرر السياسي . وفوق ذلك فإن الشعب حين يحكم في مصره فإن امكانياته تنطلق من عقاليها لتقوم بالعمل النطاق الذي يتطلبه التطور الاقتصادي والاجتماعي .

اما قهر الشعوب تحت اى شكل من الاشكال بما في ذلك العمل الاجباري والتفرقة العنصرية او الاستعمار المنع تحت اسم الاندماج فإنه لا يتفق اطلاقاً مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذا هو الجواب الذي نجيب به هؤلاء الذين يقولون بوجود أن تنتظر الدول الافريقية حتى يتحسن اقتصادها وتكتسب خبرة كافية قبل أن تطالب بالحرية .

وهذه الدعوة الى الثاني في طلب الحرية ، هي الدعوى التي تفرح منها رائحة الخيانة السلبية للديموقراطية تتجاهل ما أثبتته التجربة . من أنه بعد الاستقلال فقط ، استطاعت الدول أن تضع مشروعات واسعة في ميدان الاقتصاد والتعليم وتنفيذها . . كما أنه بعد الاستقلال فقط استطاع العالم ان يعرف مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية . وفي الحقيقة لا يمكن ارساء قواعد حكومة مستقرة الا بعد الاستقلال وهذا ما يدحض مزاعم الحكومات الاستعمارية من انها تدرب الافريقيين على الحكم الذاتي . وفي كل الاحوال لم تترك السلطات الاستعمارية الاراضي التي تحتلها . الا بعد أن جعل الضغوط الشعبي المنظم من المستحيل عليها الاستمرار في حكمها دون أن يترتب على ذلك نتائج خطيرة .

وبالإضافة الى تحذيرات المنادين بالحرص وعدم الاندفاع ، فقد أثار هؤلاء المترددون المعارضون لحرية افريقيا بعض الاعتراضات وحينما تشير معظم هذه الاعتراضات هؤلاء الذين يخشون أن يؤثر الاستقلال على مراكزهم المالية ، أو ما يتمتعون به من مزايا خاصة ، فأنى أود أن أناقش المسائل التي ينيرها غير الافريقيين .

فمنلا ، نأر النقاش حول الوسائل التي يمكن المواطنين استخدامها لتحقيق الاستقلال . . وكان الاهتمام منصبا على استعمال الوطنيين للعنف خاصة في الحالات التي لا تستجيب فيها السلطات الاستعمارية لمطالبهم بالسرعة الكافية . ومن الميم أن نقدر مضار استعمال العنف سواء فيما يختص بالمتاعب والألام العاجلة التي يسببها للبلاد والناس ، أو فيما يختص بالعوامل النفسية التي يمكن أن يتركها في العقول فيما لو ذكر البعض به . الحصول على الاستقلال ، في الاستمرار في اعمال العنف بغرض استبدال قادتهم او حكمهم . وقد اوصى مؤتمر أكرا في ديسمبر سنة ١٩٥٨ باستعمال العمل الايجابي غير المتسم بالعنف . وبهذا الشأن لا بد أن يتجه الاهتمام الى كلمات المصلح الانجليزى جون برايت التي قالها سنة ١٨٨٦ : « اننى لم ادل بكلمة واحدة تجيز استخدام القوة ، فكل ما قلته كان ضدها ، ولكننى حر في أن أندر هؤلاء الذين

بيدهم مقاليد السلطان ، بأن تأخير تطبيق العدالة او اطالة عهد الظلم يسوغ استعمال القوة لاصلاح الامور . أن هذا هو ما توحى به الطبيعة وما يامر به الله عز وجل . . وكل انحراف نحو الجانب المضاد لن يكتب له البقاء . اذا شئيد الناس مبانهم على فوهة بركان فيزوف فقد احذرهم من غيبتانهم ومن الخطر المحدث بهم . ولكننى كنت مسئولا بأية حال عن نورة البركان التى ستدمرهم . ويمكننى أيضا أن أقول أن القوة التى تمنع الحرية وتنكر الحقوق ليست أكثر تمشيا مع قواعد الاخلاق من القوة التى تكسب الحرية أو تضمن الحقوق » .

وثانيا يوجد هؤلاء الذين تأثروا بالضمير المثقل الذى يؤديه اليه سجل الاستعمار الغربى لسوء الحظ فهم يختصون أن يستجيب الافريقيون بعد الاستقلال لنوازع الانتقام من الأقليات ، خاصة من البيض أصحاب السيطرة فيما مضى .

وللرد على ذلك لا بد أن نشر الى حقيقتين هامتين : فنظرة الى كل الدول المستقلة تبين رغبتها الأكيدة فى رفع مستواها الاقتصادى وهذا يتوقف على رأس المال الأجنبى والمهارة الفنية . . وعلى الرغم من أن الأعمال التجارية والصناعية بالدول الافريقية المستقلة فى ايدى الاجانب يملكونها ويديرونها فانها تتقدم باطراد .

والحقيقة الاخرى هى أن الافريقى فى تلك المناطق التى تسمى مناطق الأجناس المتعددة ، حريص كأخوته فى الأماكن الاخرى ، على تطوير اقتصاده . . وبذلك سيعتمد على رأس المال الخارجى والخبرة الأجنبية . . . ولذلك فليس من مصلحته حينئذ أن يتبع سياسة اضطهاد للعناصر التى تختلف عنه فى اللون .

وبغض النظر عن كل هذه الاعتبارات . . فيجب التثبت من أن مجرد تأخير الاستقلال لا يحقق الامن للمستوطنين ، بل على العكس فان هذا التأخير يجعل المستوطنين يبدون فى نظر الوطنيين على انهم العقبة التى تعوق تقدمهم . . وبذلك تتولد كراهية المستوطنين فى نفوس الوطنيين بدلا من الصداقة . ولذلك فان التحرك ببطء نحو الاستقلال أشد خطرا من التحرك السريع ، وبجانب ذلك فان هناك حقيقة هامة هى : انه لا بقاء لمعاهدة أو أى شكل آخر من أشكال الموائيق الا اذا غلف برصيد من حسن النية . . والنية الحسنة من جانب آخر تتوقف على العلاقات التى توجد بين المستوطنين وأصحاب البلاد ، وهذه تبعا لذلك تتوقف على مدى مجارة المستوطنين لآمال الافريقيين بدلا من هذه الاسطورة التى تدعى « سمو الجنس الأبيض » .

والكفاح الافريقى فى سبيل الاستقلال لا يمكن ايقافه ، كما لا يمكن الحكم عليه أيضا . فلا بد من وقوع اخطاء ، ولكن هذه الاخطاء جديرة بالفهم لا بأن نحكم على الكفاح الافريقى بمقتضاها ونلصق به التهم . . . وبعد ذلك فلا توجد أية قوة من هذه القوى التى تدعى بطولية الدفاع عن الديمقراطية قد بلغت حد الكمال . فأمريكا لديها مشكلة التفرقة العنصرية ، وبريطانيا لديها مشكلة المستعمرات ومشكلة التفرقة فى

داخل الوطن : وفرنسا تعاني مشكلة الديمقراطية بالداخل ومشكلة الجزائر بالخارج .

وهناك هؤلاء المهتمون بأفريقيا مجرد خوفهم من أن تسقط ضحية للشيوعية وأن تنضم للكتلة الشرقية .. وهذا الاتجاه ليس مخططا فحسب ، بل انه أفلاس وتعويق للديمقراطية فأفريقيا لديها مشكلات انسانية عاجلة تنتظر الحل ، وعليها أن تكرر كل وقتها وقواها لهذا العمل .

في أفريقيا تجرى الآن تغيرات سريعة . والسنوات القادمة سوف تشهد نهاية كل أشكال الاستعمار في أفريقيا . وقد تبقى مشكلة الاضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا كما قد تستمر أنجولا وموزمبيق خاضعتين للبرتغاليين ولكن الجزء الأكبر من أفريقيا سيعتحر .

وبعد التحرير ستأتي فترة الترميم .. ونعني بالترميم وسائل الحكم والادارة ، وظهور الاتجاهات والميول، ووضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية الضخمة . وعلى أفريقيا أن تخوض نضالا مرابلي دمويا في بعض امكان من أجل الحرية .. ونضالها يقوم على دعائم أخلاقية ، كما أنه دفاع عن حقوق الانسان الديمقراطية . عن احريات الاساسية . ومن أجل هذه المثل العليا يجب أن تكرر أفريقيا نفسها ، من الفشل في تحقيقها سيكون معناه . خيانة الشعار الذي يسير نضال في ظله . وان شخصية الافريقية ستصبح باعنة ولا معنى لها الا اذا اتسمت بهذه الانشاء النبيلة التي تناضل أفريقيا في سبيلها . وبالإضافة الى ماسبق فإنه لكي تستطيع أفريقيا أن تمد العالم بنمار حرية أو كرامتها التي ظفرت بها حديثا ، فلا بد أن تبقى رمزا للحرية والديمقراطية تذكر العالم بهما في كل وقت . وبدلا من أن تنضم الى واحد من الكتل الموجودة أو أن تعمل على تشكيل كتلة جديدة ، يجب عليها أن تؤكد شخصيتها في ثوب من الحرية الفردية الاساسية والمدنية .

والحرية والاستقلال لا يمكن تعريفهما فقط بأنهما هزيمة للاستعمار والسيطرة الأوروبية والاستغلال الخارجي . فحقيقة يجب على أفريقيا أن تحذر أي عدوان على حريتها أو انتقاص منها ، ولكن الحرية أيضا يجب أن تتضمن حرية الفرد في داخل الدولة حديثة النشأة ، تماما كما يجب أن يتضمن التقدم الاقتصادي توزيعا عادلا للثروة وتهضة اجتماعية للشعب كله . فالشعب الذي يحارب في سبيل استقلاله يتطلع دائما الى القضاء على كل مظاهر الضغط والقهر والوسائل غير الديمقراطية، وذلك مع قيام حكومته الحرة .

وفي أغلب الاحيان ينصرف تفكير الناس حين يتحدثون عن الديمقراطية ، الى الديمقراطية الغربية ؛ وخاصة البريطانية وفرنسية والأمريكية بما لكل منها من أشكال برلمانية وأجهزة خاصة .. ومثل هؤلاء يطالبون بأن تستورد أفريقيا صورة طبق الأصل من هذه الديمقراطية بأجهزتها المختلفة ، وما يصحبها من الخصائص التي تقتصر عليها . وهذا الاتجاه يتجاهل الحقيقة التي تبين أن أوربا وأمريكا في

جهودهما لتطوير هذه المنظمات تأثرت كل منهما بالظروف والملابسات التي كانت تحيط بهذه الجهود . وبدون أن تهمل إفريقيا مبدأ الحرية السياسية والمدنية للفرد ، يجب على إفريقيا أن تكون حرة خلال فترة البناء في أن تقرر أى شكل من أشكال هذه المنظمات ، يلائم إدارة حكومة ديمقراطية ، فيها ، وقد صرح الناقدون لإفريقيا أن الديمقراطية لن تنجح في إفريقيا بسبب الأمية وعدم وجود أحزاب للمعارضة . ولكن الأمية لن تقف حائلاً دون الديمقراطية ، وقد تؤدي إلى التحول عن شكل معين من أشكال الديمقراطية ومنظماتها ، ولكنها لا تؤدي إلى الفأثا تماماً . وعندما تحصل إحدى الدول على استقلالها سيتضمن الجانب الأكبر من قيادتها الفعالة للعمل معاكفريق واحد في حقل الكفاح الوطنى ، وستكرس الحكومة الجديدة نفسها لتحقيق أمس حاجات الشعب الاجتماعية والاقتصادية . ومثل هذا الموقف لا يسمح إلا بمعارضة صغيرة وضعيفة جداً ، غالباً ما تكون مجردة من القيادة القوية ، وما لم يحدث انشقاق في صفوف الحكومة الوطنية الجديدة فقد يستمر الموقف السابق مدة عشر سنوات أو أكثر . وهذا لا يعنى إلغاء الديمقراطية ، ولكنه موقف يحتاج إلى أن يزداد الوعى من جانب الشعب ليحافظ على حرياته الفردية . والحزب الذى يتولى الحكم عليه عبء ثقيل ، ويجب ألا يسمح للمعارضة الصغيرة الضعيفة أن تعوض ضعفها باستعمال العنف أو الوسائل غير الديمقراطية .

ومثل معظم المناطق المتخلفة في العالم ، تحتاج إفريقيا إلى سرعة تطوير اقتصادها وعليها أن تفعل ذلك في أقصر وقت ممكن ، وبأقل عدد من الموظفين ورأس المال وحينما تنهك الدولة في خطط التنمية الخاصة بها يجب عليها أن تواجه مشكلات إعادة بناء اقتصادها وتحويله من الشكل الاستعماري إلى شكل يتلاءم مع حاجات دولة مستقلة ولن يكون هذا العمل سهلاً بسبب منافسة القوى الغربية والشرقية . ولكن إفريقيا يجب أن تتفادى من ألزج بنفسها في غمار هذه المنافسة ، وأن تفسح لنفسها حرية العمل بعقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف مع أية دولة تمدها بحاجتها العاجلة بأيسر الشروط وبلون قيود اقتصادية أو غير اقتصادية .

وفي خلال عملية إعادة البناء ، قد تفكر الدول الإفريقية في توثيق الروابط وتوسيعها مع النول المستقلة المجاورة ، وبقدر الأمكان في توحيد الجهود والتعاون في استغلال مصادر الثروات . ويعتبر تطوير القوى والمواصلات والبحوث ميداناً طيباً للتعاون فيه مع الدول المجاورة .

وكل زعيم إفريقى يأمل أن يؤدي الاستقلال إلى رفع الحواجز التي وضعها الاستعمار وأن يسهل تنمية الوحدة الإفريقية وربما - ذات يوم - الولايات المتحدة الإفريقية . وكل نقادة سيعملون على الحقيقة من أجل هذا الهدف . ولكن من السذاجة أن نتجاهل وجود عدد من المشكلات مثل تعدد اللغات والقبلية في بعض المناطق ، ومثل فقر المواصلات والمسافات الطويلة في مناطق أخرى ، ومثل الشخصيات والأحزاب المتعارضة

في غيرها الخ . وهذا يتطلب بعد حسن الإدارة، الاحترام والفهم المتبادلين لمصالح كل الأطراف .

وعلى المسرح العالمي نجد أن إفريقيا هي محور الصراع في النصف الثاني من القرن العشرين . وإن لها لقوة دافعة ، ومستقبلا كفيلا بأن يؤثر في الشؤون العالمية بشكل يتزايد بتطور دولها . ولها أيضا شخصيتها مما يجعلها تفرض وجودها على الدول الأخرى حتى تعرفها وتقبلها . وتهتم إفريقيا بالشؤون العالمية على نحو ما تهتم بها ما تسمى بالقوى الكبرى . وإنها لتستفيد من السلام أكثر من إفادة بعض الأمم الأخرى إذ أن حاجات أهلها تتطلب الوفاء السريع بها .

والنضال الإفريقي له أوجه ثلاث : نضال من أجل الحرية السياسية . ونضال من أجل الفرص الاقتصادية، ونضال من أجل الكرامة والانسانية . وعندما ينتصر هذا النضال في كل أنحاء القارة فستتجه قواها جميعا لتحقيق هذه المبادئ التي ناضلت من أجلها .

الافريقي والديمقراطية

بقلم : جوليوس نيريري

بانتهاه هذه السنوات العشر (١٩٦١ سنة ١٩٧٠) ستكون افريقيا كلها قد تحررت من الاستعمار ويؤكد الوطنيون الافريقيون أن نهاية الاستعمار سيبنى قيام الديمقراطية .

حكام افريقيا الاسـنـمـاريون الذين لم يظهروا احتراماً كافياً للديمقراطية مقتنعون بأن الافريقي غير قادر على ادارة دفة حـكـومة ديموقراطية . . . وهم يتكهنون أن نهاية الاستعمار ستقود الى قيام الدكتاتورية فى جميع أنحاء القارة الافريقية . وهم يتناقشون حول استعداد الافريقيين أو عدم استعدادهم ليصبحوا ديموقراطيين .

وقد اخترت أن أسهم فى هذا النقاش بهذا المقال ، لا لأنى أريد أن أنحاز الى أحد الجانبين ، ولكن لأننى أعتقد أن المتناقشين لم يعنوا بتوضيح عباراتهم . . . فلو أنهم فعلوا ذلك وعنوا على الأخص بتحليل اصطلاح «الديموقراطية» ، لكانوا قد اكتشفوا أن تعريفاتهم للديموقراطية تختلف فيما بينها اختلافا تاما ، وأنهم كانوا فى الحقيقة يضيعون وقتهم بالجدال حول أغراض متعارضة .

لقد بذلت أكثر من محاولة لتعريف الديمقراطية . . . ولعل من أحسن التعاريف ومن أوسعها انتشارا ، التعريف الذى وضعه أبراهام لنكولن وهو « حكومة الشعب التى يكونها الشعب والتى تعمل من أجل الشعب » . وفى الحقيقة أن حكومة أى بلد ما دامت قد لونها الشعب بنفسه ، فلا شك أن الشعب سوف تكون لديه بعض الوسائل التى تجعل صوته مسموعا عندها . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون لكل واحد من أفراد الشعب دور شخصى فى وضع التشريعات ورسم السياسات . ولهذا كان من الضرورى أن يختاروا من بينهم عددا محدودا من الشخصيات التى تمثلهم وتتحدث باسمهم داخل الحكومة . وقد يبدو هذا من الأشياء الاولى التى لا تحتاج الى الشرح الذى قدمته هنا . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يدعى بعض الناس أن الافريقيين لا يمكن أن يقيموا فى بلادهم حكومة ديموقراطية بمجرد حصولهم على استقلالهم ؟ وبماذا يسوغون قولهم بأن أية حكومة افريقية لن تسمح طبعاً بقيام معارضة ؟

أنا لا أعتقد ان أى شخص يمكن أن يكون لديه سبب حقيقى للدعاء بأن قيام معارضة فى دولة افريقية مستقلة يعتبر أمراً مستحيلاً فى هذه المرحلة من تاريخنا .

وفى رأى أن دعائم الديمقراطية ثلاث : المناقشة والمساواة والحرية .
والاخيرة هى نتيجة للدعامتين الاولى والثانية .

وهؤلاء الذين يشكون فى مقدرة الأفريقى على انشاء مجتمع ديمقراطى ، لا يمكن أن يشكوا أيضا فى مقدرة الأفريقى وجهه للنقاش .
فهذا شئ أفريقى صرف كالشمس الاسستوائية الساخنة . . كما انهم لا يستطيعون الشك أيضا فى حب الأفريقى للمساواة لأن الارستقراطية شئ غريب عن أفريقيا . وحتى اذا كانت توجد طبقة ارستقراطية بالمولد ، فمن الناحية التاريخية يمكن ارجاع أصولها الى بلاد تقع خارج القارة .
ومن الوجهة التقليدية لا يعرف الأفريقى نظام الطبقات . وأنا أشك فى أنه توجد كلمة فى أية لغة أفريقية تعنى . . طبقة ، حتى فى تلك المجتمعات القليلة التى ترك فيها المستعمر بعض مظاهر الارستقراطية . . ويشير الأفريقيون الى الارستقراطيين بالمولد بكلمة «العظيم» أو «الشخص الذكى»

والمجتمع الأفريقى التقليدى سواء كان له رئيس أم لا - وكثير من المجتمعات مثل مجتمع بلادى ليس له رئيس - هو مجتمع المساواة الذى يدير شئونه من طريق المناقشات .

واذا كانت الديمقراطية اذا هى شكل من أشكال الحكومات أقامها الناس بمحض ارادتهم ، واذا كانت دعائمها هى المناقشة والحرية والمساواة ، فليس فى المجتمع الأفريقى التقليدى حينئذ ما يجعل الأفريقى غير متلائم معها . . بل على العكس يوجد فى تقاليده كل ما يؤهل الأفريقى لأن يصبح صورة صادقة لما يطلبه أى ديمقراطى بالطبع .

لقد كان فى امكان اليونانيين القدماء أن يتشددوا بالديمقراطية حين لم يكن لأكثر من نصف عدد السكان حق مناقشة أمور الدولة .
وكان فى قدرة واضعى اعلان الاستقلال أن يتحدثوا عن « الحقوق النابعة للانسان » ، على الرغم من أنهم كانوا يعتقدون فى الاستثناءات ، وكان فى قدرة « ابراهام لنكولن » أن يقدم لنا تعريفا دقيقا للديمقراطية . على الرغم من أنه تحدث فى مجتمع كان يؤمن بملكية الرقيق . . وكان ممكنا لاصدقائى البريطانيين أن يطعنوا بالديمقراطية ، وهم فى الوقت نفسه يشيدون امبراطورية عظمى لمجرد تحقيق مجد لهم .

وهؤلاء الناس لم يكونوا مدعين ، بل كانوا يؤمنون فعلا بالديمقراطية ، التى كانت تعنى بالنسبة لهم « الحكومة التى تقوم على المناقشة والمساواة » ، والتى دافعوا عنها ، ولكنهم عاشوا فى عالم كان يستبعد حشودا من المخلوقات البشرية من فكرة المساواة . . وهو أمر لا يمكن حدوثه اليوم فى القرن العشرين . فالرجل العادى اليوم ، فى الشارع ، أو فى الغابة ، لم يحتفظ لنفسه بمثل هذا التقدير من قبل . وأنصاف الآلهة الذين يريدون معاملته كمخلوق أدنى منهم ، يعلمون مدى قوته التى تخيفهم وتجبرهم على تفسير وتسويغ جرائمهم . . لأن الشعب الذى من حقه اليوم أن يحكم نفسه بنفسه ، لا يمكن أن يغفر خطأ أو يعذر عن شخص بخرق القانون .

ولانوجد قارة حاربت من أجل كرامة الانسان العادى مثل محاربت افريقية . ففي البلاد الاخرى قد يصبح الناس كما يأتى : « رجل واحد، تصويت واحد » والسنتهم فى أفواههم ، أما فى افريقية، فالقادة الوطنيون يؤمنون بذلك كمبدأ أساسى ، والجماهير التى يقودونها لا تقبل شيئا أقل من ذلك . . . وفى كثير من البلاد التى تدعى الديمقراطية يبنذ القادة من الارستقراطية ، سواء كانت ارستقراطية المولد أو الثروة ، أما فى افريقيا فهم أشخاص عاديون ، لأنه فى افريقيا لا توجد طبقة ارستقراطية . وقد فشلت التقاليد فى خلق هذه الارستقراطية ، وسوف تجعل روح القرن العشرين من ظهورها أمرا مستحيلا .

ويوجد كثير من هؤلاء الذين ينقدون القومية الافريقية فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . . . وهم حين يهاجمون استعدادنا لتكوين شكل ديموقراطى للحكومة ، فانه لا ترسم فى ذاكرتهم صورة الديمقراطية ، ولكن صورة النظام الخاص الذى اتخذته الديمقراطية فى بلادهم . . . نظام الحزبين والمناقشة التى تجرى بين حزب الحكومة وحزب المعارضة داخل مبنى البرلمان .

والحق أنه بالنسبة للدول الانجلو سكسونية ، أو الدول ذات التقاليد الانجلو سكسونية ، يعتبر نظام الحزبين هو عصب الديمقراطية وروحها . . . ومن غير المجدى أن تخبر أحد هؤلاء الانجلو سكسون أنه حينما يجتمع سكان احدى القرى البالغين مائة شخص، ويتناقشون معا حتى يوافقوا أخيرا على المكان الذى يحفر فيه أحد الآبار فانهم بذلك يمارسون الديمقراطية ويطبقونها . . . هذا الانجلو سكسونى سيصر أولا على معرفة ما اذا كانت المناقشة قد نظمت تنظيميا صحيحا ، وسيصر على معرفة ما اذا كانت قد وجدت جماعة مؤيدة وأخرى معارضة .

وأحب أن أقول اننى أشك فى مدى صلاحية هذا الشكل الانجلو سكسونى من أشكال الديمقراطية . . . ولتوضيح ذلك أقول :

أن الافريقى فى مجتمعه التقليدى هو دائما فرد حر ، ومندمج الى أقصى حد فى عضويته لمجتمعه ، ولكنه لا يرى أى تعارض بين مصالحه الخاصة وبين مصالح مجتمعه . . . وذلك لأن بناء مجتمعه كان فى الحقيقة امتدادا مباشرا للعائلة . فهناك أولا العائلة برابطة الدم التى تجمع أفرادها ، والتى تتطور بعد ذلك لتتكون القبيلة . . . وشئون القبيلة - كما شرحت من قبل - تدار بالمناقشة الحرة المتساوية . وعلى كل حال ، فان اصطلاح حكومة ، يعنى فى عقل الافريقى غير ما يعنيه عند الأوربى ، فهو فى نظر الافريقى يتخذ معنى شخصيا ، بمعنى « رئيس » ، وهو فى نظر الأوربى يعنى بناء كبيرا تجرى فيه مناقشة ما .

وفى افريقية المستعمرة لم يتغير هذا المعنى الشخصى ، ما عدا أن الشخص العادى الذى يسمع كلمة « حكومة » يتجه بفكره الى مأمور المركز ومفتش الاقاليم والحاكم العام . وعندما بداننا نحن الافريقيين - الذين قرانا لابراهيم لنكون وجون ستوارت مل - نطالب لبلادنا بالديموقراطية

بمعناها الغربى ، أى كبناء كبير نجرى فيه مناقشة ما ، كان أول من قاومنا واستمر فى مقاومتنا الى آخر لحظة ، الأشخاص الذين يجسدون فكرة الحكومة أى مأمور المركز ومفتش الاقليم والحاكم العام .

ان الاضواء تسلط اليوم على شعوب القارة الافريقية نتيجة لنضالها فى سبيل الاستقلال . والنضال فى سبيل التحرر من السيطرة الاجنبية عمل وطنى لا يترك مجالا لاي خلاف وهو يوحد كل العناصر فى الدولة ، لكى تتولى زمام القيادة فى البلاد كلها حركة وطنية وليس حزبا واحدا أو أحزابا متعددة . وما ان تنجح هذه الحركة الوطنية فى توحيد الشعب وقيادته نحو الاستقلال ، حتى تشكل بالطبوع أول حكومة فى الدولة الجديدة . وليس من السهل أن نتوقع أن دولة موحدة يجب عليها أن تتوقف فى منتصف الطريق لتنقسم على نفسها بعنف الى جماعات متعارضة وذلك لمجرد أن تتلاءم مع ما سبق أن أطلقت عليه اسم « شكل الديموقراطية » الانجلو سكسونى وذلك كله فى لحظة الاستقلال .

ان وجود معارضة منظمة فى رأى غير ضرورى ، على الرغم من أنه من الصعب حينئذ أن يسمى المجتمع الخالى من المعارضة مجتمعا «ديموقراطيا» ولكن سواء قامت معارضة أو لم تقم ، هذا يتوقف تماما على رغبة الشعب نفسه ، ولن يؤثر كثيرا ما دامت تتوافر للشعب المناقشة الحرة والمساواة فى الحرية .

مصر افريقيا

بقلم : سيكوتورى

ان الحكومة التى أتشرف برياستها ، والنس تخلص كل الاخلاص لمبادئ العدالة والتضامن ، وتخلص ، أيضا « وفوق كل شىء » لارادة الشعب الفين وسعيه المتواصل الى مساندة نضال الشعوب المظلومة ، ان حكومتى هذه تود ان تعلن مرة أخرى . أن حرية افريقيا غير قابلة للتجزئة ، وان الاستقلال الغينى لهذا السبب لا يمكن فصله عن استقلال شعوب افريقيا الاخرى .

وهكذا فان عملنا فى سبيل الاستقلال مرتبط باشتغالنا بتصفية آثار النظام القديم وبناء غينيا على أساس اقتصادى منين .

وبعض الناس بنوا حكمهم على القارة الافريقية على أساس ضعف الشعب الافريقى ازاء قوة وسائل السلطات الاستعمارية . ولكن هؤلاء الناس لم يعرفوا الفكرة الكامنة فى عقول شعوبنا عن وسائل القوى الاستعمارية التى تتبعها نحونا ، وعن تظاهرها الكاذب . لقد رفضوا أن يكتشفوا أنه تحت هذه البشرة السوداء أو الصفراء ، توجد المزايا الانسانية نفسها والذكاء والارادة والفضيلة نفسها .

وهكذا فقد رفضوا أن يفقهوا الدور الذى ستؤديه القارة الافريقية فى يوم ليس ببعيد لحفظ توازن عالم متطور ، عندما تحتل كل الشعوب مكانها اللائق لسيادتها فى الامم المتحدة .

وعلى كل حال فان التاريخ الافريقى يمر اليوم بمرحلة من التطور السريع تدل عليه الاحداث الهامة التى تقع اليوم . فمئذ عشرة أعوام فقط كانت افريقيا كلها تقريبا مستعمرة بالأجانب ، وحياتها كلها مسخرة لمصلحتهم . لقد كانت افريقيا بعيدة عن المسرح العالمى . اليوم يعبر ممثلو الدول الافريقية الاعضاء فى مختلف المنظمات الدولية عن ارادة شعوبهم الحرة . وقريبا ستحصل أمم أخرى فى افريقيا على حريتها .

والحقيقة الثابتة الواضحة اليوم ، هى النهضة الشاملة لشعوبنا ، حتى هذه الشعوب التى تعتبر أكثر تخلفا من غيرها ، أى أكثر خضوعا للضغط والاضطهاد . وكل الخطط التى رسمت لمعارضة هذه الارادة الافريقية الجامحة لاسترداد كرامة القارة ، قد فشلت واحدة بعد أخرى . وفى آفاقنا تدوى صيحة واحدة هى « الاستقلال » .

وهكذا فان الاستقلال والوحدة هما اليوم القوتان القاهرتان اللتان تهزان افريقيا .

وفي هذه اللحظة التي يحاول فيها الشعبان الأمريكي والسوفييتي بسط نفوذ الانسان على القمر ، ألا يجب أن تتساءل افريقيا لماذا يصير الاستعمار على بسط نفوذه على أبناء افريقيا ونروتها ؟ هل يصح أن يهزم التقدم الانساني الفضاء الخارجي ، ويصل الى القمر ، دون ان يصبح قادرا على ضمان الحرية والكرامة لشعوب المستعمرات ؟

في سنة ١٩٥٩ كانت كل القارات قد تحررت فيما عدا القسارة . الخامسة أى قارة افريقيا وهذا هو السبب الذي من أجله لن تتقاعس افريقيا عن بذل الجهود الضخمة التي يجب أن نقوم بها للتغلب على عدم التقدير الذي تقع ضحية له . وبهذا الخصوص لا تمثل غينيا فقط ارادة ملايين ثلاثة من الرجال والنساء ، كبارا وصغارا ، بل انها تمثل عن طريق نضال شعبها آمال ٢٠٠ مليون شخص يكافحون كل يوم ضد الجوع والمرض والجهل .

وبذلك فان الانسانية حين كانت تتحرك نحو مجتمع متحد حقيقة ، يعمل للانفاذة من كل الامكانيات والخبرات التي توافرت لدى الانسان ، فان افريقيا بدت كأرض محبوسة مقصصة عن بعض نواحي النشاط البشرى ، مسلوقة معظم حقوقها الاساسية والسبب الشرعى لوجودها .

ومنذ أقل من قرن ، أذاع « ابراهام لنكولن » اعلانه العاطفى ضد الرق ، الذى كان فى الوقت نفسه وثيقة تدين الاستعمار . قال فيه « انكم تستطيعون أن تخضعوا بعض الناس بعض الوقت ، ولكنكم لا تستطيعون خداع كل الناس كل الوقت » ونحن نأمل أن صوت هيئة الأمم المتحدة حينما يرتفع أكثر مما يرتفع الآن سوف يلتقط هذه الكلمات ليؤكد أن عالما منقسما على نفسه لا يمكن أن يعيش ، وأنه لا يمكن السماح بعد ، لذلك الجزء من العالم بالحياة فى ظل العبودية وللجزء الآخر بالحياة فى ظل الحرية .

ولأن قضية الانسان يجب أن تنتصر ، فان افريقيا بكل متاعبها ، سوف تتغلب أيضا على المصاعب التي بثها فى طريقها ضيق الأفق والانانية لوالكبرياء والغباء .



ان افريقية وقد بدأت تظهر على المسرح العالمى ، تلحق بالعالم اليوم . لا كقوة معارضة معادية ، ولكن بروح ملؤها التعاون الكامل ، وبرغبة واعية فى أن تصبح عاملا فعالا لا يستطيع العالم أن يتجرد منه دون أن يفقد الكثير من فرصه ومصادره .

وهذا السبب الذى من أجله يتهم البعض أبطال افريقيا والوطنيين منها عن سوء نية بأنهم ثوريون ومثيرون للفرع ، ولكن الحق الشرعى الطبيعى لا يمكن اعتباره فى أية لحظة خطرا وعدائيا . وبغض النظر عن حق كل شعب فى ممارسة سيادته ، وبغض النظر كذلك عن التقدم السياسى الذى ينتج عن ذلك ، فثمة حق مقرر للشعوب صغیرها وكبيرها فى أن تتحرر . . . أليس حق الحرية هذا واحدا من الدعائم الاساسية فى ميثاق الأمم المتحدة ؟

ان كان هذا ، فدول افريقيا المستقلة سوف يكون من حمها ممارسة سيادتها لتركز اهتمامها على تحقيق قيام افريقيا الحرة المتحدة ، وهذه الدول لن تتجاهل المشكلة الرئيسية : أى مشكلة الاستقلال الوطنى للشعوب المستعمرة التى تحاول ابعاد القوى الاستعمارية عن طريق تغيير الروابط القانونية التى فرضتها عليها هذه القوى .

وقد ظلت الأمم التى ادعت لنفسها الدور القىادى فى افريقيا نظن أمدا طويلا أنه يمكنها أن تتصرف باسم شعوبنا ، والفشل الذى أصابها فى هذا الشأن معروف وغالبا ما ادعت هذه القوى التى سيطرت على قارتنا أن وجودها فى أرضنا يسوغه من الناحية الادبية الحاجة الى ادخال حضارتها عندنا ، كما لو كانت افريقيا ليس لها ماضيها أو حضارتها الراقية ، والتى أدى اتصالها بالاستعمار الى تدهورها بل الى اختفائها . واليوم لا ينكر أحد استحالة فرض حضارة أجنبية على شعب من الشعوب بالقوة أولا ، وفى الوقت نفسه الذى يكون فيه هذا الاحتلال الذى يدعى صفة الانسانية مصحوبا باستغلال منظم .

وفشل المذهب الاستعماري يتمثل تماما فى الحقيقة التى تقول : ان القوى الاستعمارية التى تحمل فى يدها وسائل تنمية الثروة ، لا تستعمل هذه الوسائل لاعادة التوازن بين مستوى معيشة الشعوب الخاضعة للاستعمار ومستوى معيشة الشعوب المسيطرة . ولكن هذه القوى على العكس تزيد من عدم التوازن هذا ، وذلك بالاستغلال المنظم للمنتجات والمواد الخام ، مبقية السكان الوطنيين فى أشد حالات الفقر والاحتياج ، وليس ثمة حاجة بعد الآن للاستمرار فى محاكمة الاستعمار بعد أن صدر حكم التاريخ والحوادث عليه بالاختفاء التام .

ان سلامة دول افريقيا المستقلة وحياتها مرتبطان بالوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لافريقيا ، ونحن نرى بوضوح أن دول افريقيا المستقلة لا يمكنها أن تصبح جزرا وسط قارة من البؤس . فبعد أن ظلت افريقيا طويلا مستعبدة عن كل نواحي النشاط الانسانى الحر ، وبعد أن ظلت طويلا على هامش التاريخ ، فانها الآن وهى على وعى تام بما يتطلب مستقبلها ، ترفض أن تسمح بالتضحيات غير المحدودة للأجيال المقبلة من شعوبها .

ومن الواضح أن الوصاية على الأمم الافريقية مآلها الى الفشل . وقد لوحظ دائما أنه لكي تنجح بعض الحكومات الغربية فى تحقيق أغراضها ، فانها تؤكد رغبتها فى التعاون مع الافريقيين أفرادا وهيئات ، بجعل هؤلاء يلتزمون السير فى خط يتفق مع رغبات تلك الحكومات . وهذه هى سياسة « العرائس التى تحركها الأيدي الخفية » التى يقل نجاحها يوما بعد آخر فى افريقيا ، لأن الشعوب يزداد تنظيمها يوما بعد يوم ، كما تزداد تصميمها على الكفاح ضد كل أشكال السيطرة ، حتى ولو كانت هذه السيطرة تمارس بأيدى الافريقيين من صنائع المستعمرين .

والأمر الذى لم يكن معروفا حتى الأمس ، هو أن افريقيا اليوم تعبر بوضوح عن نفسها ، ولن تسمح بأن يتحدث باسمها وضد رغباتها

عؤلاء الذين كانوا يسيطرون على أبنائها ومقدراتها . . ولهذا فانه يبدو واضحا اليوم أكثر من ذي قبل ، أن افريقيا - برغم حاجتها الى المساعدة لاستكمال تحرير بلادها كليه من رغبة الاستعمار ولإعادة بناء نفسها - لن تقبل إطلاقا أى نوع من الوصاية . اننا لسنا فى حاجة على الإطلاق الى حضارة أحد أو مدنيته ، لأننا نملك حضاراتنا . . ونحن مفتنعون أنه لكي نزيد من تطور حضاراتنا هذه ، فإن العمل الحر للافريقيين أنفسهم ضرورى لا غنى عنه . أما بالنسبة لهؤلاء الذين لم يصلوا بعد الى هذا المستوى من الفهم والاحترام لشعوبنا ، والذين يعتقدون أن شعوبنا لا تقف على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى ، وأن حضاراتنا لا تملك مفومات البقاء والاستمرار مثل زميلاتنا ، بالنسبة لهؤلاء نعتقد أنه من الأفضل لهم أن يتوقفوا عن مديد المعونة لافريقيا . وما نطلبه باسم التضامن الدولى وبدافع من ايماننا العميق بأن التقدم العالمى ينتج من تعاون كل الشعوب بعضها مع بعض هو مساندة أخوية لا تسمح لافريقيا بأن تتحرر تماما من الضغط واستغلال الأجنيين ونحن لا نفكر إطلاقا فى أن نفصل افريقيا انفصالا ضيقا يعزلها عن غيرها من القارات . . بل اننا نؤمن ايماننا عميقا أن مصير افريقيا مرتبط بمصير القارات الأخرى ، كما أنه يتوقف على وجود حالة توازن فى العالم ، سواء فى اتجاه السلام والفهم الطيب المزودج أو فى اتجاه الحرب .

ومنذ الحرب العالمية الأخيرة تناول خبراء « يفوقوننى تخصصا واستعدادا » حالة عدم التوازن المحزنة التى قسمت العالم جزأين : الاول هو الذى يضم مجموعة الدول المتقدمة التى وصلت مجتمعاتها الى مستوى مرتفع من المعيشة والتنظيم الاجتماعى والآخر هو الذى يضم الدول غير النامية ، أو قليلة النمو ، التى يقع سكانها فريسة دائمة للمرض وسوء التغذية والجهل . وقد بين الخبراء بالاحصائيات فيما يختص بهذه الدول المتخلفة ما هى عليه من تدهور خلقى وحياة منحلة نتيجته حتمية مباشرة لما هى فيه من بؤس . وبجانب هذه العناصر الحيفية المطروحة الآن أمام الضمير العالمى الذى يجب أن يكون هو الوصى المسئول عن القيم الخلقية والعقلية للمجتمع الانسانى فإن الدراسات الجادة التى أجريت لمحاولة إيجاد حل عملى للمشكلات المختلفة التى تعانىها هذه الدول المتخلفة : أنتى تضم ثلثى سكان العالم ، قد فشلت فى تحقيق غرضها . وأكثر من ذلك فليس هناك فائدة من التفكير فى أن تخصص ٥٠٪ من موارد الدول المتقدمة لحل مشكلات الدول المتخلفة ، حتى ولو وافقت على ذلك شعوب هذه الدول المتقدمة ، لأنه وإن كان ذلك سيؤدى الى تصحيح الميزان ، فإننا سنحقق حينئذ مساواة على مستوى منخفض ، تكون نتيجتها خسارة للمجتمع الانسانى كله .

والبؤس الانسانى الموجود فى افريقيا وغيرها من أجزاء العالم المتخلفة لا يرجع سببه الى نقص فى الثروات ، بل انه نتيجة للنقص الكامل فى وسائل استغلال الموارد الطبيعية الهائلة ، التى لا يمكن حتى الآن تقدير قيمتها .

ومهما حاولنا ، فإننا لن نستطيع أن نبين مدى أهمية مكافحة

البؤس ، وأنه يعادل في أهميته النضال للمحافظة على السلام العالمى . .
 ونعنى بذلك أيضا أن النضال ضد الاستعمار فى افريقيا هو عامل حاسم
 فى نضال العالم من أجل السلام وفى الحقيقة لا شئ يسوغ استخدام
 القوة لفزوا ما يطلق عليها «الشعوب غير المتمدينة» والتحكم فى مصايرها .
 ولقد عانت افريقيا كثيرا من الاستعمار ، وأهدرت على أرضها المدنية ،
 والقيم الأدبية باللجوء الى العنصرية البغيضة . وتجربة الامم المستقلة فى
 افريقيا تثبت بوضوح أنه لا يوجد ما يدعى « بالشعوب الأدنى أو
 المنحلة » . كما أنها تثبت أن الشعوب العاجزة فقط هى الشعوب الواقعة
 تحت سيطرة الاستعمار ، وان عجزها يبدو فقط خلال فترة استعمارها .
 والاستعمار ليس عدو افريقيا فحسب ، بل انه عدو للتفاهم العالمى الذى
 يجب أن يقوم على أساس من المساواة بين الشعوب ، والاحترام المتبادل
 بين هيئاتها السياسية والحكومية والأدبية .

وأعتقد أنني أعبر هنا عن رأى الشعوب المتخلفة حين أقول ان
 افريقيا قد نهضت لتواجه العالم ، لا كقوة معادية ، بل كقوة جديدة
 بدونها ستصبح العائلة الانسانية ناقصة وأقل مقدرة .

والاستعمار يزيّف مشاعر الشعوب . . انه يخلق شعورا من التعالى
 فى بعضها ، وشعورا من الهوان والعجز عن تغيير الاحوال فى بعضها
 الآخر . . ونحن نعرف أن أسباب الاستعمار أبعد من أن تكون عاطفية
 أو أدبية . .

ان الاستعمار نتيجة للرغبة فى التراء الاقتصادى المادى . هو
 المسئول عن المظاهر المخجلة للضغط الأجنبى ، ولتأكيد الشخصية الافريقية ،
 هناك الاختيار الحر والعمل غير المقيد للهيئات القومية كضمان لتطوير
 الخصائص الطيبة للرجل الأسود . . وهذه الخصائص نتيجة للظروف
 الاقتصادية والاجتماعية ، وللأطوار البشرى والجغرافى الذى يعيش فيه
 الانسان الافريقى ، والذى يوحى له بفلسفة معينة وعقلية خاصة . .
 وباختصار فإنها هى التى تمنحه مذهبا خاصا به فى الحياة . . أليس
 لدينا نحن الاسباب التى خلقت هى نفسها اصالة الثقافات عند المجتمعات
 الانسانية الاخرى ؟

ومن الواضح أنه اذا اعتمدنا على بعض المظاهر المعينة فى المجتمع ،
 التى لا تتفق مع طبيعته ولا مع ضروراته الاقتصادية والثقافية ، ولا مع
 توازنه الداخلى السليم ، ولا مع وسائله وأهدافه ، فإننا لا نقضى الانسان
 عن هذا المجتمع فحسب بل اننا سنضطهده ونستعبده ، ونوقد تقدمه ،
 ونعرقل وفاءه بالتزاماته وأداءه لوظائفه بسلام وأنسجام . . وهذا هو
 ما تفعله سياسة « الادماج » التى نعارضها بحزم ووضوح .

ونحن نعتقد أن الجهد الهائل الذى تدعى شعوبنا لبذله من أجل
 تحقيق استقلالها الكامل ، لابد أن يشترك فى بذله كل رجل وكل
 امرأة وكل طفلة ، وذلك فى حرية تامة ، ورغبة كاملة . وليس هناك
 خيار ، فاما أن نعارض استخدام القوة ونفضل المشاركة الحرة من جانب .

الشعب لتحقيق الاستقلال ، واما أن نفضل الفسوة ونعارض مشاركة الشعب في تحقيق الاستقلال .

من المهم أن نتفاضى عن الحقيقة التي توضح أن نظام التطور في البلاد المتقدمة ، يوسع كل يوم ، الشقة التي تفصل البلاد المتخلفة عن استقلالها . ولتحقيق استقلال افريقيا فقد اخترنا الحرية والديموقراطية ، والعمل الجماعي الفعال ، واستخدام كل مصادرها وكل امكانياتها ، والاستعانة بكل النظم ، وقبول مساعدة كل الشعوب ، واستخدام كل أنواع الخبرات ، وكل الدراسات الفنية . وفي اختصار كل الثمار التي جمعها العالم والتي نود نحن أن نضيف انيها من عملنا كذلك .

ويبدو لي أنه من الضروري أن يقال صراحة وبشجاعة ، « ليسكون مفهومنا من كل الناس ، ان افريقيا يجب أن تلمس الطريق الذي يوصلها الى تحقيق حريتها كاملة بنفسها ، ولسوف تفعل ذلك ، وليس هناك شعب أو امة أو مجموعة امم وجدت نفسها في الظروف التاريخية والجغرافية والانسانية نفسها التي وجدت افريقيا نفسها فيها، والتي يمكن لذلك أن تهدى افريقيا الى الطريق الذي تسلكه .

ان الحقيقة المرة في أفريقيا أن ٨٠٪ من سكانها زارعون اميون ، وأن متوسط الدخل السنوي للفرد بها أقل من مائة دولار . وفي مثل الفقر الذي يجب أن يندى منه جبين الانسانية خجلا ، يشعر الافريقي بالأمل ويمتلئ تصميمًا على الفوز ، والنمو والتقدم مسلحا بايمانه العميق بمستقبل الجنس البشري، وتطلعه الى الاخاء والانسجام مسلحا بطبيعته الخيرة التي ما زالت نقية صافية ، وفي الوقت نفسه ، بطاقته الجبارة . واحساسه العميق بالمسئولية . وهناك أيضا مجموعة الفضائل التي لا حصر لها والتي يتحلى بها ٢٠٠ مليون افريقي ، والامكانيات الهائلة التي يتيحها ذلك ، والطاقة الفكرية التي يحتويها .

وباسم التضامن العالمي لكل الشعوب ، اقتبس هنا جملة شهيرة غاب معناها عن الزعماء السياسيين لبعض البلاد، الذين خاطروا بالفرص الاقتصادية والثقافية لشعوبهم وذلك بقيادتهم عبر طريق الاستعمار غير الانساني . . وهذه العبارة هي « ان الشعب الذي يستعبد شعبا آخر، لا يمكن أن يكون هو نفسه حرا » . ونحن مقتنعون أن أنبل مهمة يمكن الامم المتحدة أن ننجزها في المستقبل القريب ، هي تحرير الشعوب المستعمرة . . وتبدو هذه المهمة يسيرة اليوم ، لأن عدد الاعضاء بالامم المتحدة يتزايد كل يوم ، تحت ضغط حركات المقاومة ، وهذه الدول الجديدة بعد أن لاحظت تزايد عددها نجدها تعبر بحرية أكثر عن الآمال الحقيقية لشعوبها .

ومن أجل تأخير حركة التحرر في الشعوب التي يسيطرون عليها ، يقوم الاستعماريون بخلق الجماعات التي تزيد الفرقة والاضطراب . . والاستعماريون على استعداد « لتوريد » الاستقلال بكل الكميات المطلوبة ، ولكن خطتهم الكيافيلية تهدف الى ايقاع الفرقة في صفوف الافريقيين ليظلوا هم سادة القارة . ولذلك أيضا نجد أن التقدم الذي

تحززه شعوب القارة يفيظهم ، لأنه يجعل من الصعب عليهم أن يثروا فتنة ، أو يشكلوا حربا أو منافسة وما بهم الأفريقيين ليس هو أن سيكوتورى أو نكروما هما أرفع مقاما من تومبان أو يورقية ولكن ما يهمهم ما إذا كان نظام الحكم فى غانا أكثر ديموقراطية من مثيله فى نيجيريا أم لا .

وفى أثناء الاستفتاء الذى أجرته فرنسا فضلت غينيا الحرية مع الفقر على العبودية مع الغنى والثراء . . ونحن نعلن هنا أننا نفضل الحرية الأخيرة فى إفريقيا المتحدة على أن نحتل مركز الصدارة فى إفريقيا المنقسمة على نفسها .

ويحاول أعداؤنا دائما أن يجعلوا الآخرين يصدقون أن إفريقيا منقسمة على نفسها ، ففريق منضم الى الغرب والآخر الى الشرق . . أى انها تتبع مذاهب أو قوى أجنبية ، ومثل هذا العجز عن الفهم يفسره الحقيقة التى اتضحت من أن دعايتهم ضد الشعوب التى استعبدوها فترة من الزمان ، قد انتهت باقتناع المستعمرين باحطاط الشعوب الخاصة للاستعمار . ولكن شعوب هذه الدول المستعمرة قد مرت فى تاريخها بالموقف الذى تمر به نفسه إفريقيا اليوم ، ولذلك فانها لا تغير هذه الدعاية المغرضة أى اهتمام . وهذه الدول قد نسيت أن مستقبل أفريقيا بعيد كل البعد عما حلموا بأنه سيكون ، وإن أفريقيا فى الغد ستدور طبقا لمشيئة أبنائها وحدهم .

وأفريقيا بالطبع ليست غافلة عن وجود كتلتين تؤثران فى السياسة العالمية ، وموضع الاهتمام اليوم ، هو معرفة المذهب الذى تعتنقه إفريقيا والصراع بين الشرق والغرب يجعل المرء عاجزا عن بين اهمية ذلك . . على الأقل بالنسبة لهؤلاء الذين لا يدرون ماذا كانت هذه القارة لها وجهة نظرها أو مذهبها المستقل ومن ثم ما اذا كان لها نظامها المختلف عن النظم الأخرى أو لا . . ونحن نعتقد أنه يجب لمصلحة كل من الكتلتين نسيان هذه المعركة ولو طوال الوقت المطلوب لتحقيق أهداف التطور الإفريقى الذى يصب فى الحقل الرئيسى النشاط الإنسانى .

وهاتان الكتلتان اللتان تتنازعاان العالم : كتلة الغرب التى تنزعها الولايات المتحدة والكتلة الشرقية التى تنزعها روسيا ، واللذان يعتقد البعض أن إفريقيا لابد منحاذاة الى احدهما . . هاتان الكتلتان تنسيان هما والذين يعتقدون أن أفريقيا ستنحاز اليهما ، أن العالم لم يبدأ منذ خلق بالنظام الاستعماري، أو بهذا الانقسام الى كتلتين متعاديتين . . وهم ينسون أنه منذ مائة عام فقط ، لم يكن أى شخص يعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا سوف تصبحان أضخم أمتين فى العالم . . وهم ينسون أن تيار الحياة لن ينقطع ، وأن مستقبل أفريقيا سيكون أولا ، وقبل كل شيء ، طبقا لارادة الأفريقيين أنفسهم ، بالرغم من كل العقبات التى تعترض طريق تاريخهم .

ومع بقائنا مخلصين للروح المعادية للاستعمار التى كانت طابع مؤقرات «باندونج والقاهرة واكراء ، نعلن بوضوح أن الجهد الإفريقى الأسبوى المشترك الذى نقوم به للاسراع بالتحريض لكل الشعوب المستعبدة وانهاء التفرقة العنصرية فى كل اجزاء العالم ، لاتمنعنا من الاهتمام بالسلام

العالمى ، وفى هذا الشأن ليست أفريقيا هى التى يجب أن تسأل عما اذا كانت منصبة الى هذا المعسكر أو ذاك بل اننا نحن الذين يجب أن نتوجه الى كلا المعسكرين بهذا السؤال الحيوى ، هل يؤكد كل منكما تحرير افريقيا أو يعارضه ، ؟ وبعبارة أخرى يجب أن نطرح السؤال التالى على النظامين « هل أنتم على استعداد لمساعدة شعوب افريقيا حتى تتمكن من تحطيم الاغلال التى تطوقها وتمنعها من أداء دورها كشعوب حرة؟ » والاجابة عن هذا السؤال ستحدد موقف افريقيا تجاه النظامين الموجودين . فالذين سيصبحون حلفاءنا ، هم هؤلاء الذين يعتبرون مثلنا قضية الاستعمار قضية هامة من الناحية الدولية . ومرتبطة ارتباطا مباشرا بقضية السلام العالمى . وسنختبر مدى اخلاص الكتلتين واخاتهما واحترامهما لكل الشعوب بمدى مساهمتها فى الكفاح ضد استعمار شعب لشعب آخر .

وكما أكد معظم زعماء افريقيا ورجال الدولة فيها ، فان افريقيا سوف نتعاون بعد تحريرها مع كل النظم لتحقيق تطورها الاقتصادى وتقدمها الكامل فى مجال القيم الثقافية .

اننى أعتقد باخلاص أن هذه الحقبة من التاريخ سوف تشهد عهدا جديدا فى التطور الانسانى ، الذى سوف يستمر دون أن يغير الشكل المعاصر للعالم أو القيم التى تؤمن بها الشعوب والأمم .

وأعتقد أيضا أن المصير النهائى للامم سيتوقف بصفة أساسية على طبيعة مقوماتها على مدى المسئوليات التى تتحملها فى عملية بناء المجتمع العالمى ، ومن ثم بناء العالم الجديد .

وهذا هو ما يدعونى الى توجيه نداء الى كل هؤلاء الرجال المسئولين الى كل الامم التى تتحمل النصيب الأوفى من المسئولية فى الشؤون العالمية ، وإلى كل الشعوب المستعدة للمساهمة فى بناء العالم الجديد . . . العالم الذى سينتصر فيه الذكاء والقيم الانسانية .

أتوجه بهذا النداء بالأخص الى فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا والبرتغال واسبانيا ، وإلى كل الشعوب الشقيقة والامم الصديقة حتى تقوم عن طريق تحطيم المذاهب القسدية ونبد الشعارات البالية والتخلي عن الأبرمة وامتيازات الماضى بالارتفاع بضميرها الى مستوى المصالح المشتركة العامة لكل البشر . . . وأن تعمل لمستقبل الانسانية ، وذلك بمساعدة افريقيا على تحرير نفسها من الاستعمار، ومن البؤس الاجتماعى والهوان .

ان افريقيا لاتطلب سوى النية الطيبة والتفاهم والاخلاص والتعاون من كل الشعوب ، لحماية الحضارة الانسانية وتطويرها ، بعد أن تم تشييدها حتى الآن قرنا بعد قرن فى بقاء ومعاناة بوساطة الذكاء والفضائل والعلم الانسانى .

أما بالنسبة لنا ، فنحن واثقون تماما من انفسنا، مؤمنون بالمستقبل معتقدون تماما أننا سنقف ضد سوء النية والحقد والارادة الشريرة . . . ونحن من الجيل الافريقى الذى يمد يد الاخاء والصدقة الى كل الشعوب

لنعمل معا على تحقيق السعادة الحقيقية للجنس البشرى ، والاستخدام الكامل لكل فضائله ، بالاستعانة بالمصادر الاقتصادية والامكانيات الاجتماعية والثقافية للجميع .

ان كفاح هذا القرن هو كفاح الأمن ضد الحرب وضد الحاجة وهو كفاح الحرية ضد الاستعباد ، والمنطق ضد القوة ، والمساواة ضد الامتيازات .. انه كفاح المستقبل ضد الماضى .

والاختلافات التى تفرق بين المذاهب والشعوب يمكن أن تحل بروح جديدة ، وبطرق مبتكرة لم يسبق اتباعها فى التاريخ .. ويجب أن نتلمس طريقنا الى هذه الطرق أولا ثم نندفع بعد ذلك فى سبيلها .

ان الصفة المميزة لحياة الشعوب فى هذه الآونة تلخصها هذه العبارات والرغبة فى الحياة ، اقتحام الحياة فى الحاضر من أجل المستقبل والكف عن الحياة فى الماضى الذى يقف ضد المستقبل .»

وجمهورية غينيا الوليدة ، وهى تتجه بثورتها نحو السلام والوحدة لا ترغب فى شيء آخر الا فى العيش فى اخاء وتضامن مع كل الشعوب التى تحب العدالة ، والتى ترغب فى وضع أسس سلام حقيقى ودائم فى العالم .

وغينيا تدمج الاستعمار لا الدول أو الشعوب .. انها تريد المساواة ووحدة الشعوب ، دون اعتبار للون أو دين ، وهى تعتقد أن التعاون الأخوى والتعايش السلمى والسلام بين الشعوب يتضمن فى ذاته توضيحا للتقدم الانسانى فى العمل والعدالة والديمقراطية ، وتوضح الرغبة فى أن تكس كل شعوب العالم نفوسها لتحقيق التقدم المتجانس لمصير البشرية جمعاء .

ان القارة الافريقية اليوم تمثل علامة استفهام .. ونرجو أن تتمكن رسالتنا ورسالة جميع الشعوب المخلصة فى العالم من المساهمة فى إيجاد اجابة لهذا الاستفهام الذى توجهه اليكم افريقيا فيما يختص بمصيرها .

العمل الايجابي في افريقيا

بقلم : كوامي نكروما

شهدت بداية عام ١٩٦٠ قمة القسوة وأعمال العنف المنظمة ضد الشعوب المحبة للسلام في قارتنا ٠٠ وكان من أبرز الحوادث التي تشكل هذه القمة تفجير القنبلة الذرية بالصحراء الجزائرية بوساطة الفرنسيين. والاعتداءات الوحشية باتحاد جنوبي أفريقيا على الأخوة والأخوات الذين خرجوا في اضرابات سلمية احتجاجا على القوانين العسفية المهيمنة التي صدرتها حكومة الاتحاد ٠٠ وهذه الحوادث هي علامة على بدء النهاية الحتمية للسيطرة الأجنبية في افريقيا .

وعلى الرغم من الاحتجاجات المتعددة التي أرسلت من جميع انحاء القارة الافريقية ، ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الجنرال ديغول تعبيراً عن السخط على تفجير الحكومة الفرنسية للقنبلة الذرية فوق قارتنا فقد أصرت هذه الحكومة على تفجير القنبلة ٠٠ ونتيجة لهذا الاتجاه الوحشي غير الانساني فقد اتخذت حكومة غانا اجراء سريعا هو تجميد اموال وأرصدة المؤسسات الفرنسية في غانا ٠٠ كما اتخذت بعض الحكومات الأخرى اجراءات حاسمة ضد الحكومة الفرنسية .

أخواني الأفريقيين ، أنكم تعلمون جميعاً أن السيطرة الأجنبية في افريقيا قد قسمت تماماً شخصية شعوبنا الافريقية ، فطوال قرون كان الاستعمار يزرع خلالها على عاتق قارتنا الحبيبة ، ادخل الاستعمار في عقول الأفريقيين فكرة أن أصدقاءهم وأقرباءهم في أجزاء أخرى من افريقيا هم مختلفون عنهم ، ولا يربطهم بالأفريقيين في باقي القارة شيء إلا النادر البسيط ٠٠ وكان ذلك العمل في صالح الاستعمار الذي لم يلجأ فقط الى سياسة التفرقة العنصرية ، بل الى التقسيم الصناعي لأراضي القارة مستغلين ميولنا وغرائزنا القبلية . لقد بلدروا بدور الخلاف ليحولوا بيننا وبين الوحدة .

ولذلك فإننا نلاحظ بفخر وسعادة كيف أن افريقيا التي أفاقت من سباتها ، تشهد اليوم عملية إعادة تكوين الشخصية الافريقية ٠٠ وتصوغ روابط الوحدة القومية التي تكفل تحقيق هدفنا النهائي : وهو تحقيق اتحاد الولايات والجمهوريات الافريقية ، الذي يعتبر في رأيي الحل الوحيد للمشكلات التي تواجهنا في افريقيا اليوم .

أخواني الأفريقيين ٠٠ أصدقائي ٠٠ هناك سيفان مشرعان فوق قارتنا ، ويجب علينا أن نبعدهما : فهناك التجارب الذرية التي تقوم بها

الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، وهناك سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة اتحاد جنوبي أفريقيا .

وانه لمن الخطأ الجسيم أن نعتقد ان حصول بعض المناطق في افريقيا على استقلالها التام ، سيعنى أوتوماتيكيا نهاية الصراع والكفاح ، انه فقط بداية النهاية بالنسبة لهذا الصراع . اننا يجب أن نبحت ونعرف الاشكال المختلفة التي يتخذها الاستعمار الجديد الذي يتهددنا . وبين هذه الاشكال الجديدة يجب أن نذكر الاستعمار « النرى » الذي جثم على افريقيا في يوم مشئوم من أيام فبراير الماضي سنة (١٩٦٠) عندما فجرت الحكومة الفرنسية قبلة ذرية فوق أرضنا ، وقد حملت الرياح المخلفات السامة الى أنحاء مختلفة من افريقيا ، بما فيها غانا ، رغم أن الخبراء الفرنسيين صرحوا ان الرياح لا تستطيع حمل هذا الغبار لمسافة تزيد على ٧٠٠ ميل من مكان الانفجار . . وهذه التجارب الذرية ضارة الى أقصى حد ، ويمكن أن يكون لها أoxم الآثار على كل المخاوقات .

وعلى الرغم من الاحتجاجات والمظاهرات التي قامت في جميع أنحاء العالم بعد التجربة الأولى ، فان حكومة فرنسا قامت بتفجير قنبلتها الثانية . . وهذا العمل المجرد من الانسانية لا يتحدى ضمير البشرية فحسب . . ولكنه يضعف أيضا من الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة .

وكما ذكرت من قبل ، قامت حكومة غانا بتجميد الاموال الفرنسية حتى تثبين مدى الاضرار التي ستلحق بأموال وأرواح سكانها . وبعد تفجير القنبلة الثانية استدعت سفيرها في فرنسا . ولكن موقفا دقيقا كهذا يتطلب عملا جماعيا .

وهذا الاجراء الايجابي قد حقق نجاحا ملحوظا في حركة الكفاح الافريقي من أجل الحرية . واني لمتأكد أنه يمكن أن ينقذنا نحن أيضا من اضرار هذه القنبلة .

ولو أن الاجراء المباشر الذي اتخذه المحتجون في جميع أنحاء العالم قد تكرر على نطاق واسع ، لكانت النتيجة من التأثير والنجاح بحيث تشبه زحف الملح التاريخي الذي قام به غاندى ، ونحن هنا نجيب المهاتما غاندى وتذكر أن مذهبه في المقاومة السلبية وعدم استعمال العنف وعدم التعاون ، قدطبق لأول مرة في جنوبي افريقيا ضد مظاهر التفرقة العنصرية التي ما زالت تسم جو هذا البلد التعس .

وهذا الاجراء الايجابي الذي اتخذناه بطريقته في عدم استعمال العنف قد استخدم في جنوبي افريقيا لمقاومة قوانين بطاقات المرور التعسفية . وقد استمرت هذه المقاومة بالرغم من مقتل الرجال والنساء والاطفال العزل ، على يد حكومة جنوبي افريقيا ، ونحن واثقون من أن ارادة الاغلبية سوف تسود في النهاية لانه مامن حكومة تستطيع الاستمرار في فرض نظامها في وجه المقاومة الواعية للجماهير المظلومة من أبناء شعبها .

والاجراء الايجابي المباشر الذي سيتخذ في المستقبل ضد التجارب

وقد وافقنا الأنباء أخيراً أن الجنرال ديغول قد صرح بأنه إن كان بعض الدول الأخرى لديها من الأسلحة الذرية ما يكفي لتدمير العالم كله، فإن فرنسا يجب أن يكون لديها من هذه الأسلحة ما يكفي للدفاع عن نفسها . . وأنا أود أن أقول هنا وأظنكم بلا شك تؤيدونني في ذلك إن أفريقيا لا تهتم بهذا الدفاع، الذي لا يعنى غير الرغبة في المشاركة في شرف تدمير البشرية .

أنا في إفريقيا نريد أن نعيش وأن نتقدم وأننا لم نحرر أنفسنا من قرون العبودية والاستعمار لكي ندمرنا الأسلحة الذرية . . إننا لا نهدد أحدا ، كما أننا نرفض الاعتراف بهذه الأسلحة الجماعية الفتاكة التي تهدد وجود الحياة نفسها فوق هذا الكوكب . . ونحن نضع ثقتنا في الضمير الإنساني اليقظ الذي يعارض هذه البربرية البدائية . . ونؤمن بشدة في العمل السلمي الخالي من العنف .

وحين نذكر الأشكال الجديدة للاستعمار والسيطرة ، علينا ألا ننسى أشكاله القاسية التي تجثم بكلها فوق أجزاء مختلفة من قارتنا ، مثل الجزائر وأنجولا وكينيا ورواندا وأراندى ونياسالاند وجنوبي أفريقيا . والعطف السلبي الذي تبديه الجماهير الإفريقية ، يجب أن يتحول إلى مشاركة إيجابية في النضال لتحقيق الحرية التامة لأفريقيا .

ان أفريقيا قارة مقدسة لاتسمح بظهور المدعين الزائفين بين ربوعها وفي القريب العاجل سوف تتطهر قارتنا من كل أشكال الاستعمار ، لان لهب الوطنية الذى اندلع فى كل أنحاء أفريقيا سوف يحيل البقايا الاخيرة للاستعمار الى رماد . ان العالم المتدين يقف مرتعدا ازاء الاضطهاد الاجرامى للافريقيين فى جنوبى افريقيا ، وان هذه الوحشية التى تقوم بها حكومة اتحاد جنوبى افريقيا لهى اكثر خطورة من تفجير فرنسا للقبائل الذرية فى الصحراء .

وانه لامر يدعو الى السخرية أن يدعى حكام جنوبى أفريقيا أنهم مسيحيون . ان المسيح اذا ظهر اليوم فى جنوبى افريقية ، فسوف يقوم هؤلاء الحكام بصلبه اذا تجرأ على معارضة قوانين التفرقة العنصرية الوحشية . ان قوانين التفرقة العنصرية والأسلحة الذرية يجب أن تهز ضمير العالم المسيحى . ، ولكن ماذا تستطيع كنائس العالم عمله ازاء هذه الأعمال المخالفة للمسيحية .

اخوانى الافريقيين ، انها وجهة نظر خاطئة ان الافريقيين غير قادرين على تحمل مسؤولية شئونهم الخاصة ، وأن الوصاية الأوروبية

يجب أن تستمر لمصلحة إفريقيا نفسها . . وفي ضوء مثل هذه الشكوك المصطنعة والآراء المغرضة عن إفريقيا وشعبها ، فإن الحاجة إلى غرض قضية الحرية وإفريقيا تبدو ضرورية .

إن مشكلة الأمن والسلام في قارتنا ليست قضية أكاديمية . إن الرجال والنساء والأطفال يموتون كل يوم بفعل الإجراءات الحربية أو الإرهاب البوليسي . . واللاجئون إجزائريون هم خير شاهد على هذه المأساة . وفي أقصى جنوبي القارة لم يفخر المدافعون عن سياسة التفرقة العنصرية صراحة بكميات العتاد الحربي التي يجمعونها للفضاء على الأفريقيين الذين يلجئون إلى المقاومة السلبية ضد هذا النظام الجائر فقط ، ولكنهم قد سلطوا أخيراً نيران دبابات ساراسين الفتاكة على الأفريقيين ، مما صدم الضمير العالمي . وفي شرقي وسط إفريقيا يعاني القادة الأبطال وآلاف المناضلين في سبيل الحرية من ألوان الاضطهاد والعقاب لتجرؤهم على طلب حريتهم .

والعنف والتهديد به الذي نراه هذه الأيام هما استمرار لطابع الاستعمار خلال عشر السنوات الأخيرة . . فذكريات مأساة « سافيه » والابادة الوحشية لشعب كينيا من الأرض والسماء ما تزال ماثلة في أذهاننا .

إننا نريد أن ندعم الحرية ، ونؤكد الأمن والطمأنينة في إفريقيا ولكي نحقق ذلك يجب أن نحشد جميع قوى الشعوب للمقاومة السلبية احتجاجاً على هذه الاعتداءات ولإجراء التفهرات الاجتماعية والسياسية الضرورية لمنع الاحتكاكات المستتلة وهذا هو العمل المقدس المنوط بكل منا .

ولقد رددت دائماً الحقيقة القائلة بأن إفريقيا ليست امتداداً لأوروبا أو أية قارة أخرى ، وإن محاولة « بلقنة (١) » إفريقيا أمر لا يتفق مع وحدتها وتقدمها .

ويجب ألا تشغلنا مشكلات استقلالنا السياسي العاجلة عن الالتفات إلى الميدان الاقتصادي . فهنا في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر يجب أن نبحث عن مشروعات الاستعمار السياسي . . ومن جانب آخر يجب أن نعتز في الميدان الاقتصادي على مفتاح التعاون الاقتصادي المشمر مع الأمم الأخرى ، على مستوى وظيفي أول الأمر ولكنه يقود إلى وحدة سياسية واقتصادية كاملة ، يمكن أن تشمل مناطق واسعة لتمتد في النهاية بعرض وطول قارتنا المحبوبة .

ومن المحاولات التي تبرز الحركة الاستعمارية الجديدة التي أشرمت إليها ضم أجزاء معينة من إفريقيا إلى التكتلات الاقتصادية التي أقامت

(١) يقصد باصطلاح «البلقنة» التقسيم ، على نحو ما انقسم البلقان بعد استئلاله عن الدولة العثمانية ثم حدثت الحروب بين شعوبه تنازعا على الحدود .

أوروبا الصناعية مثل ضم- الكونجو ودول- المجموعة الفرنسية- الى السوق الأوروبية المشتركة . والفائدة الرئيسية لن تعود على شعوب هذه الاجزاء من افريقيا التي لا تستطيع شراء المنتجات الغالية لأوروبا الصناعية ولكن انفاذة ستعود على الصناعة الأوروبية ، التي ستضمن لنفسها الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة ، وبدون ضرائب جمركية . فضلا عن ذلك ، فان هذا الاجراء يمنع قيام الصناعة في افريقيا التي تحتاج صناعتها الى الحماية في السنوات الأولى لقيامها - من المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول الصناعية .

وافريقيا يجب أن تتطور صناعيا لمصلحتها الخاصة ، ولمصلحة الاقتصاد العالمي السليم . ولا يمكن حدوث هذا ، الا اذا تحطمت هذه الحدود المصطنعة التي تقسمها ، لتقام مكانها وحدات اقتصادية سليمة تنتهي بوحدة افريقية شاملة . . وهذا معناه انشاء سوق افريقية مشتركة ، ومنطقة نقد مشتركة والعمل على تقديم المواصلات من جميع الانواع لتسهيل الانتقال الحر للخدمات والبضائع . ورأس المال العالمي يمكن أن تجذبه مثل هذه المناطق الاقتصادية ، ولكن لا يمكن أن تجذبه افريقيا المنقسمة الممزقة ، التي نضيع جهود اقسامها الصغيرة في منافسة اقتصادية انتحارية لافريقيا لافريقيا .

وهذه الاجراءات لا يمكن تنفيذها كلها في الحال . . ولكن يمكن أن يبدأ الآن تطوير الطرق والمواصلات التلغرافية بين الدول الافريقية المتجاورة ، وانشاء سوق اقتصادية مشتركة بين الدول المستقلة نختص بالمنتجات الصناعية . وقد يترتب على اقامة هذه اسواق أن تفقد الدول المشتركة بعض دخلها ، ولكنها ستضع دعائم كل تقدم صناعي مستقبل في افريقيا .

والعامل الهام الذي يتوقف عليه سلام وأمن هذه القارة اصرار افريقيا الكامل على انها ليست امتدادا لأوروبا او غيرها من القارات ويتبع هذا العامل الاصرار على ان افريقيا لن تكون كبش الفداء في الحرب الباردة او ميدانا للصراع بين الشرق والغرب . . وبهذا المعنى لا نولي وجها ناحية اشرق او الغرب ، ولكننا نتجه الى الامام .

وطوال السنوات العشر الماضية ترددت في السياسات العالمية نفمة الحرب الباردة ونحن نفهم المخاوف الموجودة لدى الطرفين ، والتي أدت الى هذا الاستقطاب المؤسف . . ولكن الافريقيين لا يريدون أن يصبحوا اطرافا فيها . . ولقد رأينا ماذا يحدث حين تزج الدول الصغيرة في هذا الصراع ، كما رأينا ما يمكن حدوثه حين تسود روح باندونج ، وحين تستخدم القوى التي تقف خارج الصراع وساطتها الحسنة عن طريق الأمم المتحدة ، كما حدث عند محاولات وقف الحرب الكورية ، وهذا هو الدور الذي تريد الدول الافريقية أن تلعبه ، وانا ارفض قبول هذا المبدأ الذي يقول « ما دمت لست معي فأنت ضدي » لان شعارنا هو « الحياة الايجابية » وبهذا نساهم في اقرار السلام العالمي والتقدم الدولي . ولهذا فان المواثيق الحسرية والدفاعية بين الدول

الافريقية والسلطات الاستعمارية السابقة ، نضر تماما بمصالح القار على العموم وحيث انه لا توجد نوايا عدوانية لدى أية دولة افريقية ، فان هذه المواقف والاتفاقيات تجر هذه الدول الى مخططات الحرب الباردة الخاصة بالقوى الكبرى . . . واكثر من ذلك فان هذه المواقف تضع اكثر من عقبة في طريق تنسيق سياستنا لتحقيق الوحدة الافريقية .

ولا يمكن ان يكون هناك سلام او امن في افريقيا دون حرية او وحدة سياسية . وطالما ظلت بوصة واحدة من الارض الافريقية تحت الحكم الاستعماري فسيظل هناك احتكاك ونضال . وطالما ظلت أية جماعة في هذه القارة تنكر مبدأ « رجل واحد . ، تصويت واحد » ، وتستعمل قوتها للبقاء على امتيازاتها فسيظل هناك تهديد بعدم الاطمئنان والامن ضد القوى الضاغطة الراغبة في السيطرة وثورة دائمة من جانب الذين يقع عليهم الضغط . . . وهذه هي الحقائق الاولى للحياة في افريقية اليوم ولم يرغب أحد في هذا الموقف ، ولا يستطيع أحد أن يقف ضد التيار ، أو يغير اتجاه «رياح التغيير» ونحن نكره العنف ، ولا نميل الى العمل السلمى ، ولكن التجربة أثبتت أن التغيير اذا تأخر وقوعه ، فانه لابد من حدوث ، العنف ليس لأن الرجال يريدونه ، ولكن لأن مآسى الماضى تشب فجأة ، يصحبها غضب كاسح .

وفي هذا الضوء يجب أن نشاهد هذه الحوادث الدامية المؤسفة مثل حرب الماو ماو في كينيا ، والنضال في الجزائر ، والحوادث في الكاميرون وغيرها والمدافعون عن الاستعمار يجب أن تكون لديهم عيون لتري وآذان لتسمع . . . وما لم يستجيبوا لضغط الاحتجاجات السلمية ، فسوف يحصلون محصولا من العنف لا يريدونه أحد .

ونحن الذين تقدمنا الصفوف في الدعوة الى تحقيق الوحدة الافريقية ، فعلنا ذلك بنظرة خاصة ، فقد وصف لنا التاريخ المآسى التي حدثت في كل قارة فوق هذا الكوكب ، مثل الحروب العالية والثورات ولقد عزمنا على ألا يتكرر هذا التاريخ المؤسف . لقد أغرقت القسارة الافريقية بالدماء في الماضى . وأغير عليها طلبا للعبيد وقسمت الى أجزاء واستغلت وسلبت . . . ونحن لا نريد لها مستقبلا به أثر لهذا الماضى واذا نجحنا ويجب أن ننجح ، فان الجنس البشرى كله وليس افريقيا وحدها سوف يجنى فوائد هائلة . وان الرجال ذوى البصائر النافذة والمعرفة الواسعة يقررون جميعا بأن مستقبل العالم سوف يتقرر في افريقية .

ونحن نرحب بالرجال ذوى النوايا الطيبة الذين يريدون الانضمام الينا ، بغض النظر عن جنسهم أو ديانتهم أو جنسيتهم . وحين أتحدث عن أن افريقيا للافريقيين ، فيجب عدم تفسير ذلك فى ضوء المعنى الحرفى لهذه العبارة لأننى لا أؤمن بالعنصرية أو الاستعمار ، فعبارة « افريقيا للافريقيين » لا يعنى طرد الاجناس الاخرى منها ، ولكنها تعنى فقط ، أن الافريقيين الذين يكونون بطبيعة الحال الاغلبية فى جميع أنحاء افريقيا يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فى بلادهم . . . والكفاح هو من أجل مستقبل الإنسانية وهو كفاح على درجة عظيمة من الأهمية .

ان خلاصنا وقوتنا وطريقنا الوحيد للخروج من هذه المآسى الكائنة في افريقيا انما يكمن في الوحدة السياسية . . . ويبدو ان هؤلاء الذين يشكون في اماكن قيام مثل هذا الاتحاد قد نسوا بسرعة دروس التاريخ فان مساحة روسيا الشاسعة والعقبات الكأداء التي وجدت في بدء قيامها لم تحل دون ان تبني عظمته عن طريق الوحدة ، وذلك عندما اتحدت ثمان عشرة جمهورية متباعدة ، وكذلك لم يمنع انبساط مساحة أمريكا والعقبات التي وضعها الاستعمار في طريق الوحدة من قيام اتحاد ضم تسع وأربعين ولاية (١) واذا كانت هذه الدول قد استطاعت ذلك ، فلم لاتستطيع أفريقيا أيضا ؟ وأكرر قولي بأن شيئا لن يحول بيننا وبين اقامة اتحاد بين دول افريقيا ، سوى مخاوفنا وشكوكنا التي لا أساس لها . . . ولكن تذكروا أن مخاوفنا ستجعلنا نخسر ما قد نحققه غالبا من الاقدام على المحاولة .

ان الرد الوحيد على المصاعب المتعددة التي تواجه قارتنا هو الاتحاد الحقيقي بين دولنا المختلفة . . . وان اتحادا حقيقيا سياسيا هو الذي سيضعف من جهود الشعوب الافريقية لتدعيم السلام والأمن في العالم .

(١) أصبح عدد الولايات الآن خمسين بعد انضمام ألاسكا .

الفصل الثانى

مشكلات الحرية

غانا

عندما وافق برلمان غانا فى التاسع من اغسطس سنة ١٩٦٠ على ارسال جيش غانا الى اقليم كاتانجا بجمهورية الكونجو الوليدة المضطربة أظهر البرلمان بذلك حرصه على تحقيق الوحدة بين الدول الافريقية الحديثة المنشأة جنوبى الصحراء . وعلى الرغم من أن غانا نفسها لم يكن قد مضى على استقلالها أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة ، إلا أنها كانت فى ذلك التاريخ أقدم من أكثر من اثنتى عشرة دولة افريقية حديثة . كما أنها كانت مع القادة الذين يدعون الى إنشاء ولايات متحدة افريقية .

وخلال الفترة القصيرة التى انقضت منذ الاستقلال ، قطعت غانا مراحل واسعة لبناء اقتصاد متقدم ومتين ومتنوع . . . وقد نشرت الرخاء والامكانيات الثقافية ، وعملت على تنمية عدد آخر من الخدمات العامة بشكل لا يمكن أن تقارن به التنمية التى تمت خلال التاريخ الطويل للسيطرة البريطانية فى غانا . ولكن شيئاً من ذلك لم يتم دون اضرار سياسية ودون اتهامات بالاستبداد يوجهها الخصوم فى الداخل والخارج

وفى المقال التالى يناقش أ . م . هالم سفير غانا بالولايات المتحدة نتائج الاستقلال فى غانا ، ويذكر بعض المصاعب التى صادفت بناء أمة فى دولة افريقية تقع جنوبى الصحراء .

ظهور غانا كدولة مستقلة

بقلم : و . ا . هالم

عندما ولدت غانا في السادس من مارس سنة ١٩٥٧ ، انتهى بذلك فصل طويل من السيطرة الاستعمارية وقد احتفل بهذا الحدث البارز في كل أنحاء افريقيا ، وفي دول كثيرة خارج القارة باعتباره نصرا لمبدأ الحكم الذاتي في افريقيا ، ودليلا على كفايتها . كما كان ذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ افريقيا المستعمرة .

ومنذ أن بنى البرتغاليون قلعهم في « المينا » سنة ١٤٨٢ ، ظلت غانا (التي كانت تدعى قبل ذلك ساحل الذهب) على اتصال مستمر بأوروبا الغربية . وبينما ترك هذا الاتصال مظاهره الضارة التي سببت الكثير من البؤس والمعاناة للسكان ، فقد كان له أيضا بعض آثاره الحسنة مثل نظام التعليم الذي أدخلته الكنيسة .

ولقد ظهر الوعي السياسي في غانا منذ أمد طويل . فم منذ تسعين عاما تقريبا حاول الزعماء أن يحثوا الادارة البريطانية على تنفيذ بعض الاقتراحات التي تستهدف اصلاح السياسى ، وكان الرد هو القاء القبض على بعض هؤلاء الزعماء . وفي سنة ١٨٩٧ عندما أصدرت الحكومة الاستعمارية قانونا بنقل ملكية الاراضى المشغولة من الشعب الى التجار البريطانى ثار زعماء القبائل وبعض القادة على ذلك القانون ، واستطاعوا بفضل أصرارهم وحكمتهم ودأبهم أن يحملوا الحكومة على سحبها . وبذلك نجت غانا من مصير الافريقيين الذين جردوا من أراضيتهم لمصلحة الأوروبيين الراغبين فى الاستيطان .

وبعد الحرب العالمية الأولى تضامن زعماء غانا السياسيون والزعماء فى بلاد أخرى مثل جامبيا وسيراليون ونيجريا ، لتكوين المؤتمر الوطنى لغرب افريقيا البريطانية . ثم تقدم هؤلاء القادة البعيدين النظر بمقترحاتهم الى الحكومة البريطانية . وقد شملت هذه المقترحات اصلاح الحكومة والعمل على تقدم التعليم والتوسع فيه وخاصة فى مستوى الجامعات . وحتى ذلك الوقت كانت حركة الاصلاح والتقدم السياسى فى أيدي رجال من ذوى الثقافة الرفيعة يعملون فى المحاماة والطب والأعمال التجارية وزعماء القبائل . وعلى الرغم من أن نجاح حركتهم لم يكن كاملا ، إلا أن آراءهم قد أثرت فى زعماء الأجيال التى جاءت بعدهم .

وفى سنة ١٩٣٠ انتشر الوعي السياسى بين طبقات المدرسين والكتبة والصيدالة وباقى الطبقة المثقفة التى يطلق على أفرادها « ذوى الياقات البيضاء » وكان ذلك بفضل الدكتور دنكاو المحامى والسكراتير

والسياسي المشهور ودكتور ازيكوي رئيس جمهورية نيجيريا اليوم .
والذي كان وقتئذ يعمل محررا لاحدى الصحف ومحاضرا في غانا .

وقد قوبلت هذه الجهود بمعارضة السلطات الاستعمارية التي لم تكن تقبل حينئذ مبدأ الحكم الذاتي لاية مستعمرة افريقية وعلى كل حال فقد غيرت الحرب العالمية الثانية كل ذلك .. اذ أدى انهيار هتلر وفكرته عن العنصر السامى ، الى سيادة مبادئ الحرية مجردة عن الجنس واللون والعقيدة .. كما ايد ميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك مبدأ الحكم الذاتي وجعله هدفا من أهداف نظام النوصاية ، وكان لهذه المبادئ تأثير كبير على السلطات الاستعمارية حملتها على القيام ببعض الاصلاحات .

وبعد الحرب العالمية الثانية تألفت منظمات سياسية هدفها الاساسى تحقيق الحكم الذاتى والاستقلال فى أقصر وقت ممكن .. ولأول مرة ظهر متخصصون فى العمل السياسى يجوبون البلاد نيابة عن الاحزاب لشرح برامجها ، وكان حزب الشعب الذى أنشأه وقاده دكتور كوامى نكروما هو أكبر الاحزاب السياسية فى البلاد . وقد سار التطور فى غانا وسط جو هادئ فيما عدا حادث واحد من حوادث العنف سنة ١٩٤٨ .

وخلال تقدم غانا فى طريق الاستقلال ، كان اقتصادها يقدم لها أكبر سند ممكن .. فعلى الرغم من أنها تنتج الاخشاب والمعادن النفيسة مثل الذهب والمنتجنيز والماس والبوكسيت ، فان غانا بلد زراعى فى المرتبة الاولى ، تنتج حوالى ثلث الانتاج من الكاكاو ويشغل بالزراعة حوالى مليون ونصف المليون من سكانها .

ويقوم بتسويق الكاكاو فى أنحاء العالم «مجلس تسويق الكاكاو الغانى» الممثل فيه الزارعون تمثيلا كاملا ، وسياسة التسويق التى يتبعها المجلس تهدف الى حماية الفلاحين من الانهيار المفاجيء فى الأسعار .

ولكن الاعتماد الكامل على محصول واحد يعرض البلاد للخطر .. ولذلك تعنى حكومة غانا بتنويع الانتاج الاقتصادى ، وذلك بتنفيذ مشروع الفولتا (١) الذى ستؤدى زيادة الطاقة الكهربائية المولدة منه الى استغلال معدن البوكسيت وتقديم الصناعات الأخرى .

وقد اتخذت الخطوات الاولى لتحقيق نتيجة تقرير اللجنة الملكية التى ندرتها الحكومة البريطانية للتحقيق فى حوادث سنة ١٩٤٨ كما جاء الاصلاح الدستورى نتيجة لتقرير اللجنة التى كان يرأسها سير « جيمس هنلى كوس » سنة ١٩٥١ . وفى سنة ١٩٥٤ صدر دستور جديد يتيح للبلاد مزيدا من الحكم الذاتى .. وفى السنة نفسها جرت انتخابات جديدة فاز فيها حزب الشعب . وفى ذلك الوقت ارتفع سعر الكاكاو ، وكان واضحا أن هذا الارتفاع سوف يزيد من كمية النقود الداخلة الى البلاد ، ولكن لم تكن هناك زيادة فى الواردات التى ينفق عليها منتجو الكاكاو

(١) هو نهر فى غانا . ويشبه مشروع سد الفولتا من حيث آثاره المرتقبة هناك . مشروع سد أسوان العالى عندنا .

نقودهم . وكان هناك في الوقت نفسه خوف من التضخم الذي سيعاني منه باقي أفراد الشعب من غير منتجي الكاكاو ، مثل الكتبة والموظفين .

ومن هنا قررت الحكومة تثبيت سعر الكاكاو الذي يبيع به الفلاح عند نسبة تكفي للتشجيع على استثمارهم في زراعته . . . وأن تكون من الفرق بين سعر الشراء والبيع رصيذا ثابتا للآزمات . . . وقد قوبل ذلك بمعارضة بسيطة كما تكون حزب معارضة جديد وجد ترحيبا من جانب زراع الكاكاو .

وبعد فترة قصيرة تألف حزب جديد سمي بحركة التحرير الوطنية ، جعل هدفه المطالبة بسعر أعلى لشراء الكاكاو من الزارعين كما طالب بالتحقيق في حوادث الرشوة والفساد بالنساء بالجهاز الحكومي ، واتهم الحكومة أيضا بأنها لم تظهر احتراما كافيا لسلطان الحكام التقليديين . . . وبذلك أيده زعماء القبائل ، والكثير من اقليم قبائل الاشانتي الذي يعتبر اقليم الغابات الرئيسي بالبلاد ، والذي ينتج أكبر قدر من الكاكاو . . . وقد قام أنصار هذا الحزب ببعض الاضطرابات في اقليم الاشانتي . ومن هنا وجد الكثير من المحايدين الذين لا ينتمون للحزب السياسية ، ان الحكومة يجب أن تتخذ اجراءات لقمع هذه الاضطرابات . ولكن أمور الأمن الداخلي كانت في ذلك الوقت من اختصاص الحاكم البريطاني . . . وقد أجريت انتخابات جديدة فاز فيها حزب الشعب الغاني ، ولكن نقصت الأغلبية التي فاز بها عما كانت عليه من قبل . كما كونت أحزاب المعارضة « وهي : حركة التحرير الوطنية ، وحزب شعوب الشمال ، والمؤتمر التوجولاندي ، وحزب الرابطة الإسلامية » ، جبهة واحدة ، ثم طالبت بتقسيم البلاد الى : ولاية للآشانتي وولاية شمالية . . . وعقدت الكثير من الاجتماعات بين الحكومة والمعارضة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة ، وتدخل مستر لينوكس بويد وزير المستعمرات البريطاني ، وأخيرا قبلت الحكومة أن تضمن دستور الاستقلال شروطا انشائية من الصعب اصلاحها ، مثل انشاء مجالس اقليمية ، والنص على حماية حقوق الاقليات . . . وانتهى الامر أخيرا بعقد تسوية بين الحكومة والمعارضة .

والحق أن الدستور الذي تم كان مليئا بالغيوب . . . وقد جرد الحكومة من كثير من سلطاتها الحيوية . . . ولذلك فقد وجد بعد ثلاث سنوات أنه لابد أن يحل مكانه دستور جديد . . . وكان أهم ما اشتمل عليه هذا الدستور الجديد هو أن الملكة اليزابيث لم تعد ملكة على البلاد ، بل أصبحت غانا جمهورية رياضية .

ولقد تعرضت غانا لحملة عنيفة من النقد في البلاد الخارجية نتيجة للآجراءات التي اتخذتها الحكومة لقمع الاضطرابات التي قامت بها المعارضة . . . وعلى كل حال فيجب أن نتذكر أن الحكومة قد فعلت ما تستطيع لتأكيد مبادئ الديمقراطية البرلمانية خلال هذه الفترة الحرجة .

ان السياسة الخارجية لغانا تقوم على الصداقة والتعاون مع كل الأمم ، ولذلك اتبعت سياسة الحياد الايجابي . . كما انها تؤمن بأهداف ميثاق الأمم المتحدة . . كما تؤمن بالقرارات التي اتخذها مؤتمر باندونج ، ومؤتمرات الدول الافريقية المستقلة بأكرا في أبريل سنة ١٩٥٨ وأديس بابا في يونيو سنة ١٩٦٠ . . وكذلك تؤمن غانا بوجوب قيام اتحاد بين الدول الافريقية المستقلة .

لقد نجح استقلالنا بفضل تصميم شعب غانا وحكومته ، ونحن نسعى لتحقيق الاستقلال والحرية لباقي أجزاء افريقيا .

جمهورية الكونغو

قليل من الحوادث الدرامية التي وقعت في افريقيا نشبه ذلك الاستقلال المفاجيء لجمهورية الكونغو . فالى عهد قريب كان الكونغو يمثل في أذهان الناس كل الصفات المميزة لافريقيا المتوحشة البدائية . كان أرض الغسور ولا والأقزام . أرض الطقوس القبلية الغريبة . أرض الغابات العميقة الغامضة . كان الكونغو هو افريقيا ستانلي وكونراد . ولكن فجأة ، استيقظ العملاق . ونفض عن نفسه شبح ليوبولد ، واستعاد شخصيته كدولة افريقية مستقلة .

ان الكونغو أكبر وأغنى دولة افريقية حرة . يبلغ عدد سكانها ما يقرب من أربعة عشر مليونا ، مقسمين على ما يقرب من مائتى قبيلة . وبعد أن كانت ملكا خاصا للملك ليوبولد ، أصبحت مستعمرة بلجيكية سنة ١٩٠٨ . وفي السنوات التالية ، أصبحت بفضل الاكتشافات المعدنية الواسعة ، أهم مناطق افريقيا - في المناطق الواقعة جنوبى الصحراء . وقد اتبع البلجيكيون سياسة مزدوجة : فكانوا يحاولون تحسين المستوى الاقتصادي للعامل الافريقى ، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يحاولون أن يحدوا من آماله السياسية والثقافية - ولكن لم يكن من الممكن الابقاء على ذلك الفصل في السياستين فسرعان ما زادت المطالبة بالاستقلال منذ سنة ١٩٥٠ . وفي مؤتمر بروكسل الذى عقد فى يناير سنة ١٩٦٠ أسقط فى يد البلجيكيين ، فوعدوا بمنح الكونغو استقلاله بعد ستة أشهر ، وفعلا أعلن الاستقلال فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ .

ولكن الأحداث التي وقعت بعد ذلك كانت أول اضطرابات مخلة بالنظام تنسم بالخطورة ، تميز انتقال مستعمرة أوربية الى دولة حرة فى افريقيا . لقد أظهرت هذه الاضطرابات كيف أن البلجيكيين قد تركوا الكونجو ، دون أن يعدوه على الإطلاق للاضطلاع بالأعباء الادارية التي تنتظره . وكان البلجيكيون يتوقعون هذه الصعوبات قبل أن يقوموا بانسحابهم المرسوم ، كما يتضح ذلك فى الخطاب الذى ألقاه لومومبا (الشهيد) رئيس الوزراء ، أمام ملك بلجيكا ، فى عيد الاستقلال ، والذى تقف اتهاماته للحكم الاستعماري أمرا حزينا مضادا لجهوده من أجل الوحدة وآماله فى السلام والرخاء .

استقلال الكونجو

بقلم باتريس لومومبا

صاحب الجلالة ..

سيداتى .. سادتى ..

أيها الكونجوليون والكونجوليات ..

أيها المناضلون فى سبيل الاستقلال الذين انتصرتم اليوم ..

أحييكم باسم حكومة الكونغو ..

وأطلب منكم جميعا ، أيها الأصصدقاء الذين حاربتم بجانبنا دون انقطاع ، أن يظل هذا اليوم ، « الثلاثون من يونيو سنة ١٩٦٠ » ، محفورا فى قلوبكم .. هذا التاريخ الذى ستنتقلون معناه بفخر الى أولادكم حتى يلقنوه بدورهم الى أولادهم وأحفادهم ، ويعلموهم تفاصيله الرائعة لكفاحنا فى سبيل الحرية .

وإذا كان استقلال الكونجو قد أعلن اليوم ، بالاتفاق مع بلجيكا ، التى أصبحت اليوم بلدا صديقا ، نقف معه على قدم المساواة .. ، فإن أى كونجولى جدير بالانتساب الى وطنه لا يستطيع أن ينسى أن هذا الاستقلال قد تحقق بالكفاح الطويل الدائب .. الكفاح الوثاب المثالى . الكفاح الذى لم نبخل عليه بقوتنا ، ولا بحرماننا من « الضروريات » ، ولا بما عانىنا من متاعب ولا بدمائنا .

وهذه هى حصيلتنا من ثمانين عاما قضيناها تحت الحكم الاستعماري .. ان جراحنا مازالت تنزف ، وهى مازالت تؤلمنا ، ولن نستطيع أن نسدل عليها ستار النسيان ونمحوها من ذاكرتنا .

لقد خبرنا العمل الشاق المرهق نبذله مقابل أجور لم تكن تسمح لنا بأن نأكل حتى نسكت صوت الجوع فى أحشائنا ، أو بأن نلبس أو نسكن فى احترام ، أو بأن ننشئ أولادنا باعتبارهم أحب المخلوقات لدينا .

لقد خبرنا السخرية والاهانات والضرب ، توجه إلينا فى كل وقت ، صباحا وظهرا وليلا ، لا لشيء الا لأننا « زنوج » ! من سينسى أنهم كانوا يخاطبون الزوجى باحتقار ، وبالفاظ مجردة من كل احترام ، لا بصفتهم أصدقاء ، ولكن لان الفاظ الاحترام والتوقير كانت وفقا على البيض فقط ؟

لقد رأينا أرضنا تستنزف باسم نصوص قانونية ، لم تكن في الواقع غير سلطة القوى وجبروته .

لقد رأينا القانون لا سوى في المعاملة بين البيض والسود . فحينما نجده متساهلا انسانيا بالنسبة للبيض ، فهو في الوقت نفسه قاس غير انساني بالنسبة للسود .

لقد رأينا القسوة المتناهية التي يعانيتها الذين يسجنون بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية . . . لقد رأيناهم ينفون في قلب بلادهم ، ورأينا مصيرهم أسوأ من الموت نفسه .

لقد علمنا أنه في المدن توجد منازل رائعة للبيض ، وجحور صغيرة للزنج ، وأن الزنجي لا يسمح له بدخول دور السينما أو المطاعم ، ولا بدخول ما يسمى بمحلات الأوربيين ، وأن الزنجي حين يسافر فاما سيرا على قدميه ، أو قابعا في جوف قارب . . أما الأبيض فبسيارته الفاخرة .

وأخيرا من سينسى المشانق ، والحرائق الشاملة ، التي أبيد بها العديدون من اخواننا ، أو الزناناته المخيفة التي ألقى فيها بوحشية هؤلاء الذين نجوا من طلقات الجنود . . هؤلاء الجنود الذين جعل منهم الاستعمار أدواته وزبائنه ؟

من كل هذا عانينا الكثير أيها الاخوة .

ونحن الذين بانتخابنا لمثلينا بهدف الى حماية بلدنا الحبيب ، ونحن الذين عانت أحسادنا وقاوبنا ظلم الاستعمار ، نحن ، نخبركم اليوم ، أن كل هذا قد انتهى اعتبارا من اليوم وإلى الأبد . .

لقد أعلن قيام جمهورية الكونغو . . وأصبح بلدنا الحبيب اليوم في أيدي أبنائه وسنبدا معا أيها الاخوة الجهاد من جديد . . الجهاد المقدس الذي سيقود بلدنا نحو السلام والرفاهية والعظمة .

وسنشيد معا أيها الاخوة صرح العدالة الاجتماعية ، ونكفل لكل فرد حقه العادل مقابل عمله .

سنطلع العالم كله على ما يستطيع الرجل الاسود انجازه عندما يعمل في حرية وسنجعل من الكونغو مركز النشاط في افريقيا .

وسنحرص على أن يستفيد أبناء الأمة من أرضهم .

وسنراجع كل القوانين السابقة ، ونسن أخرى جديدة تتصف بالعدل والتبيل وسنضع نهاية لكبت حرية الرأي ، وسنجعل في استطاعة المواطنين أن يتمتعوا بالحرريات الأساسية التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وسوف ننجح في منع كل أنواع التفرقة ، وسنعطي كل فرد مكانه العادل الذي تؤهله كرامته الانسانية وعمله واخلاصه لوطنه .

وستعمل على أن يسود السلام .. سلام القلوب والنية الطيبة ،
وليس سلام البنّادق « والسونكي » .

ومن أجل ذلك أيها المواطنون الأعزاء .. لتثقوا أننا سنعمد قماما ،
ليس فقط على قوانا الهائلة أو ثرواتنا الضخمة ، ولكن أيضا على مساعدة
الدول الأجنبية التي سنقبل معوناتنا مادامت تتسم بالشرف ، ولا تسعى
الى فرض أى نظام سياسى مهما كان علينا .

وبهذا الخصوص ، فان بلجيكا - التي فهمت أخيرا منطق واتجاه
التاريخ فلم تعد تعترض طريق استقلالنا - على استعداد لمدا بمساعدتها
وصداقتها .. وقد وقعنا معا ، وكدولتين مستقلتين على قدم المساواة ،
معاهدة بهذا المعنى .. وأنا على ثقة بأن هذا التعاون سيحقق الفائدة والنفع
لكلينا . ونحن من جانبنا ، « وان كنا سنظل يقظين » سنعرف كيف
نحترم الالتزامات التي نرابط بها .

وبهذا ، فانه سواء فى الشؤون الداخلية أو الخارجية ، سيصبح
الكونجو الجديد الذى ستنشئه حكومتى دولة غنية حرة مزدهرة . ولكى
نصل الى هذا الهدف دون تأخير ، أطلب منكم جميعا أيها النواب والمواطنون
الكونجوليون أن تعينوننى بكل ما أوتيتم من قوة .

اننى أطلب منكم جميعا أن تنسوا الخلافات القبلية التي تستنزف
قوانا ، وتجعل منا سخرية بين الأمم .

وأطلب من الأقلية البرلمانية أن تساعد حكومتى بالمعارضة البناءة ،
وأن تظل دائما داخل الحدود القانونية والديموقراطية .

أطلب منكم ألا تطالبوا من يوم الآخر بزيادات فى الأجور قبل أن
يتوافر لى الوقت الكافى لأنفذ خطة شاملة ، أمل عن طريقها ضمان رفاهية
هذه الأمة .

وأطلب منكم ألا تحجموا عن بذل أية توضيحات نضمن بها نجاح
مشروعاتنا الهائلة .

وأخيرا .. أطلب منكم جميعا أن تحترموا ، دون قيد أو شرط ، حياة
وممتلكات مواطنيكم ، وحياة وممتلكات الأجانب الموجودة فى هذه البلاد
.. واذا بدر من هؤلاء الأجانب سلوك مشين ، فان عدالتنا ستكون حاسمة
فى اقصاصهم عن أراضى جمهوريتنا أما اذا كان سلوكهم مرضيا ، فيجب
أن يتركوا فى سلام ، لانهم يعملون أيضا فى سبيل رفاهية وطننا
وأزدهاره . وهذا هو ما أردت أن أخبركم به - أخوانى فى الجيش
وأخوتى فى النضال ورفاقى باسم حكومتى فى هذا اليوم المجيد ..
يوم استقلالنا التام وسيادتنا الكاملة .

وحكومتنا القوية الوطنية الشعبية سيكون على يديها خلاص هذه
البلاد ، والاحلال والتقدير لابطال التحرير الوطنى ..

وعاشى الكونجو حرا مستقلا .

الفصل الثالث

افريقيا في مرحلة الانتقال

تانجانيقا

وتانجانيقا مشهورة بأنها واحدة من المناطق الغنية في افريقيا التي تعرف باسم افريقيا الشرقية البريطانية - والاقليمات الآخرين ، هما كينيا وأوغندا . وعلى الرغم من وجود بعض المناطق المرتفعة التي يمكن أن تقارن من حيث درجة الحرارة ومعدل سقوط الامطار والخصوبة بالمناطق المرتفعة في كينيا ، فإن الاقليم لم يجذب الا عددا قليلا من المستوطنين البيض . أكثرهم من غير البريطانيين . ويبلغ عدد البيض هناك ٢١ ألفا ، وعدد الآسيويين ثمانين ألفا وعسدد الافريقيين حوالي ٨٧٥٠٠٠٠ موزعين على ١٥٠ قبيلة مختلفة .

وتانجانيقا مشهورة بأنها واحدة من المناطق الغنية في افريقيا التي يمكن العثور فيها على حيوانات الصيد البرية . وجبل كليمانجارو في تانجانيقا معروف للأمريكيين أكثر من البلاد نفسها (١) . وأكبر مناجم الماس في العالم خارج اتحاد جنوبى افريقية موجود في تانجانيقا . ومن المتوقع العثور على معادن أخرى ذات قيمة في تلك البلاد الواسعة المجهولة جنوبى خط الاستواء .

وفي المقال التالى يحدثنا مستر دريك بريسسون عن الامكانيات الاقتصادية وخطط التنمية الاقتصادية في بلده : تانجانيقا .

(١) ربما بسبب رواية الكاتب الأمريكى ارنست همنجواى والتي اخرجتها السينما أيضا باسم « ثلوج كليمانجارو »

صرع الغد في تانجانيقا

بقلم دريك بريسسون

الواقع أن تانجانيقا بلد متخلف .. فكثير من سكانه . أميون . ومتوسط دخل الفرد منهم منخفض أشد الانخفاض . ولذلك فإن عملا ضخما وجهودا تنتظر شعبه وحكومته .

وقد تأخر التطور الصناعي في تانجانيقا ، لأن الصناعة قد اختارت أن تبدأ بتطوير جارتها كينيا . فتانجانيقا كانت موضوعة تحت الوصاية ، ولذلك فإنها كانت موضع تخوف أصحاب رؤوس الأموال الذين اختاروا كينيا لاقامة مشروعاتهم الصناعية لأنها مستعمرة بريطانية يحيط بها الضمان والأمن . ولقد عانت تانجانيقا سنوات طوالا ، لأنها وهى التى تزيد مساحتها على نصف مساحة شرقى افريقيا وعدد سكانها يقرب من نصف عدد سكان المنطقة - ظلت تستخدم كسوق للبضائع التى تنتجها باقى بلاد السوق المشتركة .

ولذلك فقد أعلن شعب تانجانيقا الحرب على الجهل والفقر والمرض ، وأعلن نوابه أنهم بعد أن أصبحوا مسئولين عن الحكومة ، فإن شعارهم اليوم ليس الحرية فقط « بل الحرية والعمل الشاق » ولمحاربة الجهل ولل قضاء على المرض لابد من النقود ، ولهذا لابد من العمل الشاق ، خاصة فى الحقل الزراعى ، لأن الزراعة هى العمود الفقرى لاقتصاديات البلاد .

والمحصولات النقدية التى تغل أكبر دخل للبلاد هى : القطن والبن والشاى والحركة التعاونية تنتشر الآن فى البلاد وتنمو .. والبن والقطن يتم تسويقهما الآن عن طريق منظمات تعاونية للزراع .. منظمات حازت اعجابهم لما ظهر لهم من فوائدها ولحسن الحظ فهم شعب تانجانيقا بسهولة مبادئ هذه الحركة التعاونية ، لأن حياتهم الاجتماعية التقليدية ليست غريبة عن هذه المبادئ . والمنظمات التعاونية الحالية مخصصة لتسويق القطن والبن .. ولكن يحتمل أن تنبثق منظمات أخرى لتسويق المواد الغذائية فى القريب العاجل .

ومشكلة المواصلات مشكلة عاجلة .. وهناك مثل للطريقة التى يمكن بها حل هذه المشكلة ، هو الطريق الموصل الى سفوح جبل كليمانجارو ، المتفرع من طريق موشى أروشا القديم .. وقد أنجز هذا الطريق خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأخيرة ولكن على طول السبعة أميال التى يشقها

الطريق ، أصبحت هناك على كلا الجانبين مزارع كثيفة ، في حين لم تكن توجد قبل سوى الطريق الا بعض مزارع للماشية . كما يجب العناية بتحسين طرق الزراعة ووسائلها ، والاهتمام بانتقاء البذور .

ونحن اليوم في نانجانيقا نستورد البطاطس ، رغم أننا بلد زراعى غنى بالحقول الخصبة . . ونحن نستورد أيضا بالآلاف البجنيهات لحجم الخنزير ومشتعانه ، بالرغم من أنه يمكن بسهولة تربية الخنازير في مناطق المرتفعات . . ونستورد أيضا الخضراوات واللحوم والمربي . وهذا يرجع الى نقص التنظيم والتسويق ، الذى يجب أن تكون معالجته هي أولى واجبات الوزارة الوطنية . وتوجد آلاف وآلاف من الأميال المربعة من الأراضي الخصبة الحسنة الرى لا يعيش فيها غير عدد قليل من الناس في مستوى منخفض ، وذلك راجع بالأخص الى صعوبة المواصلات والى نقص الجهود المنظمة . . فمثلا هناك وادى كيلو مبيرو العظيم الخصيب ، ينتظر التطوير والعمل : وهناك مشروعات عظيمة كل ما ينقصها المال . . وقد قام خبراء منظمة الزراعة والتغذية بدراسات هامة مفصلة لمشروعات الرى ، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه . . ففي الشمال يوجد مشروع بانجاني الذى يتضمن بناء مجموعة من السدود تبدأ برى الأراضي المرتفعة بالقرب من كليمنجارو ثم تنتهى بمحطة توليد الكهرباء بالقرب من تانجا .

وهناك مشروع نمت دراسته منذ سنوات عن الأراضي الخاوية في جنوب مرتفعات مبارالى . . وقد قدر أحد الخبراء مساحة الأراضي الممكن زراعتها في هذه المنطقة ، بأكثر من مليون فدان . وقد نشر أخيرا تقرير عن المصادر الهائلة لوادى روفيجى . . ففي مكان واحد من هذا الوادى يمكن اقامة مشروع لتوليد الكهرباء ، ينافس مشروع كاريبا فى الحجم والانتاج .

وفى أراضى الاقليم الغربى غير المستغلة حول نهر مالا فاراس ، يمكن انتشاء مراعى هائلة نسد النقص الذى يعاياه شعبنا من اللحوم .

وبخبرنا خبراء الجيولوجيا أن تانجانيقا بها امكانيات هائلة في حقل الانتاج المعدنى . . وبرغم ذلك فالقليل من هذه الامكانيات فقط هو الذى عرف . . وسوف ستفرق البرنامج المرسوم لمسح البلاد كلها مسحا جيولوجيا مدة أربعين عاما . . فجانبا مناجم الماس التى تسمى مناجم وليامسون ، توجد مناجم غنية للذهب في اقليم البحيرة ، يرتفع انتاجها عاما بعد آخر . . وحقول الرصاص في الشمال الغربى تنتظر الاستغلال الواسع . والايام تأتى باكتشافات جديدة واحدة وراء الأخرى .

كما أن الغابات تمثل مصدرا للدخل لم يستغل بعد استغلالا كاملا . . ويجب تنفيذ الخطط بمجرد وضعها فيما يختص باستغلال كل مصادر الثروة القومية .

وفى باد مثل تانجانيقا يجب أن تبذل عناية زائدة بالأرض التى تعتمد عليها هذا الاعتماد الكبير . . وفى الماضى لم تكن تستغل مساحات

الواجبات الملقة على عاتقنا الاهتمام بإنشاء جامعة محلية وكذلك الاهتمام بتطوير التعليم الثانوي حتى يؤهل لدخول المرحلة الجامعية ، زيادة عدد الاماكن الموجودة في قمة الهرم .

وفي ميدان الطب يجب ألا يقل النضال فيه عن نضالنا في ميدان التعليم .• وقد تكون الخدمات الطبية اليوم متوافرة ولكنها ما زالت قاصرة عن الوفاء بالضروريات اللازمة لشعبنا .• فمثلا في إحدى المناطق المزدهمة من بلادنا ، وهي سفوح جبل كليمانجارو تبعد مزرعتي الخاصة عن أقرب مستشفى مسافة ثلاثين ميلا . والرمد والعمى وأمراض أخرى كثيرة تسبب المتاعب لبني وطني .• وهدف الحكومة الوطنية اليوم هو أن يكون هناك سرير لكل ألف شخص من المواطنين .• وقد يبدو هذا هدفا متواضعا ، ولكننا برغم ذلك لم نبذل كل أمه طاقتها لمساعدة

هذه هي بعض المصاعب التي تجابه حكومتنا . والنضال ضد هذه المصاعب هو موضع اهتمام شعبنا وقادته .• وقد كرسنا أنفسنا للتغلب عليها .• ونحن نأمل أن نساهم مع العالم في اسعاد البشرية ، لأننا نعتقد أن ذلك مسئولية الأمم جميعا ، فتبذل كل أمه طاقتها لمساعدة جيرانها ماديا ومعنويا .

والآن .• ما هو نوع المشاركة الذي تستطيع تانجانيقا أن تقوم به ؟ ان تانجانيقا بلد غني بإمكانياته ، ولكنه فقير في واقعه ، ومتخلف قليل السكان .• ولذلك فانه يستطيع أن يشارك في ميدان العلاقات الانسانية .• اننا نستطيع أن نقدم روحا جديدة ، وأملا جديدا الى عالم ، غني بالماديات ولكنه فقير في المعنويات .• ومن الناحية الاقتصادية ، نحن مقبلون على حرب ضد الجهل والفقر والمرض ، ومن الناحية السياسية سوف نكرس أنفسنا لبناء أمة تؤمن بالمثاليات ، وبالمساواة بين البشر ، وحقوق بني الانسان وواجباته .• وأخيرا نؤمن بالمساواة بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات بقدر سواء .•

كينيا

وصل أول فوج من المستوطنين البيض الى كينيا مند ستين عاما مضت ، عقب اتمام سكة حديد أوغندا ، من مومباسا على المحيط الهندي الى كيسومو على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا وهم الآن يتراوحون بين ٦٥ ألفا و ٧٠ سبعين ألفا من السكان ، البالغ عددهم ستة ملايين ونصف تقريبا . ومن هذا العدد يوجد مائتا ألف من الاسيويين والعرب . . والبقية من الافريقيين . وتبلغ المساحات المخصصة للأوروبيين حوالى ١٢ ألف ميل مربع من أخصب الاراضى فى المستعمرة ، وذلك مقابل المعازل المخصصة للافريقيين والبالغ مساحتها ٥٠ ألف ميل مربع وذلك باستثناء مناطق الصحراء غير المأهولة الكائنة بالاقليم الشمالى . . وعلى الرغم من أن المرتفعات البيضاء تقع على خط الاستواء الا أن ارتفاعها يلطف درجة الحرارة مما يجعل جوها لطيفا مقبولا ، كما يسبب سقوط الأمطار الغزيرة عليها . . ولا توجد هذه المزايا الا فى عدد ضئيل من المعازل الافريقية .

وقد استطاع المستوطنون الأوروبيون عن طريق استخدام الايدى العاملة الافريقية أن ينتجوا فى مزارع كبيرة البن والشاى (القنب الهندي) ومحصولات أخرى تكون الجزء الأكبر ، من ثروة المستعمرة . . ولكى يعملوا على تقدم مشروعات الزراعة والرعى الخاصة بهم ، قيد الأوروبيون حركة الافريقيين ، ليس فقط بالاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضى بل بتطبيق عملية من عمليات الحجر عليهم فى المعازل القبلية . ونتيجة لزيادة عدد السكان والضغط المتزايد على الاراضى وخاصة خلال العشرين سنة الأخيرة ، فقد قامت حركة الماوماو سنة ١٩٥٢ . . ولم يعلن بعد انتهاء حالة الطوارئ التى أعلنت نتيجة لهذه الحركة التى قام بها رجال قبائل الكيكويو والميرو والامبو الا فى يناير سنة ١٩٦٠ . . ولقد راح ضحية هذه الحركة أكثر من ثلاثين ألف افريقى وأقل قليلا من مائة أوربى وآسيوى .

وعلى الرغم من أن الزعماء الافريقيين اليوم فى كينيا لا يحبذون الالتجاء الى أساليب الماساوماو ، التى أثارت الرعب ، لتحقيق مكاسب سياسية ، فإن هناك ميلا مشتركا لدى كثير من الأوروبيين والافريقيين على السواء ، للربط بين نشاط الماوماو وبين الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية ، الذى بدأ منذ سنة ١٩٥٢ وبلغ مداه فى المؤتمرات التى عقدت أخيرا ، والتى كان من نتائجها أن تأكدت للافريقيين فى كينيا حرية الانتخاب والترشيح ، وزادت مشاركتهم فى الحياة السياسية ،

ومنحوا بعض التسهيلات فيما يختص بتملك الأراضي في المرتفعات
البيضاء . ويتطلع القادة الأفريقيون باخلاص الى المستقبل ، حيث
يريدون أن يتحقق لهم مبدأ الانتخاب العام ، بمقتضى مبدأ « رجل
واحد ٠٠ تصويت واحد » ، ثم يتحقق لهم الاستقلال فى نطاق
الكومنولث .

والمشكلات التى لا يدان يواجهها الكينيون من جميع الأجناس فى
خلال عشر السنوات الحالية ، يمرضها ويناقشها ميشيل بلوندل ، عضو
المجلس التشريعى ووزير الزراعة السابق ومؤسس جماعة كينيا وهى
حزب سياسى هدفه التوفيق بين مختلف الأجناس فى كينيا .

مستقل بكينيا

بقلم : ميشيل بلوندل

عندما ذهبنا الى كينيا أول مرة سنة ١٩٦٥ ، كانت القارة الافريقية عاملا مجهول الأثر في الشؤون الدولية . كانت ، رقد مثل جولييفر النائم . خامدة سلبية تثير المخاوف بأمراضها ، ومصاعب المواصلات والنقل فيها ، أكثر من تأثيرها على العالم . لقد كانت المسافة من تلبيوري الى نيروبي تستغرق حينئذ ثلاثين يوما واليوم يقطعها المسافر في حوالى سبع عشرة ساعة ولا شئ يبيلور مدى الظروف اليوم عن ذى قبل ، أكثر من تبيان عدد الاسابيع والايام التى كانت لازمة فيما مضى ، لنقلنا من دوائر المال والأعمال المزدهمة بلندن ، الى النظام الرعوى فى سهول افريقيا وغاباتها الاستوائية . ولم يكن أحد يفكر كثيرا حينئذ فى مستقبل البلاد الافريقية .

وكان من المعروف أن هذه البلاد ستقدم بمضى الأيام ، بل وستحكم نفسها بنفسها . . . ولكن كان الجميع يظنون أن هذه العملية بعيدة ، لن تتم قبل مضى وقت طويل . . . ولذلك لم يهتموا كثيرا بالتفكير فى من سيتولى عملية الحكم ، أو حتى فى كيفية اقتسام الاجناس المختلفة لعملية الحكم .

وفى الوقت نفسه ، كان الاهتمام محصورا فى مكافحة الامراض ، وبناء نوع من الاقتصاد المستقل ، وفى شق الطرق ومد الخطوط الحديدية واقامة الموانئ وحفظ الأمن والنظام . وما زالت هذه الاشياء اليوم حيوية وضرورية ، ولكنها أصبحت معقدة لان افريقيا لم تصبح منعزلة عن العالم أو مجهولة ، ولكنها أصبحت عاملا أساسيا فى الشؤون الدولية ، وذات فائدة حيوية لشعوب العالم الحر ، لأن أولى الدول الافريقية الخالصة قد أصبحت تحكم نفسها بنفسها وسيتبعها غيرها .

وفى نهاية هذا القرن ستتم العملية ، وسيتوقف جزء كبير من رفاهية العالم وربما من أمنه أيضا ، على مدى نجاح عملية التحول هذه . . . ليس هذا فقط ، بل اننا مشتركون على نطاق عالمى مع أمم أخرى من العالم الحر فى نضال هائل من أجل الحرية الشخصية . ومركز القارة الافريقية فى هذا النضال العالمى يجب أن يؤثر الى حد كبير على نتيجتها النهائية . . . ولذلك فانه من المهم لنا فى غمار اعدادنا لدول افريقيا لتحكم نفسها بنفسها وتأخذ مكانها فى المجتمع الدولى ، أن نتحقق أننا لن نهمل مهامنا هذه ، التى كانت أول وأهم ما يشغل بالنا ،

وذلك في زحمة الاندفاع الذي يخلقه الصباح من أجل الحرية والاستقلال -
وأنا أشير هنا الى المحافظة على القانون والنظام ، وبناء اقتصاد راسخ
دائم .

وبدون ذلك لن تستطيع هذه الدول أن تساهم في تحقيق الرخاء
للعالم الحر - وهذا الرخاء هو واحد من أسلحتنا ضد الشيوعية -
وتحقيق مبادئ الحرية الشخصية .

واليوم في جميع أنحاء افريقيا أصبح للكلمة ديموقراطية «قدسية»
أشبه بقدسية الآلهة .. وأظن أن سبب هذه القدسية هو أنها كانت
تمثل المفتاح الذي فتح باب الاستقلال في غانا ، كما أنها - من الناحية
العاطفية - هي الوسيلة التي يستطيع الافريقيون عن طريقها أن يثبتوا
للعالم أنهم ليسوا متأخرين أو متخلفين بل إن لديهم انسانية ومقدرة مثل
غيرهم من الشعوب . وبالنسبة للشعب البريطاني فإن الضغوط القائمة
على مبادئ الديموقراطية من الصعب مقاومتها ، لأن الديموقراطية قائمة
على ايمان قوى راسخ بالحرية الفردية وبحقوق الاقليات وباحترام الملكية،
وذلك كله بجانب اقتصاد ناضج .

ولذلك فأننا حين ننظر الى افريقيا نجد أننا نخلق أولا وبفساد
الامكان اقتصادا يحمل في طياته عوامل بقائه وتطوره من تلقاء نفسه ،
وتستطيع كل أقسام المجتمع أن تقوم فيه بدور فعال . ويجب أن نعلم
أن نهضة التعليم ذات أهمية كبيرة للديموقراطية ، حيث ينبع القادة
تلقائيا ، ويستبدل بهم غيرهم نتيجة لعمليات النقد من الرأي العام ..
وليست الديموقراطية طريقا للوصول الى السلطة مستغلين الفلاحين
البسطاء غير المتعلمين ، وبمساعدة حفنة من الرجال يتمتعون بمزايا
ثقافية أكثر من غيرهم . وسيتوقف على نجاحنا مستقبل القارة .. فاما
أن تقوم مجموعة من الدول الناضجة المسئولة التي تساهم في تدعيم
الحرية الشخصية والرخاء في العالم واما أن يقوم بدلا منها عدد من
الدول البائسة ذات حكومات أوتوقراطية مؤقتة .

ولا يوجد مكان تصعب فيه عملية انشاء الديموقراطية هذه مثل
كينيا ، حيث يوجد عدد من الأجناس ذات تراث ثقافي واجتماعي
مختلف .. ورغم ذلك فلا يوجد مكان آخر يجب أن تنجح فيه هذه
العملية مثل كينيا .. ليس فقط لأن كل شرق افريقيا من مومباسا الى
أقصى الشمال تعاني هذه المشكلات ، بل لأن هذه الشواطئ الشرقية
هي أقرب المناطق الى مراكز التأثير الشيوعي . والصعوبة هي أن افريقية
قارة مسرعة تتحرك على عجل ، في حين نحتاج نحن الى وقت
لنخلق الظروف الملائمة لنشوء نظام برلماني مسئول . والصعوبة أيضا
في أن وجود أقليات من أجناس مختلفة قامت بصنع الاقتصاد الذي
يتوقف عليه تقدم البلاد قد أوجد مستوى يشعر الافريقيون أحيانا ،
وفي غمرة عجلتهم للوصول الى هدفهم ، أنهم لا يستطيعون اللحاق به .
وهذا أيضا يفرض قيда على شعب بريطانيا العظمى يعوق برنامجها
الذي رسمه لتحقيق استقلال كينيا الذي قد يسبب له المتاعب ، حينما

لا نملك مصادر معدنية كافية .. وكان طريقنا نحو الرخاء محفوفًا بالكثير من العقبات ولقد بدأ الزراع الأفريقيون الآن ينتقلون من الزراعة القائمة على الاكتفاء الذاتي ، الى زراعة المحصولات النقدية .

وفي المدن حيث يتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون بها ، تتضاعف فرص الوصول الى مستوى معيشي ملائم ، لأن لدينا الكفاية والمصادر اللازمة لبرنامج من التصنيع المزدهر .

وكل هذه التغيرات في فترة الانتقال التي نجتازها اليوم ، تفرض مزيدا من الأعباء على قوانا البشرية في وعلى نظرة الأفريقيين الذين يرون من حولهم مصاعب وتغيرات لا يستطيعون فهمها كمجموعة .

وفي السنوات القليلة الماضية نشأ موقف صعب في كينيا ، حيث بدا أنه لا توجد صورة واضحة للمستقبل ، أو لهذا النوع من الوطن الذي يجب أن نكونه .. وكان ذلك على الاخص حين بدأت عواطف الأفريقيين تجدد مخرجا لها عن طريق بعض قادتهم المتطرفين ، في نداءهم السلبي « افريقيا للأفريقيين » .. وهذا النداء يبدو غير معقول ، اذا علمنا أن اقتصاد كينيا كله يعتمد على جهود الناس الذين ترجع أصولهم الى بلاد خارج كينيا ثم استوطنوا هنا ، سواء كانت هذه الجهود في ميدان الزراعة أو التجارة .

وقد اجتمعت جماعة منا من كل الأجناس في المجلس التشريعي بغرض تحديد الاتجاه الذي يجب أن نسير فيه .. وكان أول ما صدمنا بقوة أكثر من غيره - هو صعوبة استمرار ترابطنا معا .. وكل جنس يؤمن ببقائه يؤكد هذا البقاء ويحرص عليه .. ولكنه لا يمتد بخياله الى مطالب وآمال الآخرين . وبرغم ذلك فان هناك حقيقة باقية وهي أننا هنا معا ولا يمكننا أن نخلص بعضنا من بعض .. وبما أن الأمر كذلك ، فانه يجب أن نضع الخطط طبقا لذلك ، وأن نخلق بقدر ما نستطيع بلدا متحدا في ولاء سكانه وأفكارهم دون أن يفرقهم التعصب العنصري .. وبالنسبة لنا جميعا أعضاء مختلف الأجناس سواء كنا أفريقيين أو هنودا أو مسلمين أو عربا أو أوروبيين ، فأنفسنا لم نعد ننظر الى أنفسنا باعتبارنا أجناب ، بل باعتبارنا مواطنين يرتبط مستقبلنا معا ، سواء أكان المستقبل سيئا أم طيبا .

ونحن مقتنعون أن هذا المستقبل يتوقف على حكومة ذاتية مسئولة في إطار برلمانى ، وقائمة على أغلبية المواطنين الذين سيكونون أفريقيين حقا ، يتجهون بولائهم الى كينيا ككل ، أكثر من اتجاههم بالولاء الى أجناسهم .

واظن أنه من المناسب أن نقول ان الفرق بيننا وبين الجماعات العنصرية المتطرفة ، هو أننا نريد شكلا برلمانيا للحكومة تمثل فيه مصالح وأفكار أعضاء مختلف الأجناس ، على أن يصبح اعتبار الجنس في هذه الحكومة في المرتبة الثانية .. والجماعات العنصرية المتطرفة تريد التمثل لنفسه للحكومة ، ولكن بشرط أن تغلب عليها اما مصالح السود أو مصالح البيض .

وحزب جماعة كينيا الجديدة يسلك طريقا وسطا ، وهو يعلم مدى تعقد الأسئلة التي يجد العنصريون أن من الصعب جدا الإجابة عليها . . ونحن نعتقد أنه خلال تقدمنا نحو الحكم الذاتي يجب ألا نحطم كتلة مواطنينا الأفريقيين بفرض شروط للمواطنة يعتقدون أنها معوقة لتقدمهم ، كما أنه يجب ألا يكون تقدمنا سريعا لدرجة تؤدي إلى تدمير نظامنا الاقتصادي والإداري الذي يتوقف عليه ازدهارنا ونجاح مستقبلنا .

وأفريقيا اليوم قارة متعجلة . . ولكن إذا قدرنا مدى المطالب والسعادة الإنسانية فإننا لن يمكننا الإسراع ، فهناك الكثير الذي يجب بناؤه من العناصر البشرية التي ما زالت جاهلة وغير ناضجة . وبرغم ذلك فإننا نعتقد أن إنشاء دولة تحكم نفسها حكما ذاتيا في نطاق الكومنولث قد يساعدنا على تخفيض مدى السرعة ، وبزيل أيضا الخوف من أن نتقدم علينا البلاد المجاورة التي تشجع النزعات العنصرية . . اننا لن نستطيع إيقاف نزوح وطننا المتزايد ، ولا نستطيع أن نقف ساكنين دون حراك وفوق ذلك فإننا لا نستطيع أن يتجنب بعضنا بعضا . ومعرفة هذه الحقائق تبين لنا الخطوات التي يجب أن نخطوها لنحقق هدفنا .

أولا أن السيطرة الاستعمارية البريطانية المستمرة تحتاج إلى اختيار أهدافها فكثير من الناس ينظرون إليها كحيلة تحميهم من الحقائق التي لا يحبونها . . فبالنسبة للأفريقيين في هذه اللحظة يتوقف أملهم في التقدم على الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يسببه نشاط الأوربيين الهنود المسلمين . وبالنسبة للأجناس الأخرى تلوح أمامهم الحقيقة التي تبين أن دولتنا المستقلة سوف تكون مكونة في الغالب من الأفريقيين . وبعيدا عن الحماية الخالصة فإننا ما زلنا في حاجة إلى النظام الاستعماري لأسباب ثلاثة : الأول بناء اقتصاد يمكننا من إنتاج معظم الخدمات والجهاز الإداري لدولة حديثة ، والثاني هو إنشاء خدمة مدنية محلية سوف تؤدي بنا إلى الاستقرار داخل هذا الجهاز الإداري ، والسبب الأخير هو تطوير نظام الحكومة مما يمكننا من اتخاذ الخطوات الضرورية في طريق الاستقلال . وأنا لأريد التحدث كثيرا عن إنشاء اقتصاد يصمد لاختبار الأيام . . فهذا الأمر يبدو لي واضحا تماما . . أما بالنسبة لبعض الأفريقيين فإنه يبدو حيلة أخرى يقوم بها الأوربيون لمنعهم الإمساك بمقاييد الأمور . ويجب علينا على الأقل أن نفعل كل ما نستطيع لنرى أن الاقتصاد منتشر على أوسع نطاق ممكن غير الميدان العنصري وليس مركزا في أيدي عناصر بدايتها . كما أنني مقتنع أنه من الأفضل أن يؤدي الزعيم الأفريقي دورا في الحكومة المحلية والحكومة المركزية ليتحقق من الدور الحيوي الذي تؤديه النواحي المالية في أي قرار . . كما اعتقد أنه من الواجب أن نعمل على اتصال القادة الأفريقيين برجال المال والأعمال في كينيا وفي الخارج على السواء ليعلموا الأسس التي يقوم عليها الاستثمار ، ومدى أهمية الاستقرار بالنسبة له . . ومعظم الأشياء التي علمتنا إياها التجربة القاسية في الحقل المالي يرفضها الأفريقيون باعتبارها عوائق توضع في طريقهم لمنعهم تولي مقاييد الأمور في بلدهم .

ولذلك فنحن نؤمن بضرورة تطوير نظام برلمانى ملائم لحاجات كينيا ومطالبها .. وتوجد الآن مدرستان فكريتان بالنسبة لهذه الأمور، المدرسة الأولى تضم هؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية الحقة ، والمدرسة الأخرى تضم هؤلاء الذين يرفضون الديمقراطية باعتبارها أمرا غير مرغوب فيه بأى حال بالنسبة لأفريقيا وفى كينيا يجب ألا ننسى أبدا - بالرغم من أن هذا قد يعجب أصحاب النظريات الحرة - أن اقلية صغيرة من الأوربيين والهنود والمسلمين والعرب يدعمون البلاد بنشاطهم الاقتصادى ، الذى يتوقف عليه أمل ونهضة خمسة ملايين ونصف من الأفريقيين .. ليس هذا فقط ، بل ان هذه الجهود التى بذلتها الأقليات قد مهدت كينيا لتصبح دولة عصرية ومركزا لنشاط منطقة فى مساحة أوربا الغربية بعد أن كانت بلدا استوائيا غامضا ومتخلفا وفقيرا فى موارده الطبيعية. والحكومة القائمة على الديمقراطية الحقة ، تعنى اليوم ولسنوات كثيرة مقبلة ، ابعاد عناصر المجتمع تماما عن التأثير السياسى .. ونعنى بها هذه العناصر التى تولد الثروة التى يعتمد عليها تقدمنا . وفى مثل عدم نضوجنا الحالى قد يكون تطورنا هذا خطرا ، وبعض القادة فى أفريقيا لا يعتبرون الديمقراطية صيحة تطالب بالاسراع بالتطور المنظم لفكرة الحكومات القائمة على تبادل الآراء بين الناس ، وانما يعتبرون انها الامساك فى الحال بمقاييد السلطة فى أيديهم .

ولقد ألقنى التردد الدائم لعبارات مثل « سيادة ارادة الغالبية » وذلك فى نسمة عنصرية بوساطة بعض قاداتنا . وهذا يدل على الانكار التام لمعنى النظام البرلمانى ، وهو الاحترام لآراء وحقوق الأقلية الحالية التى قد تصبح هى الأغلبية غدا . وفى الوقت الحاضر، توجد هوة سحيقة بين قلة القادة الأفريقيين المتعلمين وباقى الكتلة الشعبية ، سواء فى التدريب أو الثقافة أو التجربة مما يؤدى الى فقدان واحدة من الملامح الأساسية للنظام الديمقراطى واعنى بها النقد الواعى المسئول الذى تشيد على أساسه الآراء ذات القيمة والذى يعرف منه الزعماء الديمقراطيون اتجاهات الراى العام .. وبمعنى آخر فان حقنا التعليمى يعتبر الى حد كبير لم يمس بعد .. حتى ان العدد القليل الذين استفادوا منه ، ينظر اليهم كأنهم أعمدة للحكمة .. وحتى يتسع ذلك الحقل ، فلا اظن انه من الحكمة ، أو حتى من الممكن أن نشرع فى توسيع دائرة الانتخاب ليصبح انتخابا عاما .

وقد أشرت من قبل الى هؤلاء الذين يشعرون أن الديمقراطية ليست مناسبة لحل مشاكل القارة .. وكما قلت فان الديمقراطية تعتبر مجرد وسيلة للوصول الى السلطة ، وبما أن تقدم كينيا هو موضع الاعتبار ، فانا أعتقد ان جزءا كبيرا من التفكير فى عدم مناسبة النظام البرلمانى لأفريقيا يعتبر تفكيرا أكاديميا ، لانه لا يوجد خيار فى ذلك ، ظالما أن الشعب البريطانى هو المسئول بقدر أن قبل المسئولية التامة عن مستقبلنا .

واذا كان ذلك مقبولا .. فيجب حينئذ أن نسأل انفسنا عن الاسس التى يستند اليها نظامنا البرلمانى . يخيل الى أنه فى مستوى

التقدم الحالي لكينيا فان نظام الانتخاب العام سيكون خطرا ، لانه سيكون نظاما عنصريا خالصا ، كما ان الغالبية العظمى من الناهيين ستكون امية غير متعلمة . . لذلك يجب ان نبدأ بتحديد الانتخاب ، بان يكون مشروطا بشروط خاصة بالثقافة والملكية كما كان الحال في معظم البلاد الغربية حين بدأ فيها النظام البرلماني . وحقيقة الموقف هو أن تؤكد سيادة الحرية الفردية واسلوب الحياة الديمقراطي ، وأن نفرض النظام على أنفسنا وعلى الآخرين ، والا فسوف نفشل في عملنا .

ونحن لا نؤمن باضطهاد الافريقيين . . وفي الحقيقة نحن نقبل - في ظل الدولة التي تحكم نفسها بنفسها في نطاق الكومنولث ، والتي نريد انشاءها - نقبل أن تكون أغلبية المواطنين المثقفين القادرين من الافريقيين . . وانا أؤكد ذلك ، لأنه مهما كان حق الانتخاب مقيدا ، فانه سيسمح بزيادة تقدم الشعب الافريقي ونضوجه . وكل محاولة لزيادة الشروط الانتخابية ، والتي قد تؤدي الى جعل الافريقيين أقلية ، محكوم عليها بالفشل . وكل ما يجب علينا عمله ، هو أن توجد الشروط التي تتيح للمتعلمين والناضجين من العرب والهنود والاوروبيين ، أن يساعدوا على الزيادة المستمرة في عدد الافريقيين المشتركين في النظام الانتخابي بحيث يمكن إيجاد نظام ثابت للانتخابات لا يتسم بالعنصرية .

وعلى هذا الاساس يمكن تنفيذ السياسة التي ترسمها بريطانيا لنا ، وفي الحقيقة أن القضية في وطننا ليست ما اذا كنا سننال الديمقراطية ، ولكن القضية هي ما اذا كانت بريطانيا سوف تشرف على الانتقال المنظم الى مرحلة الحكم الذاتي ، الذي يجب أن يشترك فيه كل شعب كينيا بروح وطنية وليس بروح عنصرية ، أما اذا كنا سنسرع ، عبر فترة انتقال تتسم بالفوضى ، وتبقى السلطة خلالها في أيدي غير متعلمة ، او ربما في أيدي أغلبية مستسلمة قد تخلت عن حريتها الشخصية .

ويجب أن نشرع فورا في مهمة انشاء دولة في كينيا . ويجب ان نقبل الحقيقة الواقعة وهي ان الغالبية العظمى من المواطنين سيكونون افريقيين . . وكل ما نرغب فيه هو أن نراهم قادرين ومتعلمين ولا تملأهم المرارة . ومن المهم ألا يتفرق الاوربيون والافريقيون في كينيا ، والا ينقسموا الى معسكرات عنصرية . . فكل من الاثنين ضروري للآخر . ومن الحكمة أن نرى ، ونحن نبني وطننا ، أن تقدم الافريقيين ونهضتهم لا تبوقه او تؤخره اية دوافع خفية او بعيدة . .

وفي الحقيقة نحن في حاجة لان نرى هذا التقدم يسير بأسرع ما يمكن . . وخلال هذه العملية يجب ان ننظر في كل نواحي الحياة بفرض أبعاد مصادر التوتر بيننا حتى يمكن أن يتم التحول من مرحلة الولاء العنصري الى مرحلة الولاء الوطني يسير وسهولة قدر الامكان . وإذا كنا نريد أن نقى حقا في رابطة دائمة ، فان كل مظاهر التوتر وكل عمل يتسم بالقباء يؤكد الخلافات بيننا هو عمل يهدد الوفاء لمثلنا العليا بالخطر .

وهذا هو واحد من الاسباب التى طالبنا من اجلها بفك نظام الاراضى المحجوزة فى كينيا تدريجيا . ذلك انه من المهم أن تتاح للافريقيين والاسيويين فرصة المشاركة بمهارتهم ونشاطهم فى مزارع تنشأ لهم بمناطق الاوربيين . واكثر من ذلك أهمية أن يسمح الافريقيون المقيمون بمناطق قليلة السكان لآخوانهم الافريقيين المنتمين الى قبائل أخرى بالاقامة فى مناطقهم ، واستغلال المناطق الخالية حولهم ، بالرغم من الخلاف القبلى المستحكم حول الأرض . ومن المهم كذلك بالنسبة لاقتصادنا ان يقبل الافريقيون بمناطقهم المهارة القريبة ورأس المال الغربى ليساهم معهم فى مشروعات مشتركة تهدف الى اقامة مزارع للمحصولات النقدية كالشاي مثلا . وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نقلل من القلق العنصرى والخوف ، وتطور وطننا ، واكثر من ذلك نوفر الغذاء لعدد من السكان ارتفع من مليونين وثلاثة أرباع مليون نسمة الى ستة ملايين ، فى مدة اربعين سنة فقط . واربعين فى المائة من دخلنا القومى كله يأتى من الزراعة وثلاثة أرباع هذه النسبة تأتى بها المزارع الاوربية . وبالرغم من الاحقاد العنصرية التى يسببها هذا التقدم ، فان علينا أن نحمله ، ونشجعه ، وفى الوقت نفسه نستغل الامكانيات الهائلة بالمناطق الافريقية ، حتى يمكن زيادة الثروة والفرصة للجميع . وسياسة التقسيم والتوطين فى مساحات صغيرة بالنسبة للافريقيين سوف يؤدى الى تدمير الاقتصاد الذى يحرك وطننا . وفى الحقيقة لقد استطلعنا فى الخمس سنوات الماضية فقط ان نحدث ثورة فى زراعة المناطق الافريقية بجعل قطع الاراضى متجاورة ، ووصلها فى مساحات كبيرة ، بدلا من التجزئة القديم .

ان جهودا كبيرة ستبذل لحمل بريطانيا على التخلي عن مسؤولياتها قبل الوقت المناسب . وبعض هذه الجهود ستبذلها الشيوعية التى تستغل مشاعر الوطنية لدى الزعماء الافريقيين . وبعضها الآخر سيبدله بعض الزعماء الذين تحركهم اطماعهم واحقادهم الشخصية . وسيستعمل الجميع مفتاح الوطنية لفتح باب السلطة قبل أن تكون قد بنينا اقتصادنا المحلى الذى سسيحافظ على الوطن . وليس من السهل بالنسبة لبلد مثل بريطانيا عريقة فى تقاليد النظام البرلمانى ، القائم على رغبة الشعب ان تعارض هذه الضغوط .

وأحب أن أشير هنا الى واحد من العوامل التى سوف تساعدنا على ايجاد حل لمشكلاتنا . فبعض الناس يكتبون عن الوطنية كما لو كانت عنصرية خالصة . . . والحق انه يوجد بها عامل عنصرى واضح . . . ولكن كثيرا من الوطنية ينبع من اسباب اقتصادية . . . فالوطني يرغب فى رفع المستوى الاقتصادى لقومه ، وفى تقريب فروق الثروة بينهم وبين الاجناس المهاجرة بأسرع ما يمكن . . . انه يريد أن يقطع من الثروات التى يراها حوله والتى حرماها مواطنوه لنقص كفايتهم وتدريبهم . ومن هنا كان هذا التأييد الذى يتمتع به الزعماء الافريقيون المتطرفون فى نيروبي ، والذى يفوق ما يتمتعون به من الارياف . . . لانه فى المدن - كنيروبى مثلا - تظهر فروق الثراء واضحة جلية اكثر منها فى الارياف . . . ومثل هذه الفروق يمكن ازالتها بأن

تعمل كينيا على اجتذاب رؤوس أموال جديدة لتنشيط الاقتصاد .
وتوجيهات الزعماء الوطنيين في هذا السبيل يمكن أن تؤدي الى انهاء
هذه المشكلات الاساسية .

واحب أن اذكر الاعمال الهامة العاجلة التي يجب اتخاذها لرفع
مستوى البلاد الاقتصادي .. وهي أولا : توسع كبير في التعليم الثانوي
والفنى الذى لا يمكن بدونه زيادة كفاية المواطنين ومقدرتهم ..
وثانيا : امداد الزارعين بالقروض والنصائح الفنية والتوجيهات ،
وتجميع زراعاتهم الصغيرة في مزارع كبيرة واسعة .. وأخيرا : رسم
برنامج انشائى للمساكن مثل هذا الذى قام بوضعه زميلى مستر
أمالبا وزير الاسكان .

ومثل هذا البرنامج الذى رسمته كفيل بانتزاع المرأة التى يحس
بها المواطنون في ظل العنصرية المتطرفة البغيضة .. كما أنه سيجرب
عليه ايجاد مجموعة من المواطنين الكفاء من مختلف الاجناس آمنين
من الناحية الاقتصادية ، ومتعلمين تعليما طيبا ، فيمكن أن يعتمد عليهم
في تشكيل حكومة وطنية تحكم نفسها بنفسها وكما هو الحال في معظم
البلاد ، فان المعتدلين في آرائهم هم الذين تكون لهم السيادة في كل
الجماعات العنصرية .. ويجب علينا أن نجتمعهم ، بتخفيف حدة التوتر
بيننا ، ونتيح مزيدا من الفرص في الحقل الوطنى للجميع .. وما يجب
علينا أن نفعله هو أن نختلس المعتدل من تحت أنف المتطرف باتباع
سياسة طيبة واعتناق مبادئ خلاقة بناءة .

اتحاد وسط افريقية

ظهر هذا الاتحاد الى الوجود في اول اغسطس سنة ١٩٥٣ .. وهو يضم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .. وقد قام هذا الاتحاد نتيجة للسياسات الاستعمارية والتنظيمات التي لم يكن للافريقيين اى رأى فيها .. ومنذ ذلك الوقت بدأت معارضة عنيدة متزايدة من جانب الافريقيين ضد الاتحاد .. فالزعماء الافريقيون في روديسيا الشمالية ونياسالاند يخشون أن تمتد القوانين والحواجز العنصرية السائدة في روديسيا الجنوبية الى باقى أنحاء الاتحاد .. والوطنيون الافريقيون في روديسيا الجنوبية يشجعون بلا شك محاولات الانفصال هذه ، في الوقت نفسه الذي يقاومون فيه التشريعات العنصرية وتطبيقها في بلادهم .. أما مؤيدو بقاء الاتحاد فيدافعون عنه بأنه حل فرضته اقتصاديات الاتحاد ، وأن الافريقى - على خلاف ما يبدو - يستفيد من الاتحاد أكثر من اى حل آخر .

ان مشكلات الروديسيتين ونياسالاند لم تكن فى الحساب ، حتى من جانب سيسل جون رودس ، الذى كانت مطامحه هي المسئولة عن ادخال هذه المنطقة في نطاق الامبراطورية البريطانية . وروديسيا الجنوبية ، وهي أكثر الاقاليم الثلاثة أوربية ، ويقيم بها أكبر عدد من المستوطنين الاوربيين « حوالى ٢٠٠ ألف » فتعتبر القلب النابض للاتحاد من الناحية السياسية . ولكن روديسيا الشمالية هي العمود الفقري له من الناحية الاقتصادية وتبدو نياسالاند واقفة على أطراف الاتحاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، فلا يزيد عدد المستوطنين بها على ٨٥٠٠ نسمة ، كما أن ألوان مشاركتها للروديسيتين كانت طفيفة حتى وقت قريب .. ولكن امدادها للروديسيتين بالابدى العاملة الافريقية يجعل منها عضوا فعالا بالاتحاد . ومشكلة حكومة الاتحاد الاولى الآن هي المحافظة على كيان الاتحاد وضمان استمرار السيطرة الاوربية على الحياة السياسية والاقتصادية . أما بالنسبة لسبعة الملايين والنصف من الافريقيين في الاتحاد ، فان همهم الاول هو التخلص من السيطرة البيضاء .

والمقالات التالية تتحدث عن هذا الاحتكاك والتصادم العنصرى . فمستر جوشو انكومو الزعيم المنفى للمؤتمر السوطى الافريقى في روديسيا الجنوبية الذى يعتبر أهم المنظمات السياسية الافريقية بالاتحاد ، يعرض لنا موقف الاغلبية الافريقية . ومستر جارفيلد تود ، من رجال الارساليات السابقين ورئيس الوزراء السابق في روديسيا الجنوبية وأحد مؤسسى وزعماء حزب افريقية الوسطى . يدعو الى التعاون بين مختلف الاجناس . وأخيرا يدافع عن مطالبه نياسالاند بالانفصال من الاتحاد مستترم . و . كانياما كيوم عضو المجلس التشريعى بنياسالاند وواحد من الزعماء المنفيين للمؤتمر الوطنى الافريقى بنياسالاند .

روديسيا الجنوبية: بلد التفرقة العنصرية

بقلم جوشوانكوهو

انه من الغريب حقا أن يتحدث الانسان عن « التفرقة العنصرية » في سنة ١٩٦٠ لقد كان الظن أن تغير جنوب افريقية من سياستها بعد هذه السنوات الطويلة من مهاجمة العالم لها ، لاتباعها سياسة التفرقة العنصرية .. ولكن بدلا من ذلك ، استكملت برنامج التفرقة العنصرية فوافق برلمانها على قانون الحكم الذاتي للبلاتو ، وطرد منه النواب البيض الذين كانوا يمثلون الافريقين في مجلس الاتحاد « النواب » ومجلس الشيوخ .

ولا بد أن جنوب افريقية تتسعر بالارتياح حين تجد أنها ليست الوحيدة التي تؤمن بالتفرقة العنصرية .. فروديسيا الجنوبية التي ظلت منذ وقت طويل تقلد تشريعات التفرقة المطبقة في جنوب افريقية كلمة كلمة حتى سنة ١٩٤٨ ، قد تعلمت من جنوب افريقية كيف تطبق التفرقة ، على حين تتظاهر باتباع سياسة مشاركة بين العناصر المقيمة بها .. فمثلا في روديسيا الجنوبية فقط ، قامت الحكومة بفصل مدينة « هايفيلد » الافريقية ، عن مدينة « ووترفول » الاوروبية ، باقامة حزام من الاشجار ، وجعل منطقة حرام بينهما عرضها ٥٠٠ ياردة . وقبل أن يوافق برلمان اتحاد جنوب افريقية على قانون مناطق الجماعات الذي يفصل بين مناطق الاقامة والعمل تبعا للجنس بوقت طويل ، وافق برلمان روديسيا الجنوبية على قانون بتحديد الاراضي . لذلك يبدو من الظلم أن يجتذب جنوب افريقيا اهتمام العالم كله ، على حين تسير حكومة جنوب روديسيا حرة مطلقة السراح تحت ستار المشاركة . ولاشك انه مما يضايق الدكتور هندريك فير فورد رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقيا ، أن يسمع العالم وهو يثنى على سير ادجار هوابت هيد رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، لأنه يسمح للافريقين بالاشتراك في مراهقات سباق الخيل ، ولأنه يعطى تصاريح لاجراء البرلمان الافريقين لشراء الخمر ، أو للحصول على درجات جامعية .. وذلك لأن الدكتور فيرفورد يعلم أنه في جنوب افريقية لا توجد تفرقة عنصرية في المراهقات ، وأن تصاريح شراء الخمر الاوروبية تعطى لكثير من الافريقين .

والحق انه من الغريب ادانة جنوب افريقية للاشياء التي تجرى ايضا في روديسيا الجنوبية ، دون أن تدان هذه .. والوطنيون في

جنوب أفريقية قد يتساءلون عن السبب الذي من أجله كان المؤتمر الوطني الأفريقي ، وهو الحزب الذي يضم الأفريقيين باتحاد جنوب أفريقية ، محرما في روديسيا الجنوبية ، على حين كان حرا ومباحا في جنوب أفريقية ذاتها « قبل الغائه عقب حوادث شار بيفل » . وهم يعلمون أنه لم تكن للمؤتمر الوطني فروع في روديسيا الجنوبية ، كما أنه لم يحاول التأثير على المؤتمر الوطني الأفريقي بروديسيا الجنوبية . وقد يريد الوطنيون في جنوب أفريقية معرفة ما إذا كان يسمح في روديسيا الجنوبية ، أو حتى في اتحاد أفريقية الوسطى كله - الذي تعتبر روديسيا الجنوبية أهم أجزائه - بإصدار صحف أفريقية تتمتع بشيء من الحرية ، مثل « جنوب أفريقية » و « العصر الجديد » و « اللبلة » وهزمة الوصل التي تنشر نقدا خفيفا لحكومة اتحاد جنوب أفريقية ، وتشير إلى المساواة التي تقع في مزارع الاتحاد . . . وهم يريدون أيضا معرفة ما إذا كانت الصحف في اتحاد وسط أفريقية تستطيع - كما هو الحال عندهم - أن تنقد الحكومة وتنتشر مساوئها دون أن تتعرض للايقاف .

وفي روديسيا الجنوبية يوجد مليون ونصف مليون أفريقي وربع مليون أوروبي . والسلطة تتركز في أيدي الأقلية . . كما أنهم قد استولوا على معظم الأراضي . . وقانون تحديد الأراضي يقسم روديسيا الجنوبية إلى مناطق أوروبية وأخرى أفريقية . . وقد خصص حوالي تسعة وثلاثين مليون فدان للمليونين ونصف مليون أفريقي ، على حين خصص لربع المليون الأوروبي ، ثمانية وأربعين مليون فدان ، وهكذا فإن أكثر من ٥١٪ من مساحة الأرض ، مخصصة للأوروبيين الذين لم تتجاوز نسبتهم ١٠٪ من عدد السكان على حين خصص ٤١٪ من المساحة لباقي السكان وهم الأفريقيون .

والمناطق الأوروبية تضم تقريبا كل الأراضي الخصبة بالبلاد . . على حين نجد أن التربة في مناطق الأفريقيين أقل خصوبة أو صعبة الرى والصرف . . وأكثر من ذلك فإن مزارع الأوروبيين واقعة بجانب الطرق الرئيسية والسكك الحديدية وبالقرب من الأسواق ، على حين تبعد مناطق الأفريقيين عن ذلك كله ، والنقل إلى الأسواق صعب وكثير التكاليف .

وكل المدن الكبيرة والصغيرة ، والمراكز المزدهمة توجد في المناطق الأوروبية ولا يمكن لأي أفريقي أن يمتلك أرضا في المنطقة الأوروبية ، كما لا يمكنه أن يشغل وظيفة أو يعمل بحرفة في المدينة . . ورجال الأعمال الأفريقيون يمكنهم أن يعملوا في الأحياء الأفريقية المخصصة فقط للوطنيين بالمناطق الأوروبية . ولأن واحدا فقط من الأفريقيين قد أصبح محاميا في سالسبورى ، ولأنه من المعتاد أن تكون غرف أعضاء الهيئة القضائية في مبنى واحد ، فقد عدل قانون تحديد الأراضي ليتمكن السماح لهذا الأفريقي أن يفتح مكتبه بجانب زملائه . كما عدل القانون أيضا ليتمكن السماح للطلبة الأفريقيين بالكلية الجامعية لروديسيا ونياسالاند ، بأن يقيموا في مبنى الإقامة بالجامعة في سالسبورى . والخدم الأفريقيون لا يقطنون غير جراجات حقيرة البناء ، تقع خلف

منازل سادتهم .. وغير مسموح لهم بالاقامة مع زوجاتهم وأولادهم .
والأفريقيون الآخرون الذين يعملون بالمدن يسكنون في معازل أفريقية ،
تقع على بعد سبعة أو عشرة أميال من وسط كل مدينة .

وبسبب قانون تحديد الأراضي الذي يعتبر هو « ماجنا كارتا »
الأوروبيين في روديسيا الجنوبية ، أو العهد المقدس لهم ، لم يستطع
مستتر جاسير سافانهاو ، عضو الحزب الاتحادي الذي يرأسه سيردوي
ويلنسكي رئيس الوزراء ، لم يستطع - وهو العين سكرتيرا برلمانيا
لوزارة الشؤون المحلية ليشرف على شؤون العناصر بها - أن يقيم في
ضاحية البيض ، حيث ، حجزت منازل الوزراء .. وكل زملائه من
البيض يعيشون معا في هذه الضاحية .. ولكن نظرا لأنه رأى المستر
سافانهاو - « أفريقي » ، فان عليه ان يعيش في المنطقة المخصصة
للأفريقيين .. وبالرغم من ذلك ، فان سافانهاو ليس محبوبا من
قومه ، مثله في ذلك مثل الاعضاء الأفريقيين بالبرلمان الاتحادي الذين
انتخبهم الأوروبيون لتمثيل الأفريقيين .. وهو يعيش بينهم في خوف
وتعاسة ، لانهم يؤمنون أنه يخون قضيتهم .. وإذا كان سافانهاو -
وهو الواجهة التي تعرض عليها سياسة المشاركة - قد أصبح ضحية
للتفرقة العنصرية ، فكيف يستطيع الأفريقيون العاديون ذوو المكانة
المنخفضة ان يثقوا في « المشاركة » ؟

ولقد قامت حكومة روديسيا الجنوبية في ٢٦ من فبراير سنة
١٩٥٩ بالغاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية ، لانه
طالب بالغاء قانون تحديد الأراضي ، لكي تفتح جميع الأراضي لكل الناس
دون اعتبار للون .. وقد قبضت الحكومة على حوالي ٥٠٠ من زعماء
المؤتمر .. وما زال بعضهم محبوسين حبسا مطلقا ، والبعض الآخر
أرسل الى مناطق منعزلة ومهجورة وموبوءة بذباب التسي تسي حيث
يتعرضون هناك للإصابة بمرض النوم . وكل ما يريده المليونان والنصف
من الأفريقيين الذين يمثلهم المؤتمر الوطني الأفريقي ، هو الاحتفاظ
بالأراضي لاستعمال كل الاجناس الذين لا يستطيعون شراءها . اننا
مدفوعون بهذه المشاعر النبيلة ، وبالحقيقة التي دفعت سير رونالد
برين رئيس مجلس ادارة شركة روديسيا سيلكش - وهي واحدة
من أكبر شركات الاتحاد - الى ان يقول في تقريره السنوي ١٩٥٩ ،
« ان بعض القوانين - مثل قانون تحديد الأراضي - تحتاج الى إيقاف
العمل بها فورا ، ولقد ترتب على مطالبة المؤتمر الأفريقي بهذا ، حل
المؤتمر ، أما السير رونالد فقد أخبر في عبارات غامضة ان يد
الشركات الكبرى الشريفة يجب ان تبعد عن سياسة الاتحاد » .
ولابعد ابدى الشركات الكبرى واخماد صوت الاغلبية الحقيقية «عن
طريق الالغاء » ، قامت الحكومة بحصر كل شؤون البلاد في أيديها ..
ولكن الشعب الذي ترتبط حياته ومستقبله بالبلد الذي يعيش فيه ،
هو الذي يريد أن يرى العدالة مطبقة بالغاء قانون تحديد
الأراضي .

ان حكومة روديسيا الجنوبية تكره حزب المؤتمر الأفريقي الوطني
وتخشاه ، لانه المنظمة الوحيدة التي تعرف معرفة دقيقة قانونا آخر ،

ناتجا عن قانون تحديد الاراضي هو قانون ادارة اراضي الوطنيين .. وهذا القانون الذي صدر سنة ١٩٥١ ، تشريع مجرم شرير .. وبرغم ذلك ، فقد اعلنت الحكومة فخرها به ، واصدرت عنه الكتيبات والتقارير الصحفية ، والافلام التي انتجتها وحدة السينما للاتحاد .. وقد استخدمت هذه الكتيبات والتقارير في المملكة المتحدة والولايات المتحدة لجمع الاموال لتنفيذه .. وبرغم ذلك فان تنفيذ هذا القانون سوف يستخدم لتجريد الافريقيين من الزراعة المنتجة والحياة المستقرة

والارض الافريقية موضوعة حسب التقاليد القبلية تحت وصاية القبيلة التي يمثلها الزعيم ، والذي لا يملكها ملكية شخصية .. وكل شخص له الحق في زراعتها ، وهو في حكم مالكتها ما دام يحرسها ويزرعها .. وله الحق ايضا في أن يستبدل بقطعة أخرى أكثر خصوبة ، ولكنه لا يستطيع شراء الارض كما هو الحال في النظام الرأسمالي الغربي .

وتهدف الحكومة من قانون ادارة اراضي الوطنيين ، الى تغيير النظام الافريقي بنظام آخر يختلف عنه ، وعن النظام الغربي كذلك .. اذ انه يقترب كثيرا من النظم الشيوعية في الملكية ، وفي التوزيع المتساوي للثروة .. فالحكومة التي تحدد عدد الفدادين التي يستطيع المواطنون حيازتها في منطقة معينة ، وعدد رؤوس الماشية التي يمكنهم تربيتها .. وبذلك أبعد القانون ملكية الارض من ايدي القبيلة ، كما جرد الزعماء من سلطتهم . والمحظوظون الآن الذين يحوزون قطعا خاصة من الاراضي لن يحوزوها الانباء على تراخيص من الحكومة تعطى لهم بناء على موافقتها الخالصة وبذلك فان الحكومة ، باعتبارها هي التي تمنح هذه التراخيص ، هي التي تملك الارض .

والقانون يحدد عدد الفدادين التي يستطيع الفرد حيازتها .. وهذا العدد يتراوح بين ستة فدادين وثمانية فدادين .. وعلى الرغم من فقر التربة وضعف مقدرتها الانتاجية في المناطق الرملية الجرانيتية المخصصة للافريقيين ، فانهم ملزمون بمقتضى القانون أن يقوموا بزراعتها زراعة كثيفة ، كتلك المستخدمة في أوروبا ، حيث التربة غنية ، وحيث الفلاحون مدربون ومثقفون .. وبذلك أيضا أجبروا على ترك نظام الزراعة الواسعة ، الذي أثبتت التجربة أنه أكثر النظم ملائمة في هذه المناطق ذات الخصب المحدود . وقد استصدرت الحكومة هذا القانون لان الافريقيين وجدوا أنه من الصعب عليهم زراعة مساحة قدرها ٣٩ مليون فدان ذات تربة رديئة .. وقد اعترف هويت هيد في البرلمان ، أن ٣.٧ ألف عائلة افريقية فقط ، سوف تمنح حق الزراعة طبقا لهذا القانون . وبذلك يصبح عدد المحرومين من الافريقيين مليونا ونصف المليون على أقل تقدير وتأمل الحكومة ان يعمل هؤلاء المحرومون في المزارع والمصانع الاوروبية . ومن المعروف انه بعد تطبيق القانون ، فان أكثر من ٥٠٠ ألف من الافريقيين المذكور سوف يطوفون البلاد بحثا عن عمل .. وليست هناك صناعات تكفى لاستيعاب مثل هذا العدد .

هل هناك عجز في ارض روديسيا الجنوبية ؟ في سنة ١٩٥٧

كتب مستر نايومان في أحد التقارير يقول ، انه من بين ثلاثين مليوناً ونصف مليون فدان يحوزها الأوروبيون ، لا تزرع غير مليون ومائة ألف فدان .. فالمشكلة عند البيض هي إيجاد مستوطنين لتمسيم الاراضي . وفي السادس من ديسمبر سنة ١٩٥٨ كتب مستر نيلاند رئيس مجلس ادارة شركة الاسمنت بلندن ، في جريدة روديسيا هيرالد يقول ، « ان روديسيا اليوم تحتاج الى مزيد من السكان أكثر من أي شيء آخر .. » وإذا لم تول البلاد مشكلة السكان عناية كافية ، فلن تحصد ثمار المشروعات التي أقامتها وبذلك فانه يوجد فائض كبير من الأرض في روديسيا الجنوبية بالنسبة للمستوطنين البيض فقط .. أما بالنسبة لأصحاب البلاد الأصليين ، لملك الأرض الحقيقيين ، للأفريقيين ، فلا يوجد هذا الفائض . واليك ما تضمنه كتيب نشرته الحكومة تحت عنوان « ماذا يعني قانون ادارة اراض للمزارع الافريقى ولروديسيا الجنوبية ؟ » .. قال الكتيب « منذ سنة ١٩٢٦ حتى الآن ، كان تاريخ الزراعة الوطنية في روديسيا الجنوبية عبارة عن معركة دائمة بين الزيادة المستمرة في عدد السكان المقيمين على موارد محدودة من الأرض ، وبين الجهود التي تبذلها ادارة شؤون الوطنيين لتدعيم تلك الوسائل التي سوف تقضى على تآكل التربة ، وتناقص الجهود الانسانية ، وهما الامران اللذان كانا بلازمان دائماً النظام القديم في ظل الظروف الجديدة » . وفي ظل القانون الجديد ، تعطى للمزارع الافريقى مساحة تتراوح بين ستة وثمانية فدادين ، على حين متوسط نصيب المزارع الاوروبى تبلغ ٧٥٠ فداناً من مجموع المساحة المخصصة للبيض . وتتراوح مساحة المزارع الاوربية الآن ما بين ثلاثة وأربعة آلاف فدان لكل مزرعة .

ونتيجة لهذا الظلم الذى يحس به كل افريقى ، فقد انتشر شعور بالسخط وعدم الرضاء بين الأفريقيين من أهل الريف .. وقد هرع هؤلاء الريفيون (الذين يعتبرهم المديرون الاستعماريون محافظين) الى المؤتمر الوطنى الافريقى لروديسيا الجنوبية ، راجين منه تصحيح الأوضاع باخطار الحكومة بالحقيقة .. ولكن جهودنا الاولى قد فشلت فقد استندنا الى قانون الارض ، وقد أعلنت المحكمة العليا لروديسيا الجنوبية ، أن التراخيص المعطاه طبقاً لقانون ادارة اراضى الوطنيين ملغاه ، وغير صحيحة قانوناً ، ولا يمكن أن تترتب عليها أية آثار قانونية . وقد كلف هذا الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا ، حزب المؤتمر الافريقى الوطنى كثيراً ، فقبض على أكثر من مائة من أعضائه مستندين الى قانون النظام العام .. ولكن المؤتمر استمر في جهوده مؤمناً بأن الشعب على حق ، وبأن القانون المذكور ظالم ، وبأن الحكومة لا ترغب في وقف العمل به ، أى بهذا القانون ، الذى ترجع عيوبه الرئيسية الى كونه منبثقاً من قانون تحديد الاراضى .

وقد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في السادس من فبراير سنة ١٩٥٩ ، بعد أن وجدت الحكومة ان قانون ادارة اراضى الوطنيين لا يمكن تنفيذه ازاء التفاف الأفريقيين حول حزب المؤتمر الوطنى ، وازاء

الجهود التي يبذلها هذا الحزب لمقاومة تنفيذ القانون كما قامت الحكومة بالغاء الحزب المذكور ، وقبضت على زعمائه وحبستهم حبسا مطلقا .

وبرغم ذلك ، فان حزب المؤتمر لم يقيم بأية اضطرابات أو اضرابات أو أى مظهر من مظاهر العصيان المدني .. وقد اتهمنا الحكومة بأننا نريد الدخول فى كل مرافق الحياة : فى اتحادات العمال ، وفى مجالس المعازل ، وفى المجلس الاستشارى للأفريقيين .. الخ .. وكان عضوية الحزب الفيدرالى المتحد ، (الذى يرأسه ويلنسكى) تتمم الأوربى من عضوية اتحادات العمال ومجلس المدينة .

والتفرقة العنصرية هى الحاكم المسيطر فى روديسيا الجنوبية . والمنتظر مثلا الى الموقف الغريب فى القوانين الصناعية التى توصف بأنها غير عنصرية ، فطبقا لقانون المصالحات الصناعية الصادر سنة ١٩٥٩ ، على أن يبدأ تنفيذه اعتبارا من يناير سنة ١٩٦٠ ، يمكن تكوين اتحادات عمالية تضم مختلف الاجناس على قدم المساواة ولكن زعامة الاتحادات فى يد العمال الأوربيين ، وأصوات المندوبين الأوربيين فى المؤتمر تساوى ثلاثة أضعاف أصوات المندوبين الأفريقيين ، الذين يمثلون أغلبية أعضاء الاتحادات .. وذلك لانهم يخشون أن تصبح الاتحادات الأفريقية أسلحة سياسية ماضية ، اذا تولى الأفريقيون زعامتها ، واذا تركت خالصة لهم . وقبل الموافقة على هذا القانون لم تكن الحكومة تعترف باتحادات العمل الأفريقية ، كما كانت اضرابات العمال الأفريقيين غير قانونية .. وبرغم ذلك فقد قامت اتحادات أفريقية خالصة .

ولارغام الأفريقيين على قبول مركزهم المهيمن فى ظل الاجراءات الجديدة فقد رأت الحكومة أن تقبض على زعماء العمال الأفريقيين ، وزعماء حزب المؤتمر الوطنى حتى يمكن ارغام صغار الزعماء الأفريقيين على الموافقة على قانون المصالحات الصناعية الذى كان يعارضه زعمائهم . اننا نتساءل ، كيف يمكن للأفريقى أن يقبل أجرا شهريا قدره ١٨ر٢٠ شلنا ، على حين يبلغ أجر زميله الأوربى العضو فى الاتحاد نفسه ، والذي يعمل فى المهنة نفسها ٢٨٠ر٠٠ شلنا فى الشهر ؟ هل العنصرية المتعددة هى المخدر الذى يفقده الاحساس بالعدالة والمساواة ؟ وهل يمكن لهذه العنصرية المتعددة أن تعوضنا عن كل المساوىء التى يلذخ بها مجتمعنا ؟ وحتى الكلمة السحرية .. كلمة « المشاركة » ، هل يمكن لها أن تشفى كل أمراض مجتمعنا وتداوى التفرقة العنصرية الشريرة ؟

ان رجال الاعمال الأفريقيين ينوعون بما تفرضه عليهم لوائح وقوانين التفرقة العنصرية ، كما يتضح من المقتطفات التالية المستخرجة من القوانين الداخلية لبلدية سالسبورى .

« لا يسمح لاي شخص يبيع أى محصول فى احدى المناطق المخصصة لاقامة الاهالى ، الا اذا كان قد حصل على تصريح .. ويمنع هذا التصريح طبقا لرغبة المشرف العام .. ولا يسرى التصريح الا فى يوم صدوره فقط . »

« ولا يسمح لأى شخص بممارسة أية تجارة أو عمل أو وظيفة أو بيع أو إنتاج أية بضائع فى إحدى المناطق المخصصة لإقامة الأهالى، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المدير . »

« يجب على كل صاحب عمل أن يدير بنفسه تجارته أو عمله أو وظيفته ، وأن يشرف على أعمال مساعديه أن وجدوا . . وذلك مالم يرخص المشرف العام لصاحب العمل بالغياب ، على ألا تزيد مدة غيابه عن ٦٠ يوما . . وخلال هذه المدة يدير العمل مكانه شخص آخر ، بناء على تصريح كتابى من المدير . »

« لا يسمح لأى صاحب عمل أو شريك أن تكون له مصالح مالية مباشرة أو غير مباشرة فى أى عمل يدار فى منطقة مخصصة للأهالى ، إلا اذا حصل على ترخيص بذلك من المجلس . »

« يجب على أى شخص يقدم مالا لآخر ليتمكن من البدء أو الاستمرار فى أى مهنة أو عمل أو وظيفة ، أن يخضع المجلس بذلك مقدما . . كما يجب أن يفعل ذلك أيضا كل شخص ليست له أصلا أية مهنة ، ثم تصبح له بعد ذلك أية مصلحة فى أى مشروع يدار فى أية منطقة تجارية . »

« للمجلس الحق فى إلغاء حق أى صاحب عمل فى الاستمرار فى عمله بأية منطقة تجارية بإحدى المناطق المخصصة للأهالى »

(المشرف العام هو رجل أبيض مسئول عن مدينة افريقية بالريف ، والمدير هو رئيس قسم الادارة الافريقية بإحدى المدن ، والمجلس هو مجلس بلدى للمدينة التى قد لا يقيم بها أفريقى .) هذه هى اللوائح والقوانين المعوقة التى يعمل فى ظلها الافريقيون فى مدن روديسيا الجنوبية ، وهى لا تسرى على رجال الاعمال الاوربيين .

وقد كتب الكثيرون عن تراخيص المرور بجنوب افريقية ، ولكنهم لم يعرفوا الكثير بعد عن نظام التراخيص الآثم فى روديسيا الجنوبية فكل الذكور البالغين - وهؤلاء يشملون كل الصبية الذين بلغوا السادسة عشرة من عمرهم - يجب أن يحملوا فى كل مكان وثيقة تسمى « شهادة التسجيل » وإذا حدث أن كان الشخص من بين القلة المحظوظة التى تحمل تذكرة تحقيق الشخصية ، والتى تغنى عن حمل العديد من التصاريح ، فيجب أن يحمل هذه التذكرة فى كل وقت . وإذا لم يبرز الشخص « شهادة التسجيل » أو تذكرة تحقيق الشخصية حين يطلبها منه رجال البوليس ، فانه يتعرض لعقوبة الحبس أو الغرامة وفى كل مدينة يجب على الافريقى أن يحمل ترخيصا بالبحث عن عمل اذا لم يكن يعمل أما اذا كان يعمل ، فيجب أن يحمل معه دائما عقد العمل ، وتصريح المرور بالمدينة . وإذا كان من سكان إحدى المدن الافريقية ، فيجب أن يحمل معه شهادة إقامة تمنحه حق الإقامة فى منزل معين ، أو غرفة معينة ، أو جزء من غرفة معينة . ولا يمكن أن يوجد فى أية منطقة أوربية بعد الساعة التاسعة مساء ، إلا اذا كان يحمل تصريحاً ليليا خاصاً ، لأن

ذلك يعرضه للقبض عليه .. والتصريح الليلي يمكن الحصول عليه من الاوربي الذي يعمل عنده .

والاوربي الذي يريد زيارة منطقة افريقية لابد له من الحصول على تصريح بدخولها . والافريقيون المقيمون بمناطق افريقية مختلفة يمكنهم تبادل الزيارة فيما بين السادسة صباحا والسادسة مساء فقط . وطبقا للوائح الداخلية لبلدية سالسبورى يجب على الرؤساء الافريقيين أن يحصلوا ايضا على التراخيص اللازمة لدخول المناطق الافريقية ، الا اذا كانوا مرتدين ملابسهم الرسمية .

وفي كل عام يرسل آلاف من الافريقيين الى السجون ، بتهمة خرق لوائح أو قوانين مرور . وفي كل عيد من اعياد رأس السنة بطوق البوليس الاحياء الافريقية ويفتش عن العاطلين لاعتقالهم وارسالهم ليقتضوا عيد رأس السنة ضيوفا على صاحبة الجلالة . وتصاريح المرور هي مصدر زراية دائمة لكل الافريقيين .. لانها تقيد حريتهم في التحرك والانتقال ، وحريتهم في الاجتماع ، وحريتهم في البحث عن العمل حيثما يشاءون .. وهذه التصاريح هي الوسيلة التي تفرض بها الحكومة قوانين تعسفية أخرى ، كما تفرض بها سياستها في التفرقة العنصرية .

ولقد أصبح من الصعوبة المتزايدة بالنسبة لاي افريقي أن يوجه النقد الى حكومة روديسيا الجنوبية .. فقانون شئون الاهالي الصادر سنة ١٩٥٩ ، ينص على أن :

« كل شخص من الاهالي يدلى بتصريح أو يقوم بأى عمل مهما كان ، يؤدي الى اضعاف سلطة أى موظف في حكومة المستعمرة ، أو حكومة الاتحاد أو سلطة أى رئيس أو زعيم يرأسه ، أو يعرض هذا الموظف أو احدى المصالح الحكومية أو احد الرؤساء أو الزعماء للاحتقار يعتبر متهما بتهمة توجيه الاهانة ، ويتعرض للحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها أو السجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . »

وبعد هذا القانون أصبح من المستحيل على أى افريقي أن ينقد أو يقترح أو يطلب تعديل آراء موظفى الحكومة . بل لقد صار الافيقى يخاطر بنفسه حين يدلى بأية ايضاحات أمام أية لجنة من لجان التحقيق لانه قد يتعرض للسجن الا اذا أدلى هذا الافيقى ببيانات لا تعرض الحكومة للتشهير أو الاحتقار .

والقانون نفسه يحظر على الافريقيين المقيمين بالمعازل عقد أية اجتماعات اذا زاد عددهم عن اثنى عشر شخصا ، دون تصريح من المأمور .. وتدخل في هذه الاجتماعات الحفلات الافريقية التقليدية لاحتساء البيرة ، وحفلات الزواج والمآتم .

وهؤلاء الذين يعرفون الهوة السحيقة التى تفصل بين الاهالى الافريقيين والمأمور ، يستطيعون تقدير مدى الغبن الواقع على الافيقى من هذا القانون . وهدف الحكومة من هذا القانون هو منع الاجتماعات

السياسية التي يعقدها حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، الذى انتشرت فروعه وسط الافريقيين كالنار فى الهشيم .

ان ربع المليون الاوربى المستوطنين فى روديسيا الجنوبية اليوم ، يجلسون بقلق فوق بركان يوشك على الثورة .. ولكنهم غافلون عن نتائج سياستهم ، ومطمئنون الى ان الغرب سيقف ، بجوارهم . وهم يتساءلون : هل يمكن للغرب ان ينسى قرابتهم و صداقتهم له ؟ ومن جانب آخر يتساءل الافريقيون عما اذا كان الغرب سيختار جانب العدالة والحرية فيناصر قضيتهم ام سيقرر ان الدم اثخن من الماء ، فيؤيد اقرباءه المستوطنين ؟ هل سيفضل الغرب خسارة صداقة اكثر من مائتى مليون افريقى ، ليحمى المصالح الخاصة لخمسة ملايين بيض فى افريقية ؟

ولقد قررت بريطانيا فعلا ان الدم اثخن من الماء ، حين وافقت على قانون تعديل الدستور سنة ١٩٥٧ ، وعلى القانون الانتخابى الفدرالى سنة ١٩٥٨ ، حين تجاهلت مجلس الشئون الافريقية الذى اعلن ان هذه القوانين تضر بمصالح الافريقيين . كما ظهر انحيازها الى جانب المستوطنين ، حين عينت لجنة مونكتون من أعضاء معظمهم معروفون بتأييدهم لآراء سير روى ويلنسى وحكومته ، وذلك بغرض معرفة مدى التقدم المنتظر فى اتحاد روديسيا ونياسالاند . وفى نظر جميع الافريقيين فى كل مكان ، ان سبعة الملايين ونصف المليون الافريقى من سكان الاتحاد ، الذين يعارضون جميعا استمرار هذا الاتحاد ، لأنه سينشر فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، سياسة التفريق العنصرية المطبقة تحت اسم « المشاركة » فى روديسيا الجنوبية ، هؤلاء سبعة الملايين ونصف المليون الافريقى ، تضجى بهم حكومة المحافظين ، لارضاء أقل من ثلاثمائة الف مستوطن أبيض يمسون اليوم بزمام السلطة .

وكيف استطاع البيض أن يسيطروا على السلطة ؟ استطاعوا ذلك بالتفرقة العنصرية التى أشهروا سلاحها ضد الافريقيين فى التعليم والتوظيف والقوانين الانتخابية ، وبإنكار حرية الرأى والحركة على الافريقيين . ان عقول الافريقيين متعطشة الى المعرفة ، خاصة من خارج الاتحاد .. على حين تنفق الحكومة مبالغ طائلة لترسل الطلبة الاوربيين الى جامعات جنوب افريقية والمملكة المتحدة ، فانها لا تبث بأى طالب افريقى الى انجلترا ليكمل تعليمه .. لماذا ؟ لأنه يخشى أن يعلم مايجب الا يعلمه الافريقيون .

ومن المفروض أن تكون الخدمة المدنية فى الاتحاد من العناصر المتعددة أى - تتساوى الاجناس جميعا - بيضاء وسوداء - فى المعاملة من حيث الدرجة والمرتب ولكنها سببت أخيرا ظلما بين الممرضات الافريقيات المسجلات ، اللاتى وجدن أنفسهن فى الفرع الثانى من سلك الوظائف بالخدمة ، على حين أن زميلاتهن البيضاوات وضعن فى الفرع الاول متمتعات بمزايا الاجر الاحسن والفرص المتاحة .. وحتى فى الفرع الثانى يقل مرتب الافريقيات عن مرتب زميلاتهن الهنديات واللواتى اللاتى يحملن المؤهلات نفسها .. ما السبب ؟

السبب هو لون البشرة ، والاعتقاد بالسيادة البيضاء . ومن خبثهم أنهم وضعوا الأطباء الأفريقيين في الفرع الأول ، لأنهم يعلمون أن عدد من يكمل تعليمه الطبي من الأفريقيين لا يتجاوز ثلاثة أشخاص كل عام .

هذه أمثلة من « المشاركة » التي يموهون بها أمام العالم ، لجذبوا الاستثمارات والقروض ، حتى يستطيعوا بناء سد كاريبا . وسد كاريبا في حد ذاته عمل رائع ولكنه وسيلة جديدة لتقوية قبضة المستوطنين ، ومساعدتهم ماديا على اضطهاد الأفريقيين في الوقت الذي يدفعون فيه أجورا خيالية إلى العمال البيض من غير ذوى الكفاءة ليحافظوا على « مستوى معيشة الرجل الأبيض » .. وهو اصطلاح ابتكره البيض لابتلاع حقوق أهل البلاد ، دون أن يتعرضوا للحساب . ان الاجور العالية هي قلعة الرياسة والسيادة البيضاء .

وقد صمم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية على تغيير هذه الحالة وبناء مجتمع قائم على احترام حقوق الانسان الاساسية وكرامته .. اننا نريد اقامة ديموقراطية على أساس « رجل واحد .. تصويت واحد » .. ونحن نعلم ان الديموقراطية الحققة لا يمكن أن تستمر في وجود اقلية مفضلة ممتازة . وبسبب دفاع المؤتمر عن المساواة بين البشر ، اعتبرته الحكومة خارجا على القانون ، كما لو كان منظمة ارهابية .

وقوانين روديسيا الجنوبية الانتخابية وكذلك القوانين الاتحادية الانتخابية وقوانين روديسيا الشمالية المتعلقة بالانتخاب ، كلها قوانين صورية ، قائمة على أساس امتلاك المال والعقار ، ونظام انتخابى يقوم على المال ، وعلى شروط أخرى ، لا يمكن أن يثمر نظاما ديموقراطيا للحكم والديموقراطية في افريقية يجب أن تقوم على أساس قبول حكم الأغلبية كما هي في كل مكان .. وعلى مبدأ « رجل واحد .. تصويت واحد . » وفي ظل قوانين الانتخاب الحالية في روديسيا الجنوبية لا يستطيع الشخص أن يدلى بصوته ، الا اذا كان يملك دخلا سنويا قدره ألفا شلن ، أو أملاكاً ثابتة قيمتها ٤٢٠٠ شلن ، وأن يكون قادرا على فهم الانجليزية ، أو أن يحمل مؤهلات دراسية تدرج في الارتفاع بتدرج ثروته ودخله في الانخفاض ، حتى أن الرجل الذي يبلغ دخله السنوى ألف شلن يجب أن يحمل على الأقل الشهادة الثانوية . ولكن الأفريقيين يعارضون هذا بالطبع ، لان الاجور التي حددتها لهم الحكومة ورجال الصناعة البيض شديدة الانخفاض ، بحيث تجعلهم المستحيل عليهم أن يحوزوا الشروط المطلوبة . وهؤلاء الذين لهم دخول كافية لن يتمكنوا أيضا من الادلاء بأصواتهم ، لعدم وفائهم بالشروط التعليمية . ومن السهل لكل البيض في روديسيا الجنوبية أن يشتركوا في الانتخابات اعتمادا على أجورهم فقط . فضلا على ذلك فإن التعليم بالنسبة للاطفال البيض مجاني والزامى حتى نهاية السنة الثانية الثانوية .. ولان التعليم مجاني ، فقد أصبح من السهل أن يكمل الطفل الاوربي تعليمه العالي . أما التعليم للأفريقى فليس مجانيا ، وليس الزاميا .. ومعظم الاطفال الأفريقيين يتركون المدرسة بعد

السنة الخامسة ، اما لانه لا يوجد شئ بعد ذلك ، أو لان - آباءهم لا يستطيعون دفع المصروفات المدرسية .. واحد في المائة فقط من الطلبة الافريقيين ، هم الذين يكملون تعليمهم الابتدائي ، وقلة محظوظة فقط هي التي تذهب الى المدرسة الثانوية . ولاشك أن كثيرين يطمحون الى دخول المدارس الثانوية والعالية ، ولكنهم لا يستطيعون ، لأن هذه المدارس قليلة جدا وتكلف كثيرا . ومشكل هذا النظام الانتخابي الذي يقوم على أساس الشروط الثقافية والمالية ، ليس سوى وسيلة جديدة لتطبيق سياسة التفرقة العنصرية ضد الافريقيين .

وفي القوانين الانتخابية المطبقة بروديسيا الجنوبية واتحاد روديسيا ونياسالاند لم ينص كتابة على التفرقة العنصرية .. فليس فيها مثلا شروط خاصة بالافريقيين وحدهم ، أو بالاوربيين وحدهم .. ولكن هؤلاء الذين يعرفون النظم الاقتصادية والتعليمية للبلاد ، يرون ان الشروط التي تنص عليها هذه القوانين ، تهدف الى ابعاد الافريقيين من كشوف الناخبين .. بل ان القانون الانتخابي في روديسيا الجنوبية يذهب بعيدا في هذا الصدد أكثر من القانون الفدرالي ، اذ يعمل على أخافة الافريقيين من أن يطلبوا قيدهم في كشوف الناخبين ، وذلك بأن ينص على أن الموظفين المختصين بالقيد ، هم رجال البوليس ومفتشو المراكز الاوربية ، وهم الاشخاص الذين يطالبون الافريقيين بإبراز تصاريح المرور ، وهم الذين يصدرون هذه التصاريح وهم أخيرا الذين ينفذون التفرقة العنصرية ضدهم .. ومن الطبيعي أن يخشى الافريقي الذهاب الى ادارة شئون الاهالي أو الى مراكز البوليس للاء الاستمارات المطلوبة ، ذلك أنه يرهب البوليس ويخاف ألا يكون معه واحد أو اثنان من التصاريح العديدة التي يجب عليه حملها معه في كل مكان . ومن المعروف أن الناس في مختلف البلاد لا يهتمون عادة بقيد أسمائهم في كشوف الناخبين ، فما يالك لو أضعف الخوف الى عدم الاهتمام ؟

وعلى الرغم من هذه المعوقات ، فقد بذل حزب المؤتمر الوطني الافريقي كل جهده لحث الافريقيين على تسجيل أسمائهم .. كما تقدمنا الى حكومة روديسيا الجنوبية بمشروع يسهل تسجيل أسماء الافريقيين ، ولكنها لم تعن بالرد على خطابنا .

وقد أنشأ المؤتمر هيئة ثقافية تهدف الى ارسال الطلبة الى الخارج ، لاكتساب أكبر قدر ممكن من المهارات والتدريب ، ثم العودة للقيام بدورهم في دفع عجلة التطور في بلادهم . وقبل أن تلغى الحكومة المؤتمر كان بضع مئات من الطلبة الافريقيين قد تقدموا بطلباتهم للاستفادة من بعض المنح الدراسية التي تبرعت بها غانا .. ولكن الغاء المؤتمر قضى على آمالهم .

ولكن همة الانسان اذا مابدأت تتحرك في اتجاه معين ، فلا يمكن أن تتحول وكل أمل هو أن نعيد من جديد هذه الهيئة الثقافية . وقد تقدمنا بطلب الى الولايات المتحدة لتساعدنا في توفير فرص التعليم لعدد من الشباب والشابات الافريقيات من وسط أفريقية .. وكذلك تقدمنا بطلبات مماثلة الى المملكة المتحدة . وكانت الاجابات مشجعة .

وسنرى بعد أن تقبل طلبات الافريقيين بالجامعات والمستشفيات
الاجنبية ، ما اذا كانت حكومة روديسيا الجنوبية سوف تمنعهم السفر
لتلقى هذا العلم ، برغم ضرورته للبلاد ، بسبب أنهم افريقيون .
وإذا كان رفاقي الآن معتقلين . فأننى لن أهدأ أو أستريح .
سوف أخبر العالم كله بحقيقة الاحوال فى افريقية الوسطى . وطالما
ظل هؤلاء الرجال فى الاعتقال ، فلن تهدأ ارواح الاوربيين أو ذيلهم
من الافريقيين . والى أن تطبق الديمقراطية الحققة فى روديسيا
الجنوبية ، لن يهدأ قلب أى انسان وعلى مظالم الاداة ونظام الحكم
الخالى ، وعلى آلام المئات من المعتقلين والمنفيين والمسيجونين ، ومتاعب
اقاربهم واطفالهم ، سوف تقوم دعائم وطنيتنا . وسوف تتجمع قوى
افريقية بمرور الاعوام لتنهض بمسئولية تلك الاجزاء التى ما زالت
ترزح تحت نير الاستعمار الاستيطاني الابيض . وكفاحنا فى افريقية
الجنوبية يستلهم حركة الوحدة الافريقية من أجل الحرية ، وشرف
القومية الافريقية . ونحن سعداء بتضامننا مع هذه الحركة ، وبالتشجيع
الذى نحظى به من تلك الدول غير الافريقية ، التى لا تجبذ هذه المظالم
التي يرتكها اقرباؤهم واصدقاؤهم فى افريقية . وقد علمنا التاريخ
أن تطلع الانسان الى الحرية لم تستطع سيوف الدكتاتوريين أن تهدمه
كما علمنا التاريخ أن الباحثين عن الحرية قد يتقهقرون بعض الخطوات
على طول الطريق ، ولكنهم يكملونه فى النهاية ليعلموا انتصارهم .

مشكلات الاتحاد

بقلم د . س . جازفيلاندزود (١)

في سبتمبر سنة ١٩٥٣ . قام اتحاد روديسيا ونياسالاند بمنتضى امر ملكي جاء فيه « حيث ان قيام اتحاد يضم المستعمرة والاقاليم التي سبق الكلام عنها ، يخضع لسيادة صاحبة الجلالة وينتمتع بحكومة مسئولة طبقا لدستوره . سوف يحقق الامن والتقدم والرخاء لكل السكان ، وسوف يساعد على تدعيم نظام المشاركة والتعاون بين سكان هذه المناطق جميعا ، كما أنه سوف يمكن الاتحاد - عندما يرغب سكانه في ذلك - من السير الى الامام في ثقة حتى يحصل على العضوية الكاملة لرابطة الكومنولث . لذلك فقد امرنا أن تنتظم هذه المستعمرة وتلك الاقاليم في اتحاد » .

ومستعمرة روديسيا الجنوبية والمحيتان نياسالاند وروديسيا الشمالية تعادل جميعا في مساحتها مجموع مساحة كل من المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا معا . كما يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين وربع مليون نسمة ، منهم حوالي ٢٧٥ ألف أوربي يعيش ثلاثة أرباعهم في روديسيا الجنوبية ، وعلى الرغم من أنه يوجد رجل أبيض واحد مقابل ٢٦ أسود ، فلا يمكن تقدير مدى أهمية السكان البيض . فالبيض هم المسئولون عن العاصمة وعن المهارات وعن القدرة الادارية التي تمكن خلف هذا التقدم الاقتصادي الواسع الذي يجري في افريقية الوسطى .

وهم يسيطرون على كل الحياة السياسية بالاتحاد . . وتوجد بينهم أغلبية مازالت تعتقد باخلاص ان حل جميع مشكلاتنا ، بما فيها مشكلات العلاقات الانسانية ، يكمن في اقامة اقتصاد متين ، على حين تقول مقدمة الدستور ان الاتحاد سوف يدعم على الاخص المشاركة والتعاون بين السكان ، نجد ان لورد مالفون ، اول رئيس وزراء للاتحاد ، كان اكثر واقعية عندما صرح سنة ١٩٥٤ ، بأن الفرض

(١) مرة أخرى نورد هنا أقوال واحد من المسئولين البيض في افريقية . . وهو هنا واحد من رجال الدين والسياسة في روديسيا الجنوبية . وأقواله تدل على الحال السيئة التي يرزح تحتها الإفريقيون في اتحاد وسط افريقية . وربما يعود اعترافه بجزء من الحقيقة الى أنه ينتمى الى الحزب المعارض لويلنكسي رئيس الوزراء الحالي للاتحاد (المترجم)

الاول من الاتحاد اقتصادى بحث ، وليس تطبيق مبادئ المشاركة والتعاون التى قالت بها مقدمة الدستور . وقد أنهى تصريحه بقوله « فلنتحل بالصبر من أجل هذا الاتحاد ، والذي قام بتحقيق التقدم الاقتصادى ، وليس من أجل مقدمة دستور فرضت علينا فرضا » . والحقيقة هى أنه على حين يرغب معظم البيض فى أن يكونوا عادلين ومنصفين .. فانهم يعتقدون أن الأفريقيين ليسوا كذلك ... فهؤلاء (أى الأفريقيون) فى نظرهم متأخرون ، على الأقل فى الوقت الحاضر وفى الظروف الحاضرة ، مما يجعل مصلحة الجميع ، بيضا وسودا ، فى أن يظل الأوروبيون ممسكين بمقالييد السياسة . وقد أثبتت حوادث سنة ١٩٥٩ أنه للبقاء على سيطرة البيض على الشؤون السياسية ، لابد من تقوية البوليس والجيش ، وتقييد حريات الفرد ، والتشبه بالدول التى لديها مسجونون سياسيون . وبالرغم من عدم وجود تمييز عنصري أمام القانون ، فإن الأفريقيين هم الذين قتلوا فى نياسالاند وهم الذين قيدت حقوقهم وسجنوا دون محاكمة . ومازال معظم الأوروبيين لا يحذون هذه الأخطاء التى تهدد الاتحاد كوحدة سياسية ، أو تهددنا كمواطنين .

وفى رأى المستوطنين البيض باتحاد أفريقية الوسطى أن السياسة التى كان يتبعها البلجيكيون فى الكونجو حتى نهاية ١٩٥٨ ، هى التى يجب تطبيقها بالاتحاد ، بما فيها منح الفرص الاقتصادية للجميع ، مع عدم السماح بالاشتراك فى الأمور السياسية .. وحين نقول عدم السماح بالاشتراك فى الأمور السياسية فائما نفنى عدم السماح للأفريقيين بذلك ... ولكنه ليس منعنا مطلقا ، لأن قلة من الأفريقيين قد استطاعت الحصول على حقوق تصويت معادلة تماما لحقوق الأوروبيين . ومنذ عهد قريب عبر أحد قضاة المحكمة العليا بروديسيا الجنوبية عن مشاعر كثير من الأوروبيين حين قال ، « أن الأفريقيين يحتاجون الى الخبز وليس الى التصويت » وعلى الرغم من أن البلجيكيين قد اضطروا الى تغيير سياستهم كلية عقب حوادث العنف التى وقعت فى أحد أيام نهاية الأسبوع فى يناير سنة ١٩٥٩ ، فإن ذلك لم يؤثر تأثيرا كافيا على وجهة نظر الأوروبيين بالاتحاد . وعندما ووجه البلجيكيون بأعمال العنف من جانب الأفريقيين ، كانوا يعلمون مايجب عليهم أن يقدموه لهم أكثر من الخبز ، فقدموا لهم « حق التصويت » . واستمرت المناقشات منذ ذلك الوقت حول السياسة . والسؤال الذى يدور الآن على الساحة البيضاء فى أفريقية الوسطى هو هل سنواجه الحقيقة التى لابد أن تحدث يوما ما كما حدث للبلجيكيين فى الكونجو ، من الآن والوقت ما زال متسعا ، أم سيستمر فى الإيمان بالأشياء التى يحلو لنا أن نؤمن بها ؟

وإنه لأمر شديد الأهمية أن يكون هناك تقدم اقتصادى واسع المدى .. ولا يستطيع أحد تقدير مدى التقدم العظيم الذى حدث حتى الآن .. فمنذ سبعين عاما مضت لم تكن النقود معروفة فى أفريقية الوسطى .. ولكن الانتاج القومى اليوم يقدر بأكثر من ألف مليون دولار ويبلغ عدد الأفريقيين الذين يعملون مع الأوروبيين أكثر من مليون

أفريقي ، وسيتوافر للجميع مستوى معيشي مرتفع يفضل مشروعات المستقبل لاستغلال المعادن وتوليد الطاقة الكهربائية . وما يجب أن نعرفه تماما ، هو أن التقدم الاقتصادي يجب أن يسير جنبا إلى جنب وبدون أى تأخير مع التقدم السياسى . ونحن الذين نعتقد ذلك ، نتعرض دائما للنقد ، بحجة أننا لا نقدر أهمية التطور الاقتصادى وأننا نركز كل اهتمامنا على التقدم السياسى . ويقول الناقدون أن أحد الشينين يجب أن يسبق الآخر (أى الاقتصاد والسياسة) . . . ولكننا نقول بأنه يجب أن يكون هناك تقدم متوازن فى الجهتين . ومالم تكن مستعدين للمشاركة فى السلطة السياسية ، ولاتمام هذه التغيرات بأمانة ، بحيث نبدأ فى توحيد شعبنا داخل نطاق وطنية واسعة ، وحب عظام لبلادنا ، فإن مستقبلنا الاقتصادى سيكون معرضا لتهديد دائم . وحينما لا يرى الكثيرون ممن يعيشون هنا هذه الحقائق ، فإن بعض المراقبين الأجانب يرونها بوضوح . . . ففى نشرة أصدرتها مصلحة التجارة بالولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ وعنوانها « الاستثمار فى اتحاد روديسيا ونياسالاند تبين أهمية التعاون بين العناصر بالنسبة للحالة الاقتصادية فنقول » أن الاتحاد مازال على كل حال أرضا بكرًا . . . وما زالت ثرواته لم تمس إلا مساحات خفيفة . والحق أن مصادره كافية لضمان اقتصاد متنوع ، على أسس دائمة لعدد من السكان يبلغ أضعاف العدد الموجود حاليا . ومصادر الثروة المعدنية من الوفرة بحيث تسمح بالتوسع الصناعى والتعدينى الكبير . والجزء الأكبر من السكان الأفريقيين أميون ، وغير مدرّبين وتنقصهم الخبرة . . . وعدد قليل منهم هو الذى يعيش فى المدن ، أو يكون قد خبر الاقتصاد النقدى ! وعائد العمل مرتفع بين الأفريقيين ، وتكاليف العمل حين تقاس بمعايير الإنتاج مرتفعة نسبيا ، بالرغم من أن الأجور منخفضة . والبلاد فى حاجة إلى رأس المال . . . وهى فى حاجة أيضا إلى المال لانفاقه على المشروعات الاجتماعية ، ولكن الاكتفاء بانفاق رأس المال سيثير حالة من السخط ، مالم تبذل الجهود من جانب جميع الأوروبيين لوضع مبدأ المشاركة العنصرية موضع التطبيق . . . ويعبر وليم آ . هانس عن هذه الأفكار فى مجلة « التطور الاقتصادى والأفريقى » فيقول « لقد أثبت آخر تحليل للاستثمارات الأمريكية بالاتحاد ، أن نوع العلاقات القائمة بين الأجناس المختلفة لا يوفر لها الاطمئنان الكافى ، خاصة فى روديسيا الجنوبية ، حيث لا تنتج العلاقات « الأبوية » هذا النوع من الظروف التى يمكن أن يزدهر فيها الاقتصاد المحلى »

وهكذا نجد أن لدينا فرصا واسعة . . . نجد أرضا متنوعة مصادر الثروة بها وتفزز ، حتى ليستطيع هذا الاتحاد أن يقود أفريقية كلها فى ميدان التقدم الاقتصادى . . . ومع ذلك فإنه بعد سنوات ست من قيام الاتحاد ، نجد أن الشعب أقل اتحادا ، وأقل اطمئنانا على مستقبله من الوقت الذى بدأ فيه الاتحاد عام ١٩٥٣ .

ومن المستحيل أن يكتب المرء بثقة عن مستقبل الاتحاد . . . فنحن نعرف خطط الزعماء السياسيين المعاصرين . . . ولكننا لا نعرف رد الفعل الذى تحدثه هذه الأفكار على حكومة صاحبة الجلالة فى

بريطانيا ، وهى الحكومة التى تملك السلطات . وتحمل المسئوليات الخاصة بالاتحاد . كما لا نعرف وقع القرارات التى سيتخذها المؤتمر المنتظر عقده لتعديل الدستور على الاغلبية العظمى من الشعب فاذا لم تجد التعديلات المنتظرة ترحيبا من الافريقيين والاوربيين الاحرار : فاننا لا نعرف مدى تأثير ذلك على الاتحاد . ان الحكومة الاتحادية اليوم تمثل اتجاه اغلبيّة البيض ، التى تعنى اغلبيّة الناخبين . . ورئيس وزراء الاتحاد معروف باستعداده للانقياد طبقا لرغبات الناخبين . . وفى ظل الظروف التى يكون لكل افراد الشعب فيها فرص متساوية . يعتبر هذا الاتجاه من رئيس الوزراء اتجاها سليما . . ولكن فى مثل ظروفنا ، حيث لا تتولى الحكومات سلطاتها طبقا للموافقة الايجابية الصادرة من معظم الشعب ، فان عدم وجود قيادة حاسمة شجاعه تحلى بالخلق الفاضل فى هذه المرحلة من تاريخنا ، قد يسبب ضررا جسيما لمستقبل الرجل الابيض فى افريقية الوسطى .

ان الحكومة الاتحادية يؤيدها اقل من ثمانين الفا من الناخبين البيض من بين مجموع عدد السكان البالغ سبعة ملايين وربع مليون نسمة . وفى مثل هذه الظروف يصبح من الصعب اتخاذ قرارات لن تال شعبية الا بين الناخبين البيض . وفى سنة ١٩٥٧ اتيحت الفرصة للحكومة لتوسيع القاعدة الانتخابية بتمكين الافريقيين من الرجال والنساء الذين نالوا حظا من الثقافة والمسئولية من التمتع بحق الانتخاب الكامل . . وبدلا من ذلك ، أصدرت الحكومة ، بعد موافقة حكومة صاحبة الجلالة بالملكة المتحدة ، قانون الانتخاب الفدرالى ، الذى وضعت نصوصه خصيصا لابقاء السلطة السياسية بأيدى الناخبين البيض فى المستقبل . وقد نص القانون على نوعين من القوائم الانتخابية الاولى تضم ذوى المؤهلات العلمية والمالية الكبيرة ، وهم الذين يدهم السلطة الحقيقية . . والثانية لذوى المؤهلات المنخفضة ولكنها لا تبيح التصويت للأفراد العاديين ، بل تهدف فقط الى انتخاب بعض الممثلين الافريقيين بالبرلمان . . وقد قدرت الحكومة أن حوالى ثمانين ألف افريقى تتوافر لديهم الشروط التى تؤهلهم ليدرجوا فى القائمة الثانية . وقد اعترض الافريقيون على هذا النظام الذى ينص على وجود ناخبين من الدرجة الثانية ، ولذلك فانهم قاطعوه عند اجراء الانتخابات الاتحادية ، فلم يقيد اسماءهم من الافريقيين غير ثمانمائة افريقى فقط . لقد قررت الحكومة نفسها - فى الحقيقة - الانشخاص الذين سيشترون فى الحياة السياسية ، وحصرتهم تقريبا فى الاوربيين فقط . . وهى تعلم اليوم أنها هى التى يجب أن تكون مسئولة سياسيا . وأنهما تقوم بالاشياء التى يجب على الاوربيين أن يمنحسرها من أجلها نفويضا صريحا . ان هذه دائرة آثمه وسوف تحطيم . . ولكن كيف يمكن تحطيمها ؟ هذا هو السؤال ؟

وبعد أن ضمنت الحكومة للبيض السيطرة على الحياة السياسية عن طريق قانون الانتخاب الذى أصدرته . . اتجهت الى سلب بعض الضمانات الخاصة التى احتفظ بها افراد الشعب المجردين من حق التصويت . . ولاشك ان سلب هذه الضمانات من اختصاص الحكومة

البريطانية فقط ، طبقا للسلطات التي منحها اياها الدستور تم أعلن رئيس وزراء الاتحاد بعد ذلك أن الخطوة التالية هي الوصول الى مرحلة « الدومينيون » ، ولكن أحدا لم يفهم مايعنيه ، لانه لم يقسم بنوضيحه . فبعض الناس اعتقدوا ان حكومة المملكة المتحدة قد يطلب منها التنازل عن جميع مسئولياتها المتعلقة بالمحميتين الى الحكومة الاتحادية التي ستباشر حينئذ سلطانها كاملة ، وستحتل مكانها عضوا في رابطة الكومنولث ، والبعض الآخر اعتقد أن مقالته رئيس الوزراء . يعنى أن حكومة المملكة المتحدة سوف تحتفظ بمسئولياتها تجاه نياسالاند وروديسيا الشمالية حتى تصبحا اهلا للحكم الذاتى ، فيما يتعلق بمسئولياتها التشريعية فى ظل النظام الفدرالى . . . ولكن القول بأن الحكومة البريطانية قد تتنازل عن سلطانها الباقية فى الحال يعنى أنها قد تتنازل عن ذلك للحكومة الفدرالية نفسها ، لا للسلطات فى نياسالاند أو روديسيا الشمالية . والتفسير الاخير لعبارة رئيس الوزراء وان كان اضيق من مرحلة الدومينيون الا أن السلطات التي سوف تستخدمها الحكومة الفدرالية ستؤكد وضع مستقبل الاتحاد فى ايدي الاوربيين .

والافريقيون يرفضون كلا التفسيرين السابقين . لانهم يعلمون تماما ان رئيس الوزراء الفدرالى يعمل على أن يؤكد للبعض فى روديسيا سيادتهم . وحين لم تقم حكومة صاحبة الجلالة باعطاء تأكيدات كافية بأنها ستعارض خطوات الحكومة الاتحادية تزايد قلق الافريقيين ، ولجأ المؤتمر الوطنى الافريقى فى نياسالاند الى العنف . ولقد استمعنا جميعا الى القصة التي وقعت أحداثها سنة ١٩٥٩ ، قصة الاجراءات العسكرية ، قصة الاعتقالات الواسعة ، ومقتل خمسين افريقيا فى نياسالاند ، والمحاكمات السرية والسجون التي امتلأت . . . وهذه القصة لن تنمى أحداثها من عقول وقلوب الناس فى افريقية الوسطى . خاصة وأن السجون مازالت غاصة بالمسجونين السياسيين .

وحين وجد رئيس الوزراء نفسه يواجه الاضطرابات والقلق فى الداخل ، والنقد من الخارج ، امر بايقاف التمييز العنصرى فى مكاتب البريد بروديسيا الجنوبية ، كما عين أحد النواب الافريقيين « وزيراً صغيراً » ، وقد أعلنت الحكومة البريطانية رأيا صراحة بأن وضع « الدومينيون » لن يمنع الا اذا كان سكان الاتحاد يرغبون فى ذلك ، كما تحدث رئيس الوزراء الاتحادي عن الحاجة الى التفكير الجديد فيما يخص بشئون الاتحاد . . . ولكن كلا من الحكومة البرلمانية البريطانية وحكومة الاتحاد لم تقم بشرح ماتفنيه . . . وعلى كل حال فقد اهتمت حكومة صاحبة الجلالة بالاحداث الجارية ، وقررت انتداب لجنة مولكتون لكلى تدلى أمامها كل أقسام المجتمع بارائها ، قبل أن تبدأ محادثات سنة ١٩٦٠ . ولقد بينت حالة القلق التي سادت الاتحاد والتي نتجت عن تأكيدات قادته خلال سنة ١٩٥٨ بأن الاحوال فيه مستقرة ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الاجناس المختلفة بعضها البعض الاخر ، بينت الحاجة الى تقارير مستقلة غير منحازة لتبين حقيقة مايجرى هناك .

ومما لاشك فيه أن الحكومة البريطانية قد علمت أخيراً أن الاحوال ليست على مايرام في وسط أفريقية . كما بدا من المحتمل أن يكون رئيس وزراء الاتحاد ليس لديه إلا فكرة ثانوية عن الخطة التي يسير عليها ، وأنه يحتمل ألا يتوقف عن المناذاة بالحكم الذاتي للاتحاد ؛ إذا كان هذا هو مايعنيه بحالة « الدومينيون » ورئيس الوزراء يعلم أهم مايستطيع عمله طالما ظلت الانتخابات هي موضع الاهتمام ، هو أن يقطع كل رابطة بين حكومة الاتحاد والحكومة البريطانية . ولكن هناك احتمالان قد يسدان عليه الطريق :

الاول ، هو قوة الحكومة البريطانية واصرارها .. ولكن هذا قد لا يجعله يتردد أيضاً في تنفيذ مايرمى اليه ولقد صرح مستشاره الاول مستر جرين فيلد وزير العدل - بقوله « اننى اظن أننا نستطيع الاستمرار بهذا الاتحاد دون تدخل من الوزارة البريطانية .. وفي حالة وقوع هذا التدخل فان لدينا القوة الكافية للتغلب عليه .

اما الاحتمال الآخر ، فهو مقاومة الشعب الافريقى .. وبما أنهم (اى أفراد الشعب الافريقى) لا يملكون الآن حق التصويت فان تأثيرهم سيكون خارج البرلمان . وقد اتخذ هذا التأثير شكلا عنيفا في نياسالاند سنة ١٩٥٩ . وقد درس رئيس وزراء الاتحاد تقارير خبراء الأمن ، ويبدو أنه قرر أن اى تهديد يثيره الافريقيون يمكن القضاء عليه بمجموعة قوانين العقوبات التي فرضت على الاقاليم الثلاث .. ولقد أعمل فكره ، ولذا جاءت رسالته في رأس السنة لا تختلف الا قليلا عن مطالبة الأخيرة . لقد تكلم عن «نبذ الاعتقاد بأنه يمكن تحطيم الاتحاد» ، وأعلن أن حكومة الاتحاد يجب أن تحصل على استقلالها التام في الميدان الذى تعتبر مسئولة عنه . ويجب ان تحصل عليه بسرعة اى في سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦١ على أقصى تقدير .

وهذه التصريحات تختلف قليلا عن المطالب الأخيرة الخاصة بحالة « الدومينيون » وان كانت مازالت تدل على القوة والتصميم من جانب حكومة الاتحاد ، والضعف الواضح من جانب بريطانيا .

وقد ناقش الامر رجال الكنائس المسيحية ، بما فيهم اساقفة الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الانجليكانية .. ولكن يبدو أن ويلنسكى يريد أن يختصر الطريق الى النجاح مستعينا بالضغط والقهر والقوة العسكرية . واذا كانت مثل هذه الاجراءات ستقود زعماء الاتحاد الى الاستقلال ، فان احدا لا يستطيع أن يوضح وهو متأكد مدى تأثير هذه الاجراءات على الاغلبية الكبيرة من الشعب في الاتحاد ، أى على الافريقيين وعلى الرجال الاحرار من الاجناس الأخرى .

ان الخطر المتزايد يتفاقم أكثر وأكثر حين تقفل صمامات الامان، وحين تغلق الطريق التى يستطيع الناس المحرومون من التصويت أن ينفسوا عن آرائهم من خلالها .. ولا توجد الآن الا بعض الوسائل القانونية القليلة التى تركت للناس للضغط على الحكومة . ومن جانب آخر ، فان أستعراض القوة الذى تم في أوائل عام

١٩٥٩ ، واستمرار حبس المسجونين السياسيين ، كان له اثر ملحوظ على الافريقيين . وقد يكون هذا الاثر هو الخوف الزائد من السلطة التي ترسب في عقولهم ، مما يدل على أن اجراءات القمع قد نجحت نجاحا كبيرا ، اكثر من اية اجراءات اتخذت من قبل . واذا كان الامر كذلك ، فإن الاتحاد قد يسوده السلام ، ومن ثم يستمر التقسّم الاقتصادي . . وهذا هو ما تعتقده الحكومة ، بل انها ترى أيضا أن المحافظة على القانون والنظام بالاضافة الى الفرص الاقتصادية المتزايدة ، سوف تؤدي الى التثام الجراح الحسالية ، وتحقيق آمال الشعب الافريقي . وقد وقع البلجيكيون في هذا الخطأ نفسه .

واعتقادي أن موقفنا نحن البيض لا يقاس بالارقام ، وانما بما يناله من استحسان العالم وتقديره . واذا استطعنا نحن في افريقية الوسطى أن نعيش جميعا ، سودا وبيضا في احترام وتعاون متبادلين ، فأننا نكون قد ادينا خدمة جليلة الى هذا العالم المتعدد الاجناس . . كما اننا سنكون قد ادينا خدمة خاصة للكومنولث لما سيحدثه نجاحنا من تأثير على المشكلة العنصرية باتحاد جنوب افريقية . . كما أن هذا النجاح سيكون ضربة قاضية توجه الى هذه السياسات العنصرية المتبعة هناك . وهذه بلاشك نتائج مثمرة تكفي لاثارة عزائم المغامرين . . وهنا يمكن أن تظهر العظمة الادبية للشعب البريطاني .

انفصال نياسالاند هو الحل الوحيد

بقلم م . و . كانياما شيومي

« المشاركة » ، « الحقوق المتساوية للشعب المتسدين » .
« التقدم الاقتصادي » . هذه هي العبارة البراقة والكلمات الخادعة التي استعملها المستوطنون الاوروبيون بتأييد افريقية الوسطى وقائمة هذه العبارات يمكن ان تصبح أكثر طولاً كما يمكن اختراع عبارات اخرى اذا ثبت أن الأولى غير مقنعة لدرجة كافية وقد يتأثر العالم بهذه الكلمات بعض الوقت وقد يتأثر بها كثير من الناس طول الوقت ولكن عبارة لنكون الخالدة ستظل صادقة ابد الدهر قد تستطيع ان تخدع الناس بعض الوقت وقد تستطيع ان تخدع بعض الناس طول الوقت ولكنك لن تستطيع ان تخدع كل الناس طول الوقت والافريقيون في نياسالاند خصوصاً ، وفي افريقية الوسطى عموماً لن يمكن خداعهم طول الوقت .

ولا يعني هذا أنه لا توجد قلة من الافريقيين تؤيد الاوروبيين بل اننا لندهش في الحقيقة اذا لم توجد هذه القلة ذلك لاننا نؤمن أن مجتمعنا مجتمع عادي ومثل هذه القلة يجب أن توجد والبعض يفعل ذلك من أجل المال وتنفق فعلاً نفود كثيرة لهذا الغرض والبعض من أجل الفرص المتاحة والمناصب والكثير من أجل عقد النص التي يشعرون معها بالوضاعة والآخرين لعدم فهمهم الاوضاع .

ولكن وجود مثل هؤلاء الناس في مجتمعنا يجب ألا يؤخذ على انه انعكاس الرأي العام . . تماماً كما أن وجود بعض الشيوعيين في امريكا يجب ألا يؤخذ على أنه انعكاس الافكار السائدة هناك .

ونحن شعب نياسالاند جزء من القارة التي صممت على الا يكون لها سادة الا شعوب القارة نفسها . . . ومادام الامر كذلك فلا مجال للتراجع . . وهؤلاء الذين يتحكمون اليوم في مصيرنا يستطيعون فقط أن يؤخروا نجاح ارادة الافريقيين في تحرير القارة من الذل والاستعباد ولكنهم لا يستطيعون منع هذا النجاح من أن يتحقق ذات يوم .

ولماذا نعارض نحن الافريقيين في نياسالاند خصوصاً وفي افريقية الوسطى عموماً اتحاد افريقية الوسطى ؟ ولكي نجيب على هذا السؤال يجب أن نذكر أولاً أن نياسالاند بها من السكان ٢٧٢.٠٠٠ من الافريقيين و ٩٨.٠٠ من الاوروبيين و ١١٧.٠٠ من الآسيويين وغيرهم وبها مجلس، تشريعي عدد أعضائه ٢٧ عضواً منهم عشرون يمثلون ٩٨.٠٠

أوربي والسبعة الباقون (ثلاثة منهم منتخبون وبانتخابات غير مباشرة وأربعة معينون يمثلون ٢٠٠٠ ٧٢٠٠٠ أفريقي) وبها أخيراً مجلس تنفيذى مكون من عشرة أعضاء منهم اثنان أفريقيان فقط معينون من قبل الحاكم العام ولذلك فهما غير مسئولين أمام الشعب .

لكي نفهم طبيعة المعركة التي نخوضها نياسالاند من المهم ان نتذكر النقاط الهامة التالية :

١ - ان نياسالاند بل افريقية كلها في الحقيقة ليست امتدادا لاوربا ولن تكون كذلك أبداً وبذلك فان المعركة التي نخوضها نياسالاند هي جزء من المعركة الكبرى التي نخوضها أفريقية كلها ضد السيطرة والمهانة والضغط .

٢ - ان المشكلات الافريقية يجب ان تجد حلها أولاً وأخيراً على أيدي الأفريقيين انفسهم وقد يحتاج الأفريقيون الى المهارة الفنية الأجنبية وإلى الاستثمار الأجنبي ولكنهم لن يسمحوا بأن تفرض هذه المساعدات الأجنبية شكل الحكومة التي يعيش في ظلها الأفريقيون وأخيراً وليس آخراً أننا نعيش الآن في عصر « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » و « ميثاق الأمم المتحدة » والأفريقيون مثلهم في ذلك مثل باقي شعوب الأرض يصرون على أن يكون لهم بمقتضى نصوص هاتين الوثيقتين الفريدتين الحق في اختيار شكل الحكومة التي يعيشون ويموتون في ظلها والحق في أن يكون لهم وجودهم المميز في بلادهم وهاتان الوثيقتان هما بالنسبة لنا الشاهد الحى على معارضة استغلال الانسان لآخيه الانسان .

وهؤلاء الذين يؤيدون بقاء اتحاد افريقية الوسطى الذي فرض علينا فرضاً يقرون أن بقاءه هام للمحافظة على المدنية والحضارة في هذه المنطقة وهذا الادعاء الشرير يعكس أمرين أثمين : الاول ان المستوطن الأوربي ينظر الى نفسه باعتباره « وكيلا للمدينة » وينظر للأفريقيين باعتبارهم برابرة جاء لتمدينهم ولكن يصبح الأفريقي متمدينا يجب أن يكون مرضياً عنه من الأوربيين وهؤلاء الأوربيون هم القضاة والمحلفون والشهود الذين يحكمون على مدنية الأفريقي وهذا الاتجاه في التفكير عند الأوربيين يعكسه النظام التعليمي في افريقية الخاضعة للاستعمار كما تعكسه الدعاية التي تعمل في الخارج عن الأفريقيين سواء في الصحف أو السينما أو الاذاعة أو التلفزيون أو وسائل الاتصال الأخرى .

والأفريقي لا يقبل بل انه يعارض في أن يقال له انه غير متمدين بل أن الكبرياء والاستعلاء والادعاء الباطل وتآليه الذات التي نراها توجه نحونا كل يوم من المستوطنين الأوربيين في أفريقية الوسطى ليست من المدنية في شيء والأفريقي له ماض وتاريخ وميزات وقد أنكر الأوربيون على الأفريقي هذا التاريخ كما تجاهلوا ثقافته وبدلاً من ذلك أخذوا يزرعون فيه عقلية العبيد طبقاً لما تمليه عليهم مبادئ الاستعمار والأمبريالية وافريقية الحرة هي فقط التي تستعيد مقدراتها وتحيي من جديد أمجاد ماضيها .

بل أن هذا الادعاء الباطل يمكن أن ينطبق أيضا على بلاد مثل غانا وأثيوبيا وليبيريا وغينيا بحيث تعتبر هي الأخرى بلادا غير متمدينة وهذه اهانة لا تغتفر لأن التاريخ يشهد أنه في الوقت الذي كانت فيه أوروبا فرضي تعيش في حالة بربرية بدائية كانت أفريقية هي مركز الحضارة المدنية

والحاجة الى تدفق رأس المال هو تبرير آخر لفرض هذا الاتحاد وهم يفترضون أن رأس المال لن يأتي اذا كانت السلطة في أيدي الأفريقيين اننا مفعنون أن الاستقرار يتوقف في أيه دولة على وجود حذوة تابعة من الشعب ونعمل من أجل الشعب ورأس المال والامكانيات البشرية المتدفقة اليوم على غانا نفوق ما كان يأتي اليها منها قبل استقلالها وقد كانت الادعاءات الكاذبه نفسها تثار ضد غانا وهي مثبتة في معركتها من أجل الاستقلال وطالما كانت أفريقية الوسطى ميدانا للصراع - كما هو المتوقع اذا أصر المستوطنون البيض على ابقاء امتيازاتهم - فان رأس المال لن يكون آمنا في هذه المنطفه واذا لم تبعد السيطرة البيضاء فان النفوذ البريطاني ونفوذ المغرب سيغوى ويشهد كذلك فان النفوذ البريطاني سوف يستمر اذا كان البريطانيون مستعدين لاعتبار الأفريقيين أصحاب حق يجب أن تحترم آمالهم ورغباتهم لا أن تحتقر .

وهناك أيضا هؤلاء الذين يقولون بعدم أهلية الأفريقيين لحكم أنفسهم ولكن وصايه الاوروبيين على الأفريقيين أصبحت غير معقولة خاصه اذا كان نصيب هؤلاء فقط هو الاعتداء على النساء بالضرب كما حدث في جنوب أفريقية واطلاق الرصاص على الامنين كما حدث في أفريقية الوسطى واستعلاء الاوروبيين كما يحدث في كينيا وأفريقية الوسطى وأماكن أخرى وليس لاحد الحق في أن يحدد متى وكيف يستطيع الأفريقيون حكم أنفسهم بأنفسهم ونحن مقتنعون أننا بمجرد حصولنا على الاستقلال فاننا سنستطيع أن نجعل من بلادنا وقارتنا قوة ثالثة في ميدان السياسة العالمية .

والادعاء الذي يحتج به الاوروبيون المستوطنون لاختفاء اصرارهم على بقاء الاتحاد هو ادعاء يدل على انانيتهم الفاضحه أنهم يصرون على أنه بدون الاتحاد فان نياسالاند - بالذات - لن تستطيع الوقوف على أقدامها وهذا الادعاء مبنى على تمويه الحقائق فأولا لم تكن نياسالاند أبدا شحاذا فقيرا يقف على باب البلد المحسن « روديسيا الجنوبية » عندما أرغمت على الدخول في اتحاد أفريقيه الوسطى لقد كانت لها ميزانيه متوازنة بل أنها كانت تحقق فائضا لقد كان دينها العام يبلغ ثلاثة ونصف مليون جنيه انجليزي فقط على حين كان الدين العام في روديسيا الجنوبية يتجاوز ١٣٠ مليون جنيه وبذلك فان مركز نياسالاند الاقتصادي المتين قد ضاع حين اندمج اقتصادها في اقتصاد روديسيا الجنوبية التي تنفق مبالغ طائلة على شكل قروض لتسجيع هجرة البيض اليها واستيطانهم بها . . . وفوق ذلك فان الايدي العاملة النياسلاندية هي التي تعمل في مناجم « حزام النحاس » وفي المزارع بروديسيا الجنوبية . . . وبدون هذه الايدي العاملة فان اقتصاد هذه البلاد سيصاب بالشلل وحين يقول البعض أن نياسالاند هي التي تستفيد أولا من تشغيل ابنائها في روديسيا الجنوبية نقول أن هذا اختفاء للحقيقة الواقعة

لأنهم يخفون تاريخا طويلا من التجنيد لم يكن لتؤيده الحكومة بالرغم من معارضة الافريقيين له اذا كانت رفاهيه نياسالاند موضع الاعتبار .

ومن بين النتائج الخطيرة لاستغلال الايدي العاملة النياسلندية في روديسيا الجنوبية ان الامكانيات الزراعية للبلاد لم تتطور وقد يتغير اقتصاد نياسالاند لصالح شعبها بعد اتمام مشروع توليد القوى الكهربائية من نهر سبيو ولكن بدلا من التركيز على تطوير البلاد فان القوانين الزراعية كما لاحظت ذلك لجنة دلفن - جعل الناس هناك ينظرون الى الزراعة باشمئزاز وبذلك يسقطون فريسة لوكلاء تجنيد العمال مما أدى الى تدمير المجتمع وانهيار نظام القرية .

والادعاءات الاقتصادية استعملت لاستغلال العالم والرأى العام البريطاني أما الاهداف الحقيقية فهي منع نياسالاند وروديسيا الشمالية من أن تصبحا دولتين مستقلتين أفريقيتين تقعان على حدود روديسيا الجنوبية التى تطبق بها سياسه النفقة العنصرية . . . وقد أعلن هذا صراحة سير روى ويلنسكى ولورد مالفرن وقت النضال لتحقيق الاتحاد وبمعنى آخر فان الدوافع الحقيقية لانشاء الاتحاد دوافع سياسية ولكن اضيف على الفكرة قناع شخص بالقول ان الاتحاد ضرورى اقتصاديا لنمو نياسالاند وبقيائها ولكن الافريقيين فى نياسالاند لن يقبلوا ذلك أبدا .

وفى سنة ١٩٥٢ جمع الافريقيون الملايين من أجورهم الضئيلة التى كان متوسطها حينئذ هو أربع دولارات شهريا للعامل الواحد ليرسلوا بعثات منهم الى لندن وقد عقدوا العديد من الاجتماعات وقابلوا موظفى الحكومة ولكن آراهم قوبلت بالاحتقار كما أهملت مطالبهم .

ولم يجد الزعماء والرؤساء الافريقيون حينئذ بدا من استخدام سلاح لجأت اليه من قبل كثير من الشعوب الضعيفة الا وهو المقاومة السلبية وعدم التعاون وهنا أرسلت القوات من روديسيا وتانجانيقا واستعملت حجة الشيوعية الكاذبة لقتل أحد عشر شخصا كان بعضهم يمسك بالانجيل فى يده - واصابة اثنين وسبعين بجراح وهم يتظاهرون ضد الاتحاد وقد انتزع أحد الرؤساء الافريقيين واسمه جوماني من فراشه وهو مريض ومات فى المستشفى بعد ذلك حين كان ينتظر أن يوجه له البوليس احدى التهم الملققة ومن قبل فى سنة ١٩٠٠ قتل أحد الجنود الانجليز أباه وكان مع جوماني أحد التساوسة ميشيل سكوت وقد جرد من رتبة الكهنوتية وصودرت أوراقه وأدواته كما عزل رؤساء القبائل الذين ظاهروا الحركة وصدرت عدة قوانين جعلت من الصعب على المؤتمر الوطنى الافريقى فى نياسالاند أن ينظم نفسه ويجمع نقودا وتبرعات علانية ومن بين هذه القوانين قانون له متيل فى روديسيا الجنوبية يعطى للحاكم سلطة طرد أى زعيم أفريقى يدخل الى نياسالاند من البلدين الآخرين عضوى الاتحاد .

وقد ترتب على صدور القانون السابق فى روديسيا الجنوبية أن دكتور سنجنج باندا وآخرين من زعماء المؤتمر فى أفريقية الوسطى بما فيهم شخصى قد منعوا دخول هذا الاقليم أو ذاك من الاقاليم الثلاثة .

وعلى كل حال فإن هذه الإجراءات التعسفية لم تجد وعندما صدر دستور يعطى لثلاثة ملايين أفريقي خمسة مقاعد فقط في المجلس التشريعي من مجموع عدد المقاعد البالغ ٢٣ تاركا الثمانية عشر مقعدا للباقيين للاروبيين فاز أعضاء من حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى بالمقاعد الخمسة جميعا برغم ان المؤتمر يتخذ شعاراً «الاستقلال خارج نطاق اتحاد افريقية الوسطى» .

واذا كان الاوربيون فى أفريقية الوسطى، او اذا كانت الحكومة البريطانية مؤمنين حقا بالديمقراطية لوجب عليهم أن يقبلوا تلك النتيجة التى تعبر عن ارادة الشعب ورغبته فى الخروج من الاتحاد وأن يمنحونا الاستقلال خارج الاتحاد . . ولكن بدلا من ذلك فقد ازدادت دعايتهم عنفا ضد المؤتمر وضد كل حركة تدعو للانفصال وحين ذهب الاعضاء الجدد فى المجلس التشريعي لالقاء خطبهم الافتتاحية كان زعيم المؤتمر وسكرتيره العام يجيبان عن أسئلة الاتهام فى احدى المحاكم التى وقفا أمامهما متهمين باثارة الاضطرابات والقلق بعد أن هاجم البوليس منزليهما واعتقلهما .

ولذلك كان من الواضح أنه يجب علينا أن ندعم قوتنا المنظمة . . وذلك باختيار زعيم يتصف بالجديه والامانة والشجاعة والتصميم وقد وجدنا هذا الزعيم فى شخص دكتور باندا الذى جعل من المؤتمر الوطنى هيئة منظمة تنظيما جيدا يتزايد أعضاؤه باستمرار كما يتزايد تصميمه على الكفاح وقد بث الامل فى قلوب الشعب وأصبح بالنسبة لهم بطلا محبوبا .

وقد كانت استجابة الشعب الى نداءات دكتور باندا خير تكذيب للدعاية التى انتشرت فى كثير من جهات العالم من ان معارضة اتحاد أفريقية الوسطى مقصورة على قلة من الناس وفى سبتمبر ١٩٤٨ أرسلت قوة عسكرية الى نياسالاند لاشاعة الذعر والخوف بين الافريقيين فى القرى بحجة اجراء تدريبات عسكرية عادية وفى نوفمبر استجاب الافريقيون فى نياسالاند لنداء المؤتمر الوطنى فقاطعوا الانتخابات الاتحادية ولم يسجلوا أسمائهم فى قائمة الناخبين باستثناء ستين أفريقيا . . كما قاطعت الانتخابات أيضا المجالس البلدية المكونة من رؤساء القبائل ومندوبى المراكز ونتيجة لذلك لم يتقدم من الافريقيين للانتخاب غير هؤلاء الذين عينهم الحزب القدرالى المتحد وهو حزب سير روى ويلسنكى وقد فاز هؤلاء تقريبا بالتزكية وفى الوقت نفسه كتب تقرير بطلب قوات الاتحاد لاستخدامها ضد من سموهم « المخلون بالامن والنظام » وأخذت السلطات فى اعتقال الناس حين يحيون دكتور باندا حتى ولو كان ذاهبا للقاء الحاكم . . كما أخذت الصحف تكتب عن اضطرابات لم تقع ولم يكن لها وجود وبلغ عدد من حكم عليهم بالغرامة أو السجن لتهمة ملققة ثلاثمائة شخص من بينهم سبعة وثلاثون امرأة ضربن ضربا مبرحا فى يناير ١٩٥٩ فى زومبا .

وأصبحت نياسالاند تندفع بسرعة هائلة نحو حكم بوليسى كانت بذرتة قد ظهرت منذ فرض عليها الاتحاد وقد أرغم رؤساء القبائل على عدم اصدار أى اذن أو تصريح وعلى عدم التعاون مع أعضاء المؤتمر الوطنى وبذلك أخذت الشقة تتسع بين الحكومة والشعب أكثر فأكثر بسبب الاتحاد وقبل أن ينعقد أى اجتماع فلا يده من الحصول على تصريح أما من البوليس أو من

رئيس القبيلة ومن تلك الفترة كان ضباط البوليس يرفضون اصدار التصاريح أو يصدرونها متأخرة وكذلك فان حاكم نياسالاند أعلن في بيان له تأييده الرسمي لكل أعمال الارهاب البوليسية التي تجرى حينئذ في البلاد ويقول هذا البيان في جزء منه :

« يجرى الآن القبض على زعماء المؤتمر الوطني الافريقي بنياسالاند. وابعادهم خارج البلاد » .

كما أعلن الحاكم العام عدم شرعية المؤتمر الافريقي في نياسالاند. ورابطة الشباب ورابطة الشباب التابعين للمؤتمر وكل من يدير هذه الهيئات أو يساعد في ادارتها معرض للسجن مدة ١٤ عاما وهؤلاء الذين يستمرون في عضوية المؤتمر أو يسمحون بعقد اجتماعات له معرضون للسجن سبعة أعوام .

وحيث أن حاله الطوارئ معلنه الآن بالبلاد فان للحكومة سلطة فرض غرامات اجبارية على كل الناس في أية منطقة يقع فيها اضرار بالروح أو بالملكات وما دمت تذهب الى عملك اليومي في سلام فليس لك أن تخاف شيئا ولكن اذا قمت بمعارضة الحكومة بالقول أو بالفعل أو بالمظاهرات فستجد نفسك وسط متاعب خطيرة .

ان قرارات البوليس القويه والقوات الحربية هنا لتحمي ارواحكم وممتلكاتكم ما دتم لا تخرقون القوانين .

من واجبكم أن تساعدوا الحكومة حتى تقضى على الفوضى والخروج على القانون ابتعدوا عن الاجتماعات والمواكب والمظاهرات .

افعلوا ما تأمركم السلطات بعمله .

اذهبوا الى أعمالكم كالمعتاد .

قد أصدر الحاكم العام بيانه هذا بعد أربع وعشرين ساعه من تصريحه. بأنه لا توجد ضرورة لاعلان حالة الطوارئ .

وهكذا أصبحت نياسالاند دولة بوليسية بين عتية وضحاها وكما يحدث في الدول البوليسية فقد شن البوليس حملات ارهابية ضد المؤتمر الوطني الافريقي وزعمائه كما احرق بيوت الافريقيين وأعلنت عليهم حرب. تخويف واسع النطاق .

وقد أعلن الحاكم أنه سيقدم دليلا حاسما يثبت أن المؤتمر قد اشترك في مؤامرة لاغتيال الموظفين الاوربيين وأعلن سير روى ويلسنكي أن هذا الدليل سوف يهز العالم المتمددين . وأعلن وزير المستعمرات البريطاني آلان لينوكس بويد ان هذه المؤامرة تشبه مؤامرات الماو ماو وقد رفضت الحكومة طوال شهر كامل بعد ذلك أن تشكل لجنة تحقيق ولكن نتيجة لضغط الرأي العام البريطاني والنقد الذي وجه الى الحكومة الاستعمارية اضطروا الى تشكيل لجنة تحقيق وصفها مستر لينوكس بويد نفسه في مجلس العموم بأنها تتكون من « خبراء محايدين لهم خبرتهم القانونية

والادارية والافريقية ، وقد وضعت الحكومة البريطانية نقتها الكاملة في هذه اللجنة .

مؤامرة اغتيال ٠٠٤ ولكن اللجنة اكتشفت أنه لا توجد اية مؤامرة دبها الافريقيون بل وجدت بدلا من ذلك ان الحكومة قتلت واحدا وخمسين افريقيا من بينهم سبع سيدات « كانت سيدتان منهن حاملتين والآخرى تحمل طفلها الصغير » وان « هذه القوة الفاشية قد استخدمت خلال عمليات القبض » وان الناس يسجنون ويعتقلون لاسباب سياسية أكثر منها لاسباب أخرى . . . وقد اثبتت اللجنة أيضا أن المعارضة ضد اتحاد افريقية الوسطى معارضه واسعه في جميع أنحاء البلاد وحتى بين رؤساء الفئات الافريقية وبعضهم ليسوا أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي وكلهم يتقاضون مرتبات من الحكومة ، لا يوجد من يؤيد الاتحاد وبراأت اللجنة دكتور باندا زعيم المؤتمر الافريقي من التهم واثبتت أن المؤتمر هو حزب الاغلبية الافريقية في نياسالاند .

وذكرت اللجنة في تقريرها أن « نياسالاند » دولة بوليسية لا يأمن أحد فيها أن يوجه نقدا لسياسة الحكومة .

وقد كان المرء يتوقع أن تقبل الحكومة البريطانية التي نتشدد دائما بالحديث عن الديمقراطية تقرير لجنة دلفن كنقطة بداية في محادثات عن مستقبل نياسالاند وبدلا من ذلك اقتبست بعض الفقرات التي تؤيد وجهة نظرها وأعلنت أن الحكومة عليها أن تعمل أو تنسحب ولكنها نسيبت - كما في تقرير لجنة دلفن - أن الثقة قد اتسعت بين الحكومة والشعب بسبب الاتحاد .

ما هو مستقبل نياسالاند ؟ الجواب هو أنه اذا كنا نعى الافريقيين في نياسالاند فليس لهم أو للافريقيين عموما في أرجاء الاتحاد أى مستقبل ان الاتحاد هو تشكيل سياسى يهدف الى تدعيم الاوربيين كجنس سيد في افريقية الوسطى ففي المجلس التشريعى المكون من تسع وخمسين عضوا يوجد سبع وأربعون عضوا أوربيا معظمهم انتخبه البيض الذين يسيطرون على قائمة الناخبين والباقيون من الافريقيين الذين انتخبوا بطريقة تجعل هؤلاء الذين يؤيدن الاوربيين هم الذين يقع عليهم الاختيار فقط . . . وقد أدى هذا الى وضع العراقيل في طريق التطور السياسى الطبيعى للافريقيين في نياسالاند . . . كما اجلت المحادثات الدستورية بناء على طلب الاوربيين مدة تزيد على العام وقد نالت التغييرات الدستورية التي أعلنها أخيرا الحاكم العام الاحتقار الذى تستحقه لانها بكل بساطة أضافت بعض الافريقيين الذين يختارهم الحاكم العام الى المجلس التشريعى .

ان الافريقيين في نياسالاند يريدون الديمقراطية على أساس « رجل واحد تصويت واحد » وهم لايقبلون أن يكون وجود ٧٥٠٠ أوربي سببا لتحريض الديمقراطية لتلائم المؤامرات السياسية الاثيمة التي يحكمها البيض .

وقد حدد المؤتمر الوطني الافريقي أخيرا المركز القانونى للاوربيين في ظل الاستقلال . . . أننا نرحب ببقائهم في افريقية ولكن يجب « أن يكونوا

مستعدين لاداء الواجبات الملقاة على عاتق أى مواطن فى أية دولة وفى الوقت نفسه يجب ألا يطالبوا بأية حقوق، تزيد عن الحقوق التى يتمتع بها أى مواطن فى أية دولة .

ولن نتحقق الديمقراطية فى نياسالاند الا اذا نالت استقلالها وحينئذ فقط سوف تتمكن نياسالاند من مساعدة الافريقيين فى روديسيا الجنوبية فى نضالهم من أجل حريتهم .

وما يهدد به بعض البيض من أن روديسيا الجنوبية سوف تنضم الى جنوب أفريقية اذا استقلت نياسالاند ليس الا شبحا يلوحون به لتخويف هذا الجزء من العالم الذى لا يعلم انه لم يعد يوجد فرق بين روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقية فيما يختص بالترقة العنصرية . فالافريقيون فى البلدين يعاملون المعاملة نفسها ولكن العالم يعرف شيئا عن التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقية لان جرائد الانجليز هناك تنشر وقائعه حيث أن البوير يضطهدون الانجليز أيضا وفى روديسيا الجنوبية حيث يقوم الانجليز باضطهاد الافريقيين تطلق الجرائد التى تسمى نفسها أفريقية والتى تصدر عن وكالة « ارجوس » الانجليزية تطلق على الاضطهاد اسم « مشاركة » .

والبريطانيون يكرهون جنوب أفريقية بسبب اضطهاد مواطنيهم هناك والبوير لن يسمحوا لروديسيا أن تخل بالتوازن الموجود بين هاتين الجماعتين . الأوربيتين للدودتين بانضمامهما الى اتحاد جنوب افريقية فضلا على ذلك فان اقتراح ضم روديسيا الجنوبية الى جنوب أفريقية اعتراف بان الاضطهاد فى روديسيا هو شبيه بالاضطهاد فى جنوب أفريقية وهدم للحجة القائلة بأن نياسالاند ملحقه بالروديستين لاسباب اقتصادية وليس من المعقول فى رأينا أن تسعى دولة غنية للانضمام الى دولة شريرة لان دولة فقيرة لا تريد الاتحاد معها .

وتجميع الاقاليم الافريقية نوقش بحماس فى مؤتمر اكرا وكان رأى الافريقيين فى نياسالاند وما زال هو أن نياسالاند المستقلة فقط هى التى تستطيع تحديد الاتحاد الذى تدخله وأى من جاراتها ستدخل معها فى هذا الاتحاد .

ولذلك فان الافريقيين فى نياسالاند يطالبون بأن يسمح لبلادهم بالانسحاب من اتحاد أفريقية الوسطى . ان هدف نضال نياسالاند من أجل الحرية هو أن تظهر نياسالاند المستقلة التى تقوم الحكومة فيها على أسس ديمقراطية تتحقق فى ظلها المساواة بين المواطنين بما تتضمنه من تطبيق لمبدأ « رجل واحد تصويت واحد » فى انتخابات حرة .

وقد قدمت غينيا الاجابه الى هؤلاء الذين يدعون أن الافريقيين غير مستعدين للاستقلال وأنهم عاجزون عن النهوض بصناعاتهم دون مساعدة السلطات الاستعمارية فعلى الرغم من أن الفرنسيين قد جردوها من الموظفين والمحطوط التليفونية والأسلحة والذخائر وأدوات المستشفيات وغيرها من الادوات والمهمات التى أغرقوا بعضها فى المحيط الاطلسي - فان غينيا فى ظل حكومة من الافريقيين وحدهم لم تطهر كوناكرى العاصمة فحسب بل قامت أيضا ببناء أكثر من ثمانية آلاف كيلو متر من الطرق البرية والف كيلو متر من الطرق المائية وألف وخمسمائة مدرسة وبدأت تشغيل أول

أفريقيا البرتغالية

أقدم المستعمرات في أفريقيا بل أقدم المستعمرات الأوروبية في العالم اليوم هي المستعمرات البرتغالية غينيا وأنجولا وموزمبيق التي تبلغ مساحتها جميعا قدر مساحة أوروبا الغربية تقريبا وعدد سكانها حوالي عشرين مليونا نسبة الأفريقيين منهم حوالي ٩٨٪ وعلى الرغم من أن تاريخ انصال هذه بأوروبا يرجع إلى القرن الخامس عشر الميلادي فإن هذه الأقاليم الثلاثة تعتبر من أكثر المناطق تخلفا في القارة وتاريخها يتسم بالاضطراب والازدواج لأن المستعمرات البرتغالية في أفريقية كانت مسرحا لأعذب الكلمات عن النوايا الطيبة وفي الوقت نفسه تجري على خشبته أخطر أنواع الاستغلال البشري وأقسى أنواع التفرقة العنصرية وأشد حوادث الاضطهاد للأفريقيين .

ولقد نشأت من السياسات والاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي تقليد تدعى حكومة البرتغال الحالية التي يرأسها دكتور أوليفيرا سالازار (١) بانها هي السبب في هذا الهدوء السطحي الذي يسود المستعمرات الثلاث ويصر المستعمرون البرتغاليون على أنهم قد تعلموا خلال أربعة القرون والنصف الماضية كيف يعيشون مع الأفريقي وكيف يكتسبون تقديره واحترامه ولكن السجون ممثلة والهجوم مستمر على النظام الشيطاني للعمل بالعقود والحاميات العسكرية تقوى باستمرار وتسعى البرتغال دبلوماسيا لكسب التأييد لسياستها التي تتبعها في المستعمرات ولكن باستقلال دول غرب أفريقية والكونجو البلجيكي فإن حدود الازمة تقترب كل شهر من أفريقية البرتغالية التي كانت حرما معزولة مصونة .

وفي المقال التالي يتحدث هنريك جالفاز عن المعارضة التي تلقاها سياسة دكتور سالازار في أفريقية والسنينور جالفاز مؤرخ وأديب مشهور وقد كان من كبار المديرين بالمستعمرات ونائبا عن أنجولا في الجمعية الوطنية البرتغالية وفي سنة ١٩٤٩ أعلن اتهامه الدرامي المشهور ضد الإرهاب الحكومي الظالم في أنجولا ٠٠ وفي سنة ١٩٥٧ ألقى القبض عليه وصدر عليه حكم بالسجن ثمانية عشر عاما وعومل معاملة ظالمة وقد جذبت قضيته اهتمام العالم وبينما كان قابعا في السجن كان جالفاز الصامت هو خير شاهد على النظام الحر المطبق في أفريقية البرتغالية وفي سنة ١٩٥٩ هرب جالفاز من السجن ولجأ إلى فنزويلا وهو في المقال التالي يؤكد الحاجة للتفاهم أكثر من الحاجة للعمل السياسي وذلك إذا كنا نريد أن نجد حلا للمشاكل المعاصرة في أفريقيا .

(١) لم تعد هذه الحكومة قائمة اليوم .

أفريقيا البرتغالية اليوم وغدا

هنريك جالفاو

قبل أن نناقش الموقف الحالي في أفريقية البرتغالية في ضوء مشكلات اليوم والغد المعقدة يبدو لي من الضروري أن نعرض باختصار كثيرا من الحقائق التي أسهمت في استدال الغموض على معلوماتنا وفهمنا للمشكلات العميقة القائمة في القارة كلها جنوبى الصحراء التي تعتبر أفريقية البرتغالية جزءا منها .

وإنا لاحظ أنه على خريطة أفريقية السياسية توجد قارتان لأفريقيه تكونان المثلث الهائل الممتد عند قدم أوروبا كالأسفين بين محيطين ويفصل هاتين القارتين الأفريقيتين محيط هائل من الرمال والفراغ هو الصحراء ففي شمال الصحراء توجد أفريقية التي تعتبر جزءا من الشرق الأوسط أكثر من كونها أفريقيه وهي أفريقية المسلمة التي تضرب في أغوار التاريخ بحضارتها العريقة البارزة وفي جنوبى الصحراء تقع أفريقية التي تسمى أحيانا أفريقية السودان وهي جديدة على التاريخ والجغرافيا لم تتكشف لنا حدودها الخارجية إلا منذ عهد قريب وأفريقية السودان هذه تختلف عن أفريقية الأخرى شمال الصحراء اختلافها عن بقية أنحاء العالم (١) .

ولكن هناك بعض وجهات النظر التي نقول أن هناك عددا كبيرا من أفريقية ولكن هذا ليس حقيقة لأن المقصود بذلك « أفريقية » التي يتحدث عنها كل شخص وتكون موضوعا للمناقشة وقبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت البرتغال هي الدولة الأوروبية الوحيدة الموجودة بأفريقية كان يشار إلى أفريقية بكلمة « إفريقيا » جمع أفريقية التي كانت تتضمن معنى يسيطر عليه التنوع الغامض مثل أفريقية ميدان المستكشفين العظام وأفريقية مسرح الحيوانات المتوحشة المخيفة وأفريقية مصدر العبيد وأنصاف الآدميين وأفريقية أرض الغابات العذراء والصحراء القاتلة . . وفى الحقيقة ما زالت أفريقية أرض الأساطير التي يشار إليها باعتبارها أرضا مجهولة لقد كانت أفريقية حينئذ هي أفريقية الأسطورية التي خلقها خيال المغامرين الذين عادوا ليرووا عنها حكاياتهم على الرغم من أنهم لم

(١) لا نستطيع أن نقر وجهة النظر هذه في الفصل بين ما يسمونه أفريقية المسلمة شمال الصحراء وأفريقية السودان جنوبها . . فما كانت الصحراء الكبرى ولن تكون فاصلا بينهما أبدا .

يعكسوا حقيقة القارة ولكن هذه « إفريقياات » قد اختفت في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتحل « إفريقياات » أخرى محلها تختلف عنها كثيرا بلا شك وان كانت غير حقيقية هي الأخرى خاصة اذا حكمنا عليها بالحقائق التي يفيض بها اليوم سيل الكتب والصحف والتقارير والمراجع العلمية .

أفريقية - هذه التي كانت مجهولة كما لو كانت توجد في كوكب آخر غير أرضنا هذمت أصبحت بعد سنة ١٨٥٠ موضع اهتمام الاستعمارية الأوروبية المادية واخذت الأمم الغربية تهتم بكشفها علميا وان كان هدفها من ذلك هو الطمع في امتلاكها واستغلال ثرواتها وفي نفس الوقت على كل حال كان يوجد علماء مخلصون مبشرون لهم مثلهم العليا بل بعض المغامرين الوطنيين ومن هذه المنافسة بين الأمم الطامعة في القوة والمصادر المادية ظهرت أفريقية الجديدة أفريقية اندفع الجميع الى اكتشافها والى اقتسامها في الحال دون معرفة سابقة بالأرض أو بالشعوب . وقد ظلت أفريقية هذه تخضع حتى الحرب العالمية الثانية لنظام الاستعمارية الكشفية الامبريالية

والى أفريقية هذه العامرة بالنروات من ذهب وماس ونحاس ويورانيوم وأخشاب ثمينة ومنتجات استوائية ومناظر سياحية والمليئة بعسدد من السكان الذين انتقلوا بسهولة من العبودية الى العمل الاجبارى باحث الاجور الى هذه القارة هرع خليط من التجار ورجال الصناعة ومن السياسيين والصحفيين ومن العلماء والسياح والمغامرين . الكليل تدفقوا على القارة كالسيل المنهر اما بدافع من الامال المادية او من حب الاستطلاع لرؤية الاجناس البشرية أو أنواع الحيوان وبدأ العالم كله يسمع الحسديث عن « إفريقياات » عديدة بعدد الاشخاص والسياسات المهتمين بالقارة وقد ذلل هذا الخليط العجيب كل الصعاب الخطيرة التي اعترضت طريق المستكشفين الأوائل ورسوموا على عجل صورة جديدة لأفريقية ليست في الحقيقة سوى خليط مشوش زادت من غموض معلوماتنا وفهمنا للقارة السوداء . ومما زاد في هذا الاضطراب الذي أصاب معلوماتنا ذلك الصراع الذي نشب بين المصالح المختلفة وطمع الآخرين في نصيب أكبر من ثروات أفريقية .

وعندما كانت هذه الإفريقات تستخدم للاستهلاك المحلي مثل تسليح الاصدقاء الراغبين في القراءة أو موضوعا للذكرات تكتب عن بعض الرحلات لارضاء الميول الرخيصة لم يصب العالم أو أفريقية نفسها بأى ضرر من زيف هذه الوقائع ، وكذبها .

ولكن عندما يتحدث عن أفريقية السياسيون أو كبار الموظفين المسموعة أصواتهم في الدوائر السياسية او المليون الكبار والمراسلون ذوو الشهرة العالمية أو العلماء ذوو الميول السياسية أو الكتاب الذين يقضون أجازاتهم باحثين عن مواد جديدة وباختصار كل ذوى الاسماء اللامعة الذين حين يكتبون أو يتحدثون إلينا عن أفريقية نتقبل كلامهم لانه محوط بهالة من شهرتهم وأسمائهم الرنانة عندما يتحدث هؤلاء عن أفريقية فان أى خلط أو اضطراب لا يمكن اعتباره غير ضار كما أن أفريقية التي يمكن أن يقرر هؤلاء مصائرهما سوف تعاني الكثير .

ويبدو لي أن الفروق الأساسية التي توجد والتي يجب أن نعيها تماما في ذاكرتنا بين هذه «الافريقيات» وبين أفريقيه الحقيقية هي أن تلك الافريقيات قد هبطت الى أقل من حقيقتها كارض تشاهد من وجهة نظر المنافسة السياسية أو الاقتصادية التي لاتعنى بحقائق انسانية معينة عن السكان الافريقيين وافريقية الحقيقية كما ترى من وجهة نظر المسندية التي تدعى المسيحية واعتناق الفلسفه الديمقراطييه ليست سوى قارة انها متيقنون للمصير الانساني للبشر .

ويجب أن نتأكد أن أفريقية اليوم تلك التي نراها على الخريطة قد تم استكشافها خلال السنوات الثمانين الاخيرة سواء بطريق البر أم عن طريق الجو ولم يبق غامضا فيها إلا أجزاء صغيرة كما أن روايا الدفينة قد عرفت وسوف تجذب مزيدا من هؤلاء الذين يصنعون « الافريقيات » بل أنه من الصحيح تماما أن أحجار أفريقيه وتربتها ومياهها ومعادنها أو بمعنى آخر جسدها المادى كل هذا قد أصبح معروفا عند طلبة المدارس وغيرهم أحسن بكثير مما كان معروفا لدى الرواد الأوائل ، رواد عهد الأساطير الذين اخترقوا أفريقياتهم سواء على أقدامهم أم فى عربات البوير التي تجرهم الشيران .

ولكن من الصحيح أيضا أن الاسرار الانسانية لافريقية والحقائق التي ستكون حاسمة في تقرير مستقبل أفريقية السياسى والاقتصادى وفي تحديد مكانها في خضم المصالح الانسانية هذه الاسرار والحقائق معروفة بدرجة أقل مما كانت عليه منذ خمسين عاما . وكل ما حاول المرء أن يتعلمه قد انقلب رأسا على عقب بوساطة المصالح المادية والسياسية التي تعتبر غريبة عن مصالح أفريقيه الانسانية . . أفريقية الحقيقية والانصال « بالاشياء » قد أصبح أكثر وثقا ولكن الصلة بالحقائق الانسانية في أفريقية قد أصبحت لاسطحية فقط بل قد شوهتها المعلومات الواردة في الكتب والافكار الثابتة التي تشبه عوارض الجنون والتي تسعى اما الى طبع أفريقية بالطابع الغربى بوساطة السياسة التي أفسدت روح الرأسمالية الخالصة أو طبعها بطابع غير غربى بوساطة الافكار الثورية ذات الطابع السوفييتي ومعظم المثقفين الذين يذهبون الى أفريقية اليوم مثل الاساتذة والموظفين الاداريين وكبار مراسل الصحافة العالمية والسياسيين والكتاب والعلماء لم يعودوا يعبرون أفريقية سيرا على أقدامهم كما كان الحال منذ خمسين عاما وذلك ما عدا قلة قليلة منهم وهم بذلك يتصلون اتصالا سهلا بالمظاهر الملموسة للاحداث المضطربة التي تقع في المدن وأماكن التجمع الكثيرة وهم يحكمون ويحللون بدقة لا يرقى اليها الشك ولكنهم يمرون سريعا على حقائق أفريقية الغريبة التي يملها أناس مبعضون ما زالوا في حالتهم البدائية بالرغم من المضايقات الكثيرة التي بدأت تغمرهم . . وبذلك يفشل هؤلاء المثقفون في تقدير الحقائق الانسانية الخاصة بأفريقية الاخرى . . أفريقية مجهولة ولكنها حقيقية واقعة .

وبجانب هؤلاء لا نجد سوى التجار ذوى الامكانيات القليلة والمعنوية الضعيفة والموظفين الصغار ذوى الاستعداد العقلى الضعيف ورجال الارسلات الذين لا يعبثون كثيرا بالايمان الذي يملونونه . وما أريد قوله هو أن هؤلاء

المُتصلين اتصالاً وثيقاً بأفريقية الإنسانية ليس لديهم المقدرة الكافية على الدراسة والتعلم ٠٠ وهؤلاء الذين يملكون هذه المقدرة ليس لهم اتصال بأفريقية ومما لا شك فيه أن المرء يجد السمات الحقيقية لأفريقية لدى هؤلاء السكان القبلين الذين مازالوا يعيشون على الفطرة ٠٠ وهذه المظاهر لا تمثل كما يعتقد الكثيرون في بعض الأفريقيين من الطبقة الراقية الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الأوروبية والأفريقية لأن هؤلاء الناس ليس لهم جذور عميقة في ثقافتهم الأفريقية الخاصة مثل ما لهم في الثقافة التي حصلوا عليها .

انني أخشى ان هؤلاء الأفريقيين الذين يشبهون السراب الذين يتحكمون في الادب والسياسة سوف يكون لهم تأثير مدمر على المصير الإنساني لأفريقية الحقيقية لانهم فقط أصبحوا بصيرتهم كبشر ان أفريقية التي نراها كل يوم في الصحافة والأدب ليست هي أفريقية ذات الحضارة المسيحية وليست هي أفريقية الجديرة بسياسة الإنسان وأنا مقتنع أنه اذا فشلت القوتان المتصارعتان في العالم في معرفة الحقيقة فسوف تقع اضطرابات في أفريقية الحقيقية بين الشعوب التي تسكنها .

ومع ذلك فلن تستطيع القول أن الثورة التي تبدو وشيكة الوقوع في أفريقية هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الاضطراب وعلى كل حال فإن الثورة في أفريقية كانت ضرورية مثلها في ذلك مثل الثورة العالمية التي لم تمنع قيامها الحربان الماضيتان اللتان لم تستطع أفريقية تجنب الاشتراك فيهما ٠٠ والاشكال غير الموحدة لهذه الثورة والآثار المتوقعة سلفا التي أوجدت هذه الاشكال وفقدان الانسجام بين الحركات الثورية المختلفة هذه هي النتائج المباشرة والمنطقية للاضطرابات الهائلة الناتجة عن هذه الاضطرابات التي تراها السياسات المصطنعة ومصالح عصرنا المادية .

عندما أقول أفريقية الإنسانية فانني لا أشير فقط الى الجنس الزنجي بل الى أعضاء كل الاجناس المقيمة حالياً في أفريقية وكثير منهم ولد وتعلم هناك ومصيرهم يجب أن يتحدد مع المصالح المشتركة للاجناس الاصلية في مصير أفريقي واحد ولكن من الطبيعي أن أفترض أولاً أن الجنس الاسود الجدير بالاعجاب كما كان بائساً في الماضي وكما هو كذلك في الحاضر فسيظل بائساً في المستقبل وسط قارة خالية من الإنسانية .

ودعني الآن أقص عليك صورا من هذا الاضطراب الذي يخفي الوجه الحقيقي لأفريقية والعامل المشترك بين هذه الصور هو أنها في تطورها ونتائجها العملية ليست سوى ادلة صارخة على اخطاء سياسات معينة وعلى التناقض العميق في معرفة حقائق أفريقية معينة ولكن هذه السياسات لا تتغير كما أن أحدا لا يهتم بتعمق معرفته بالحقائق .

هذه السلبية التي تراقب بها هيئة الامم المتحدة الحرب المكشوفة المستمرة ضد الزنوج في اتحاد جنوب أفريقية وهذه المناقشات عن سير الحوادث في أفريقية التي لا يمكن تصديقها والتي تستمر في جمعية الدولوماسين والسياسيين الذين يمثلون الحكومات أكثر من تمثيلهم للشعوب وهذه اللعبة القذيفة التي تدور في نفس الجمعية العامة لتحديد مصير

أفريقية الانساني بوساطة المصالح السياسية للشيعوية التي لا نقل استعمارية عن الغرب وان كان لها كل مساويء الغرب دون أى حسنة من حسناته ومصالح الرأسمالية الفاتمة على أنظمة ديمقراطية اسطورية والتي فى بعض الاوقات لاتقل شرا واثما عن الشيوعية السوفييتية والصراع القاتل ضد الماو ماو واللوائح التي ما زالت تفرض وتجد من يدافع عنها لتخفى نظم العمل الاجبارى الذى يعتبر فى بعض حالاته أسوا من العبودية والتأييد غير الانساني الذى تضيفه حكومات الديمقراطيات الغربية الكبرى التي تعتبر نفسها المدافعة عن حقوق الانسان وكرامه الفرد على سياسه الديكتاتور سالازار فى أفريقية والتي يستنكرها ، ليس الديمقراطيون البرتغاليون ، فحسب بل مشاعر الاخاء الانساني التقليديه لدى ٨٠ ٪ من الشعب البرتغالى الذى يعارض النظام، والبراكين التي تغل في كينيا وانحاد وسط أفريقية وفى الامم حديثة التكوين . كل هذه الأمثلة هى الحقائق الصارخة والتعبير الحى عن التهديد الموجه ضد المستقبل القريب للشعوب كلها من جميع الاجناس التي تسكن أفريقية ، وبدرجة أقل ضد العالم كله

وفى نطاق الحقائق السابقة ، تكمن اليوم وغدا مشكلات أفريقية البرتغالية .

ولأوضح الآن نقطة واحدة . ان الشعب البرتغالى يرح تحت نير دكتاتورية غاشمة منذ ثلاثين عاما ، كأداة لقوة طاغية تؤيده سلطة حاكمة غاشمة ، فى الثروات والامتيازات ، حكمت البرتغال وكأنها جيش احتلال أجنبى . لقد عزلت الشعب . عزلت ممثليه الشرعيين وقادة الفكر والعمل البرتغاليين عن كل المشكلات وفرضت بالقوة اتجاهاتها وآراءها وقد حدث هذا كله خلال الثلاثين سنة الاخيرة تحقيقا للرغبات الشخصية للرئيس وارضاء لاهواء الطغيان الذى يمثلته حدث هذا كله فى البرتغال نفسيا وفيما وراء البحار . وأصبح البرتغاليون الذين يعيشون فى الوطن اصيل أو فى أفريقية البرتغالية وقد انحطوا الى مستوى الاهالى الاصليين الذين لا يفعلون شيئا الا دفع الضرائب واطاعة أوامر البوليس . ولذلك فمن الخطأ الانتساب الى البرتغال بما ترضه من شعب وممثلين ومسئولية المشكلات الحاضرة التي تسبب الخجل والعار للسياسات والادارة التي تسيروها وتعدها يقع الجزء الاكبر منها على عاتق حكومات بعض القوى الديمقراطية التي شجعت واعلنت اغتباطها باستمرار الديكتاتور البرتغالى ونظامه الاستبدادى . بالرغم من أن هذه الحكومات تحارب بعض اشكال الديمقراطية .

وحين أكتب ذلك اعتقد اننى أعكس وجهة نظر الديمقراطية البرتغالية بشأن المشكلات الافريقية الحاضرة والمستقبله اننى اتهم سياسة سالازار بانها ضد البرتغال وضد مشاعر ومبادئ الشعب البرتغالى وأنا أؤكد أن هدف الديمقراطية البرتغالية لا القضاء على سياسة سالازار فحسب ولكنها تقود تصرفات البرتغال فى أفريقية الى رحاب الكرامة الانسانية وقد أثبتت الديمقراطية البرتغالية ونعنى بها البرتغال من خلال تجربتها الطويلة كمشيده للأمم أن لديها الادارة والمقدرة اذا منحت الحرية الكافية على حل المشكلات الخطيرة التي أوجدتها الديكتاتورية المستقرة منذ امد طويل وعلى قيادة الشعوب التي تسكن مستعمراتها فيما وراء البحار الى المصير الانساني .

وأثناء محاولة الوفاء برسالتها في أفريقية سقطت البرتغال صريعة
غدر وخيانة دكتاتورية نازية فاشستية وهي عاجزة عن تحرير نفسها
من الاضطهاد بسبب المساعدة التي تمد بها القوى الديمقراطية الكبيرة
الحكومة الحاضرة .

وقد طبق سالازار في الافاليم البرتغالية بأفريقية أساليب العهر
غسها التي يستخدمها في الوطن الام ليعرض ما يسمى بـ « سلام
سالازار » وما يسمى بـ « نظام سالازار » الذي هلت له دعايته كثيرا .
ومثل هذا السلام والنظام لا يعرفهما الا من في القبور . فمن جهة تضغط
قوة قاسية على الرأي العام وتجبره على كتمان آلامه ومن وجهة أخرى فان
محاربة التقدم والمعرفة التي أصبحت ديدن الحكومة قد دلت على انحطاط
واجب الطاعة المفروض على المواطنين نحو الحكومة الى سلبية الحيوانات
المنزلية . وقد خلقت هذه الوسائل التي ينفذها البوليس والرقابة ضد
المواطنين في الوطن الأم حالة من الثورة المكثومة تضاعف فيها البؤس
التزايد الذي يزرع تحت الأغلبية والغنى المتزايد الذي يفسد على الطبقة
الحاكمة المستبدة وهذه الثورة يحبسها في الافواه الخوف الذي يعبر
المرض الذي أصابت به الديكتاتورية الناس ولقد توقف العمل على رفع
مستوى الاهالي في أقاليم ما وراء البحار وسمح لاسوأ أشكال العمل
الاجباري بالظهور وحملت أحسن العناصر الانسانية على الهجرة . وفضلت
الديكتاتورية نظاما اداريا شريرا ظهرت آثاره الاجرامية في استغلال
القوة العاملة الوطنية . وهذه الحالة السيئة معروفة في داخل الوطن وفي
العالم كله وقد حاولت بصفتي المفتش السامي لما وراء البحار ونائب
انجولا وكائر برتغالي ضد هذه الظروف أن أبصر الرأي العام البرتغالي
حتى تتوقف هذه الاحوال ونعود بأسرع ما يمكن الى سياسة أفريقية
تعتبر برتغالية حقيقية ولكن التأييد الذي يناله نظام سالازار من
الديمقراطيات الكبيرة لم يسمح لنا بأن نفعل شيئا .

ولذلك فان أفريقية البرتغالية اليوم هي شيء مضاد لآمال واردة
وروح نمائين في المائة من مجموع الشعب البرتغالي انها مجموعة من
المستعمرات على الطراز القديم تحتلها وتستغلها قلة سياسية ورأسمالية
مستبدة بكل معاني الكلمة، ومن هذا الموقف تنبت كل الصعاب التي تقف في
طريق التطور الطبيعي والمنطقي لأفريقية البرتغالية نحو مصير انساني وهو
المصير والسياسة السليمة الوحيدة التي يستطيع المرء أن يتمناها لأفريقية
وأنا أعتقد جازما اننا سنسير على هذا الطريق اذا عادت البرتغال الى
سياستها القديمة التي اتبعتها في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن
والتي دعمتها تجارب أربعة قرون من الاتصال بالسكان الافريقيين والتي
أظهرت اتجاه البرتغال لان تعيش في وحدة روحية ومالية مع السكان من
الاجناس الاخرى ولم تقف في وجهها دكتاتورية سالازار وعصابته من
الانتهازيين .

وكلمة الاستعمار أصبحت اليوم موضع اتهام الكثيرين . وهي
بمعانيها المختلفة التي تتضمن الاستكشاف والاحتلال بالقوة المسلحة
والطمع السياسي والاقتصادي وبمعناها العضوى الآن الذي يهدف الى

تحقيق الحرية للنسب هذه الكلمة بأخطائها وأنامها الكثيرة لها لحظات من العظمة ، العظمة بأبطالها وقديسيها وشهادتها .. وقبل أن نوجه الاتهامات للاستعمار يجب أن نسأل أنفسنا سؤالين - الأول هو هل كان يمكن للاستعمار أن يوجد بشكل آخر في عصره الذهبي وان يعطى آداب وروح العصر ؟ والثاني هل كان يمكن لشعوب أفريقية أن تستمر في الحياة اذا كانت قد تركت وحدها أمام عوامل الفناء التي كانت تهدد قبل تدخل الاوروبيين بزمان طويل الجنس الزنجي وأهم العوامل هي الاسترقاق والحروب القبلية وأعمال السحر والشعوذة وأكل لحوم البشر ؛ فضلا عن ذلك فانه من الاستعمار بكل أخطائه وانامه نشأت الشعوب التي حصلت اليوم في أفريقية على استقلالها أو هي في الطريق الى الاستقلال .

وقد حدث الانفصال من مرحلة المعنى البطولي البربري القديم للاستعمار الى مرحلة المعنى العضوي المعاصرة حين ألغى الرق وفي مجال هذا المعنى الجديد للاستعمار بدأت البرتغال بتاريخها الطويل وحبرتها تكبيرة في أفريقية التي نفوق خبرة وتاريخ تلك الدول التي ظهرت عند تقسيم القارة وعلى الرغم من الصعاب السياسية والاقتصادية الكثيرة بدأت سياسه لرفع مستوى الشعوب الواقعة فيما وراء البحار وتحقيق استوائهم تدريجيا وقد ظهرت هذه السياسه في مجال القانون والادارة والانراف الحكومى بشكل أقل مما ظهرت به في مجال العلاقات والصلات بين البرتغاليين وأهل المستعمرات وقد بدأ الزواج يظهرون في المدارس البوابة والجامعات في كوينيرا ولشبونة وعين أحد الزواج حاكما على غينيا البرتغالية ... وهذه هي بداية تكوين طبقة ممتازة من الزواج وبداية استعدادها للتدخل في الحياة السياسية والادارية للأقاليم .. تدخلها كبرتغاليين لا يعرض طريقهم فروق قانونية أو أدبية .. وهذا أيضا صورة لمجتمع المستقبل الحالى من مشكلات التفرقة العنصرية .. وهذه هي السياسة التي خلقت البرازيل وقادتها نحو الاستقلال بنض النظر عن فروق الزمان والمكان واذا كانت البرتغال سينقصها المصادر المالية اللازمة لتنفيذ التطور الاقتصادى بأقاليمها الافريقية في الحال والذي يجب أن يصحب التطور السياسى والاجتماعى ذلك النقص الذى يظهره ما يقوم به الاحتلال الاقتصادى للقوى الاخرى في أفريقية فان ما يعرض عن ذلك هي تلك العلاقات الانسانية التي نشأت عن البرتغاليين الافريقيين .

والسياسه البرتغالية التقليدية في أفريقية والتي تبرر اقامتنا الطويلة هناك قد قلبتها دكتاتورية سالازار رأسا على عقب .. والمشكلات التي نجمت عن هذا الانقلاب والعودة الى السياسات الاستعمارية التي سبق أن تعرضت لاتهام البرتغال قبل أن يتهمها العالم كل هذا واكرر ذلك مرة أخرى تقع مسئوليته على رأس الديكتاتور وعصابته وليس على رأس البرتغال .

وعلى كل حال لا يعنى ابعاد كل هذه المسئوليات ان الديمقراطية البرتغالية لا تعرف مدى خطورة هذه المشكلات ومدى توغلها في العالم السياسى والمبادئ المعنوية وحقوق الشعوب ومستقبل أفريقية .. على

العكس نحاول الديمقراطية البرتغالية أن نقدر حقيقة هذه المشكلات وأن نجد لها الحلول في حدود الامكانيات التي تملكها .

وما سوف يجذب انتباه الديمقراطية في أفريقية البرتغالية هو المشكلات العديدة التي تنشأ عن سياسة مبنية على القهر والضغط . . . سياسة لا تفيد الا في الدعاية وفي التمويه والكذب ، ولكنها غير انسانية وقد غيرت هذه المشكلات التعبير الأفريقي التقليدي وأعطت أفريقية البرتغالية الوجه الزائف الذي يبدو منها الآن .

وبمجرد أن تحل هذه المشكلات الأساسية التي أوجدها الدكتاتور وبمجرد أن تتحرر البلاد وتصبح ممارسة المهام الديمقراطية حرة لا قيد عليها فإن برنامجا جديدا للعمل سوف يفرض نفسه على أفريقية فمن جهة سوف تصحح الأخطاء والآثام التي سببها النظام القديم وسوف تبدأ من جديد مشروعات التنمية الاقتصادية والادبية والسياسية ورفع مستوى السكان الاصليين والمستوطنين الدائمين ومن جهة أخرى سوف نهتم بقيادة أفريقية البرتغالية في طريق الحكم الذاتي وتكوين اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى بين الدول المتحدثة بالبرتغالية ذلك الاتحاد الذى سيكون أكثر الاتحادات طبيعية وانسانية .

ويبدو لى أن البرنامج السابق هو الوحيد الذى يتلاءم مع المصالح الادبية والسياسية والروحية والاقتصادية للبرتغال كأمة حرة تحتل مكانها بين مجموعة الدول الحرة كما يتلاءم أيضا مع مصالح الأفريقيين والمستوطنين في أفريقية البرتغالية الذين لا يمكن الآن الاضرار بمصائرهم أو معارضتها دون أن يحدث لهم جميعا بل لأفريقية نفسها ضرر جسيم .

ان افريقيا اثنتى تهب الآن نبي ثورة عارمة لتخرج من ظلام الجهل والنسيان أفريقية تحتاج في قباداتها الى العواطف وليس الى المبادئ . . الى نبضات الثورة وليس الى تقدير احتمالات الثورة وفى وسط لعبة العواطف هذه لعبة المصالح المشكوك فيها أعلم أنه سيكون هناك هؤلاء الذين سيريدون - مخلصين أو غير مخلصين - برنامجا اصلاحيا أصيلا دون أن ينظروا لحظة ليتساءلوا عن مدى امكان تنفيذ خططهم الاصلاحية . وهؤلاء الناس الذين استقوا معلوماتهم عن أفريقية من مصادر سيئة أو من مصادر نظرية بحيث أن أفريقية التي يتصورونها في مخيلتهم لم توجد بعد وآخرون غيرهم يعرفون معلومات جيدة عن أفريقية ولكنهم شركاء فى سياسات توسعية سوف ينصحون بالاستقلال الكامل لكسب المناطق الافريقية التي مازالت تحت الوصاية وهو الاصطلاح الذى تطلقه الامم المتحدة على الدول غير المستقلة دون أن يعبروا بشيء الا بمبدأ حق جميع الشعوب على ظهر الارض فى الحرية وانى لأظن أن أى شخص يعرف أفريقية الانسانية بأقسامها القبلية السياسية وميراثها فى المنازعات والمعارك القبلية والمشكلات الناجمة من عدم أهليتها لممارسة المهام الموكولة اليها سوف يقولون أن هذا الاستقلال التام لن يصبح ممكنا قبل أن تعد الشروط اللازمة للحكم الذاتى . . ولولا ذلك لتضاعفت المتاعب التى يعانىها الجنس الزنجى كما سيزداد انتهاك حقوق الاجناس البشرية الاخرى

التي دعمت نفسها في القارة الكبيرة ولكن الى من يمكننا أن نعهد بهذا وبعضها جرب بالفعل وقد ثبت أن بعض هذه الحلول تخدم مصالح القوتين الكبريتين المتنازعتين في العالم أكثر مما تخدم مصالح الشعب الأفريقي نفسه ؟ إذ أن كل ماستحدثته من تأثير هو إحلال إحدى السلطتين مكان الأخرى ولا شيء يدل على أن هاتين القوتين سوف يكونان أكثر قدرة على إعداد الأفريقيين للحكم الذاتي من القوى التي ظلت هناك منذ وقت طويل إن الاستعمار التقليدي هو المسئول عن الأخطاء والآثام التي يهاجم من أجلها اليوم حين تثار الشعوب التي كانت موضع إستغلاله ذات يوم . ولكنه قد اكتسب أيضا خبرة ومعرفة لا يمكن تعويضها إلا بعد مضي وقت طويل ونزف كثير من الدماء والعرق والدموع وبما أننا متأكدون أن الاستعمار القديم لا يستطيع أن يستمر بعد ذلك وإنه توجد مبادئ جديدة وروح جديدة ونظرية جديدة عن العلاقات السياسية بين الناس ، وحيث أننا نقدر أنه بتطوير المصالح غير المتعلقة وليس بالثورة تستطيع أفريقية أن تقاد الى مصيرها الانساني فيجب ألا يكون هناك شك في أن الأمم الموجودة اليوم في أفريقية والتي لها ماضي هناك وتجربة هي التي تقدم أحسن ضمان لأعداد شعوب أفريقية للحكم الذاتي .

ولقد ظلت البرتغال في أفريقية مدة أربعة قرون حتى الآن ، ومثل هذه الإقامة الطويلة التي تعتبر أطول إقامة في كل أنحاء القارة الأفريقية والتي مكنتها دولة توقفت عن أن تصبح خلال القرون الثلاثة الماضية سلطة اقتصادية وعسكرية هذه الإقامة لم تكن لتستمر دون أن توجد القدرة على الحياة مع الاجناس الأخرى ودون المعرفة العميقة بهذه الاجناس .

ولا أحد اليوم من سكان المستعمرات البرتغالية في أفريقية في مركز يسمح له بالمطالبة بالاستقلال السياسي في الحال دون أن يتعرض للمأساة التالية - العودة الى البربرية مع القضاء على أعضاء الاجناس الأخرى التي تعيش هناك وذبحهم أو ابتلاعهم في الحال بوساطة واحدة من القوى التي تطلع اليوم الى مراكز جديدة في القارة . وطبعاً ليس في صالح الشعوب الأفريقية أي حل من تلك الحلول وعلى كل حال فإن مثل ذلك الابتلاع قد يخدم مصالح قوة أخرى والحل المؤكد الحل الذي يقسم اعظم الضمانات الانسانية هو الذي يضمن وضع العراقيل في الطريق الذي تريد البرتغال الحرة أن تتبعية لتنفيذ مهمتها في تحرير أقاليمها وإقامة مجتمع متحد حينئذ سوف يصبح هو النتيجة الطبيعية لجوار حياة مشتركة استمرت أربعة قرون حتى الآن .

اتحاد جنوب أفريقيا

يبدو جنوب افريقيه كما لو كان منعزلا وهو فابع فى موقعه بضرف
القاره ومدنه الكبيره مثل جوهانسبرج ودربان وكابيتاون ومناجمه الغنيه
وحداثه الجميله ومزارعه البديعه تجعل من اتحاد جنوب افريقيه اقرب
البلاد الافريقيه الى الغرب كما يبدو أنها تحميه من امواج الازمات التى
تتدفق قادمة من الشمال ولكن الحوادث الاخيره قد بينت أن الاتحاد هوأرض
الغضب الاعمى والحزن وسكانه العشرة ملايين من السود واثلاثة الملايين
من البيض والمليون من الملونين والنصف مليون من الآسيويين يعلمون
جميعا أن مشكلات جنوب افريقيه تحل اليوم عن طريق الحزم ولكنها قد
تحل غدا عن طريق وسائل أخرى أكثر حزما ٠٠ والكثيرون يخشون أن
يصبح من المستحيل أن يسود السلام الاتحاد ٠

ان ايجاد حلول لمشكلات جنوب افريقيه هذه المشكلات التى تمتد
جذورها لأكثر من ثلاثة قرون مضت هي تاريخ الاستعمار الابيض هناك ،
لن يكون سهلا ولم يستطع المسؤولون فى لندن « قبل أن يخرج الاتحاد
من الكومنولث » ان يفعلوا شيئا لتهدئة المشكلات العنصرية التى تكمن
فى أعماق ماساة جنوب افريقيه ولكن من المحتمل أن تؤدى الإجراءات شبه
الرسمية مثل مقاطعة بضائع الاتحاد والتهديد بوقف استثمار روهوس
الاموال الاجنبية هناك الى التأثير على السياسة العنصرية الرسمية ومن
الواضح انه لن يكون هناك حل سهل لمشكلات الاتحاد المعاصرة على حين
ترفض الاغلبية غير الاوربية بشدة قبول سياسة التمييز العنصرى وفى
الوقت نفسه تبدو الاقلية البيضاء مصممة على عدم السماح للافريقيين
أن يصبحوا مواطنين ذوى حقوق متساويه وفى أماكن أخرى من افريقيه
يبدو هناك أمل فى التقريب بين الطرفين وعقد صلح بينهما وفى افريقيه
البرتغالية قد يبدو هذا الامل بعيدا ولكن اتحاد جنوب افريقيه يبدو
كأرض مخيفه لا يمكن أن يتم فيها هذا الصلح والتقارب الا بمزيد من
المآسى والدماء ٠

وحين نقرأ المقالات الآتية ستبدو لنا طبيعة الموقف المحتم الفاسى
واضح عليه ٠

وكاتب المقال الاول ورث فيرست وهو صحفى وكاتب سياسى وأحد
زعماء المؤتمر الوطنى لجنوب افريقيه أما م. د. سى دى وسميل الذى كتب
المقال الثانى فهو وزير شئون البانتو (الافريقيين) فى حكومة الاتحاد.
وأخيرا يكتب المقال الثالث رونالد سيجال الروائى والصحفى ومنشئ
ورئيس تحرير صحيفة جنوب افريقيه - يصدرها الآن من المنفى خارج
الاتحاد - وهى واحدة من أكثر الصحف الافريقيه تأثيرا ٠

جنوب افريقية اليوم

بقلم
ووت فيرست

إذا كنتم قد واجهتم مشكلانا نفسها بصرفكم كما نتصرف نحن الآن - هذه هي الحجة التي يرددها البيض في اتحاد جنوب افريقية دفاعا عن سياسية بلدهم ولقد جعلهم التاكيد من أن بلدهم أصبحت محل سخط العالم حساسين ذوى طبع حادة . وإعلانات حقوق الانسان التي تنادى بالفرص المتساوية للجميع وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقيات المتتابعة التي عقدها منظمة العمل الدولية كل هذا عظيم جدا ويمكن أن يطبق في بلاد أخرى . ولكن ليس في جنوب افريقية لان هناك في الطرف الجنوبي من القارة يوجد مجتمع متعدد العناصر مجتمع معقد تجتاز فيه المدنية الغربية اختبارا عصيبا .

وأفريقية الجنوبية تعتبر نفسها هي المنار الذي يرشد الى طريق المحافظة الدائم على السيادة البيضاء فوق القارة . وقد أنت حكومات وذخبت أخرى وتشكلت أحزاب ثم حلت ولكن سياسة السيطرة البيضاء بد ظلت ثابتة لم تتغير ان أعضاء حكومة الوطنيين الحالية هم أكثر المسدافعين عن السيادة البيضاء نظرا وقد بدأ وضع أسس سياستها قبل سنة ١٩٤٨ بكثير حين تشكلت الحكومة تحت رئاسة مالان . والسياسة الرسمية التي تحكم العلاقات بين الجماعة المسيطرة المكونة من ثلاثة ملايين أبيض وبين الاغلبية الافريقية التي تبلغ عشرة ملايين هذه السياسة تسمى اليوم أبارثيد ولكن أطلق عليها من قبل وفي فترات مختلفة أسماء التفرقة و « الوصاية » وصيانة الحضارة البيضاء والتطور المقسم أو الموزع وسواء أكانت تسمى التفرقة أو الوصاية وسواء أكان ذلك في أيام حكومة سمطس أو في عهد حكومة الوطنيين الحالية فإن الجميع ينكرون وجود صفة أو مبدأ العنصرية في هذه السياسة العامة .

والقول بأن الرجل الابيض هو المسيطر هناك أمر لاشك فيه ولكن ذلك يرجع - كما يدعى البيض - الى أنه متمدين والى أنه اسمى من غيره وليس الى أنه أبيض اللون . وقد نشأ على مر الزمان تراث شعبي من الاساطير والاكاذيب لتسويغ التفرقة العنصرية وتختلف الحكايات باختلاف الرواة والمستمعين .

فهنالك مثلا ادعاءات البيض انهم قد وصلوا الى الطرف الجنوبي للبلاد في الوقت الذي عبر فيه المهاجرون الناطقون بلغة البانتو الذين حضروا من أواسط افريقية ليمبوبر عند الحدود الشمالية للاتحاد وهذا

ادعاء يبدو عاما نرى نطز أأء مملئ الانأاء أمام الأعمفه العامه للام المتأءة . . وهناك ادعاء آأر بأن النملفف العنصرى هو أمر من الله وان النعرفه بفن الاأناس فء ذأرت فى النوراة . . وهنساك ادعاء فقول ان الأفرفففن لم فقدموا شفئا للمأنة وان الأفرفففن - سواء فى الانأاء أو فى العارة كلها - لفس لهم تأرفف بل عاشروا فى أالة وآشفه وهناك من فقولون ان الأفرفففن مآنئون عن البفف من نواح عأءة فصفب فضاأها بل ان عملفة التأفففل فء تضاعفت فى عهد أأومه الوطنففن الأألفة فملا منعت الأأومه تأرفس أنأور فى المناهج الأراسفة لانها فآضمن الأأفف عن وأةة الأأنس البشرى . . كما اقأمت الأأومه لوائع النعرفة العنصرفه فى عملفات نقل الدم وذلأ آفف لا فنفأ أفة رجل أبفف بزم مأأوء من أفرففى . . . بل لفء منع الأطباء المسوء من فشرف أأساد البفف .

ان أأابات أونان سوفف الأفالفة فبءو باهنة بفباب المواقف الموجودة فى أونوب أفرففة . . . وفء قفل بفق أن أفة الانأاء فقوم على السأرففه المرة وذلأ على الرغم من أن الاساطفر للشعبفه السى فكون هذا العنصر لا فآو فمفعها من الرفقه وان كان م معظمها فشرآ فى القول بأن الأفرففى فآألف ومنأط وان المأنة سوف فآأطم اذا انضم الى مآآمعهها كشأص مساو للابفف .

وهذا الادعاء ففه نفطنا ضعف : الأولى هى أنه اذا كان الأفرفففون منأطفن بالوراة فلم فكن هناك فاع اذن لاصءار الفشرففات الفى فبففم فذلأ والمأموعات الفانونفة فى أونوب أفرففة ملفة بالوائع الفى فآصر شغل الأعمال الفنفه على البفف وفء أففف قسم آاص الى فظام ففلم البانؤ (الأفرفففن) فهدف إلى الا فأء الأفرفففون مكانا فى المآآمع الأوربى فوق مسؤوى أشكال مفعنة من العمل كما قال رؤفس الوزراء ففرورء . كما استمرت الأهود لفأوفل عءء من عمل المصانع الراففن الى الأفة القبلفة من أءفء .

ونقطة الضعف الفافه فى هذا الادعاء الذى فقول ان المأنة سوف فآأطم اذا قبل الأفرففى ففها على فءم المساواة مع الابفف هى أنه ففترض ان الأوربى لافه بعض الصفاف الآاصه والمواهب الفى فآفل منه فمفأنا بالطفب اما الأفرففى فلا فمكنه أن فآآرب من المأنة آفف بعء أأفال من الأفة فى ظل المأنة .

وفء أنبفآ الفآربه الأفرففة فى الانأاء ان الفرصة لم ففسع بل فء انأمشف . وبعء ان كان آق الانأاب مكفولا للأفرفففن فى الماضى أأء فففق آفف اصبأ مقصورا على آق الفصوف فقف ثم فضاق شفئا فففشا فففى الفى فماف فى الفافه . وانها لففففة مرة آفففها رسالة البفف الأأزارفة فى أونوب أفرففة أن فظل الأفرفففون بعء ٣٠٠ عام فآأرففن الى أرة أنه فآبب ابعاأم عن الاشتراك فى الأأارة آفف لا ففسءوها .

والعنصرفة كانت ومازالآ عاملا رؤفسفا فى وسفلة فرض السفطرة فى الانأاء وفء وضعت هذه العنصرفة وزرآألف الأفرففى على عاتقه وفء وضع

حل المشكلة العنصرية في أول الأمر على أساس التخفيف من الكراهية العنصرية تدريجياً خلال فترة ممتدة من الزمان تكون من الطول بحيث تكفي لتحضير البدائل وإعادة تعليم المتدينين في سماحة وصبر . . وقد جذب هذا الحل الانبعاث بعيداً عن المشكلة الرئيسية . . ذلك أن العنصرية قد فرضت طبيعة السيطرة والاستغلال واستخدمت البيضاء المناهضة من اللون لأكساب وسائل السيطرة الغموض . . وحيث تعمل الامتيازات لتكون موافقة لآلونها فإنها تتدعم على هذا الأساس ولا يصبح من السهل ازلتها أو الغاؤها وحيث تتمكن البشرة البيضاء من أن تصبح المؤهلات اللازمة للحصول على الامتيازات بحيث تتمكن البيض من الاستئثار باليمن والوظائف الممتازة وتمنحهم الحق في احتكار التمييز السياسي والفرص التجارية فإن ربع انسكان فقط يمكن السيطرة عليهم ليروا ان المحافظة على « الحضارة البيضاء » أو « السيطرة البيضاء » شرط لبقائها واستمرار رفاهيتها .

وجود عديد من المجموعات اجنسية في الاتحاد قد مكن جنوبي افريقية من الادعاء ان موقفها فريد في ذاته ولا يجب مقارنتها بغيرها من الدول وفي الحقيقة تعتبر مشكلاتها من نوع المشكلات التي تعانيها دولة تتطور بسرعة في الميدان الصناعي مع ما يصاحب ذلك من حاجة ماسة الى قوة عمل ضخمة تؤخذ من الارض والعمل الزراعي وتوجه الى العمل المجاور وجنوب افريقية ليست هي الدولة الوحيدة التي عانت هذه المشكلات فقد كان لها نظائرها في بلاد كثيرة بينها من كان يوجد بها ذلك الخليط من السكان بذكر أوليفر كوكس في كتابه « الطبقات والجنس » « في الحقيقة كان على الطبقة المتوسطة البيضاء في أول عهد انزاسمالية ان تتحمل الاعباء وتقاسي مثلما يقاسي اليوم كثير من الملونين ويقول انه لتسويغ هذه المعاملة كانوا يزعمون ان العمال غير موهوبين بالطبيعة ومتخلفون وعلى ذلك فهم يستحقون حالتهم تلك » .

وقوانين المناطق المغلقة التي كانت ترغب الفلاحين على العمل في مصانع انجلترا في بدء قيام الصناعة بها تشبه نظام المعازل الموجود بالاتحاد . . تلك المعازل التي تبلغ مساحتها ٩٠٪ من مساحة الاتحاد ومع ذلك يعيش عليها ٧٠ ٪ من عدد السكان والفقر المدقع بالاضافة الى الضرائب الثقيلة يرغم الافريقين على العمل في مؤسسات البيض وقوانين التشرد التي صدرت في انجلترا خلال الثورة الصناعية كانت تعتبر التعطل اهانة والكسل خطيئة وكان الغرض من تعليم الفقراء ليس الثقافة وانما تعليمهم العمل والهناء وذلك بغرض حماية للنظام في المجتمع الذي كان يحقر الفقراء ويعتبر استقلالهم تهديدا لطبيعته الاصلية .

وقد دخلت جنوب افريقية ميدان الصناعة منذ جيل مضى فقط وبعد الدول القديمة المتقدمة بكثير . . دخلت في فترة كانت دروس التاريخ فيها قد عرفت تماما وثبت ان السياسات المشابهة لسياسة جنوب افريقية سياسات قاسية مدمرة ولكن العنصرية قد أعمتهم عن رؤية الحالات المشابهة ودراسة الأمثلة مما لم يؤد فقط الى تحويل الانتباه

عن التكوين الاساسى لاقتصاد جنوب أفريقية ولكن الى اخفاء مدى عنف الاستغلال والمعدل المرتفع الذى وصلت اليه الثروة بغض النظر عن الرخاء الانسانى

الوقائع تنطبق على جدار جنوب أفريقية الشمالى أى على اتحاد أفريقية الوسطى وعلى كل حال فقد وجد كل من الاتحادين مستعينا بالعنصرية المتعصبة والقوة الهوجاء انه من الضرورى تغيير وسائله وأشكاله متهربا هنا وهناك من ضغط رأى العام المستنير وكاسيا السياسات القديمة أقنعة زائفة جديدة ومحاولا اخماد معارضة الافريقين وغيرهم وايقاع الاضطراب فيها .

ولذلك فان سياسة اتحاد وسط افريقية التى تعتبر شبيهة بسياسة جنوب أفريقية الخاصة بالسيطرة البيضاء توصف بأنها سياسة « المشاركة » وانها مرحلة جديدة من العلامة العنصرية . وفى الاتحاد الذى تديره الحكومة به حكومة الوطنيين قد اضطرت تلك الحكومة برغم احتقارها وعدائها للرأى العام العالمى الى تقديم سياساتها العنصرية فى ضوء مقبول .

لقد قامت حكومة جنوب افريقية المكونة كلها من البيض بعدة محاولات أصابت النجاح بدرجات متفاوتة لتجديد البيت القديم . وإذا كانت تلك الحكومة قد استطاعت أن تؤثر على بعض الذين يعيشون فى الاتحاد فتقنعهم بأنها تسير الى الامام بدلا من الخلف فذلك يرجع بدرجة كبيرة الى أن فكرة السيادة البيضاء متأصلة فى البناء الاساسى لجنوب افريقية . . . وقد استغرقت احقبا كثيرة لتعمق لنفسها فيه .

ومنذ الايام الاولى لاتصال الافريقين بالبيض وأرضهم تنتزع منهم وقد اكتملت هذه العملية وأصبحت قانونية فى سنة ١٩١٣ حين صدر أول قانون للاراضى الذى خصص للملايين الافريقين مناطق صغيرة لا تكفى لهم أو لحيواناتهم . . . وسياسة الاتحاد الخاصة بالاراضى مرتبطة بسياسة الضرائب قد أصبحت المحور الذى يرغب رجال القبائل من الافريقين على الهجرة الى المدن للعمل بأجور منخفضة واتساع تعددين الذهب والماس والصناعات التعدينية الأخرى وكذلك تقدم الصناعة قد أدت الى الاسراع بالعملية ذلك انه طالما اسنمرا الافريقيون حياة المزارعين المستقرة فلا يمكن ارغامهم على الخدمة فى المناجم والصناعة وهجرة العمل قد أدت الى تدمير الزراعة الافريقية لان المعازل تخلو من الرجال الاشدهاء القادمين فى أوقات كثيرة فضلا على ان هذه الهجرة قد جعلت من الاجور نظاما ثابتا . والتعديل الذى أدخل على هذه العملية هو أن هؤلاء الرجال أصبحوا زارعين مقيمين ولكنهم يعملون على زيادة دخلهم بالعمل فى المناجم أو فى المسدن فترات متقطعة .

وتطور آخر أصاب السيادة البيضاء هو ادخال نظام العزل فى الحكومات المحلية فقانون المناطق المزدهمة الاول الذى قدمته حكومة سمطس سنة ١٩٢٣ ينص على مبدأ صاغته اللجنة ويقول « لا يسمح للافريقين بدخول المدن التى هى من صنع الرجل الابيض وحده الا اذا عمل فى خدمة الرجل الابيض . . . ويجب أن يرحل من هذه المدن فوراً حينما تنتهى هذه الخدمة » .

ومما يزيد من مرارة هذه التفرقة العنصرية ما نصبت عليه التشريعات المتوالية بعد ذلك ، فهي لا تسمح للأفريقي بأن يوجد في المدينة على حسب مشيئته وهي تحرمه التدريب الفني وتغلق في وجهه أبواب اكتساب المهارات الفنية ونقيم فوارق ضخمة بين أجور الاعمال الفنية وغيرها . . . وهي تقيد حرية الأفريقي في الحركة التي تعتبر عاملا حيويا في تدعيم حرية الأفريقي في البحث عن العمل المجزى وقد ورثت حكومة الوطنيين هذه المظاهر من التفرقة العنصرية ولكنها قامت بتنفيذها بقسوة ووحشية أكثر من أية حكومة مضت .

وقد أكسبت السنوات الطويلة التي فرضت خلالها اتفرقة العنصرية على الاغلبية العظمى من سكان الاتحاد أكسبت السيادة البيضاء منطلقا جديدا للمحافظة على نفسها ، ويسود الآن الخوف من الأفريقيين ، الخوف من انتقامهم ؛ الخوف من انقلابهم على مضطهديهم ، الخوف من انتقاص ما يسمى بالوطنية السوداء التي يجسب على البيض أن يحصنوا أنفسهم منها ، ووسيلة الحماية الوحيدة هي سياسة التفرقة العنصرية التقليدية نفسها . . . انها اللجوء الى العنف والقسوة للتفادي من الاحتكاكات التي يجب أن تنشأ بالضرورة في الاماكن التي تقيم بها أجناس متعددة .

والدواء الجديد الذي تعالج به حكومة الوطنيين مشكلة الأفريقيين يخفف مرارته ما يصرح به زعماءها من أنهم سيشرحون الأفريقيين على التطور بطرقهم الخاصة وهي النعمة التي تشبه النعمة التي يرددها البيض للأفريقيين في كل مكان من القارة من أنهم سيشرحونهم على التطور حتى يصلوا الى مرتبة الحكم الذاتي ان لم يكن الاستقلال الكامل .

وسياسة « البانتوسان » أو تشكيل أفريقيين لحكومات في مناطقهم ليست هي الاستجابة لمطالبة الأفريقيين بالمساواة والاشترك في ادارة البلاد بل هي محاولة لتبديد مطالب الأفريقيين وإيقاع الفرقة بينهم باختيار بعضهم وإرغامهم على قبول النظام الجديد وتغيير هذه الظروف التي سمحت بحكومة سياسية شفهوية .

ذلك أنه على الرغم من كل المصاعب التي وضعت في طريقهم فقد تقدم الأفريقيون ونهضوا ونسبة الأمية أقل في الاتحاد منها في أي مكان آخر في أفريقية الزنجية لأن (جنوب أفريقية) هو أكثر البلاد الصناعية في القارة تقدما كما أن نظمه التعليمية هي أقدم النظم وقد ازدادت مطامح العمال الأفريقيين وخاصة في الثلاثين سنة الأخيرة على الرغم من سوء مركزهم عن ذي قبل وخاصة فيما يتعلق بالثروة المنتجة واشتراكهم في إنتاجها وفيما يتعلق أيضا بارتفاع أجور البيض في الفترة نفسها وقد اكتسب الأفريقيون المهارات الفنية على الرغم من سياسة الاتحاد العنصرية ولكن اذا كانت السيادة البيضاء لها منافع وفوائد فان هذه الفوائد ليست في الحقيقة سوى ثمرة للتعبيرات الفنية في مجتمع يتحول نحو الصناعة .

وحتى هذا التقدم نجد أنه يمثل خطرا على تكوين جنوب أفريقية . فالعملية يجب أن تتكامل وتجمع والا فسوف يدمر معزل البيض التقليدي

وسوف يبدأ الافريقيون يغزو معازل البيض الاقتصادية ، وسوف ينول الامر الى غزو معازلهم السياسية فهل يمكن تغيير هذه العملية ؟ وهل يمكن الاستغناء عن الايدي العاملة السوداء العاملة الضرورية ؟ هذه هي المشكلة الحقيقية التي تعانيها حكومة البيض .

والحل الذي تقدمه حكومة ابيض لهذه المشكلة سهل وذلك اذا كشفنا عنه ستار الكلمات الزائفة الذي يخفي طبيعته الحقيقية ! فالمعازل الافريقية التقليدية سوف نصلح اوطان السود القومية وسوف تكون سبع ولايات في مجموعها لكل منها جهازها التمثيلي ومندوبها العام للمحافظة على الصلة بينها وبين العاصمة في بريتوريا والسفراء القبليين في المدن لابقاء العمال الافريقيين تحت التأثير والاشراف القبلي .

وقد اختيرت بعض اللجان للبحث عن الاساس النظري الذي نعام عليه هذه الولايات الخيالية في داخل دولة جنوب افريقية ولتضع نخطيط النطور الاجتماعي والاقتصادي لهذه الاوطان الخاصة .

ونتيجة لذلك ألغيت البقية الباقية من مظاهر تمثيل السود في البرلمان ومجلس الشيوخ وقطعت الخيوط التي كانت تربط الافريقيين بالوظائف السياسية العامة .

ومن الآن فصاعدا سوف يتولى الرؤساء الافريقيون والسلطات القبلية وممثلوهم في المدن والريف الاشراف على تنفيذ فوائين التفرقة العنصرية محافظة على حقوقهم القبلية القديمة كما يقولون ، وهذا ليس الا محاولة جديدة لتطوير وسائل الحكم غير المباشر انذى كان السبب في فشل الادارات الاستعمارية في أجزاء كثيرة من القارة .

والحكم الذاتي في مواطن الافريقيين الخاصة سيكون حسنا جدا اذا كان مقبولا من سكان هذه المناطق واذا كانت اقتصاديات هذه المناطق كافية . ولكن اتخاذ هذه المواطن في المعازل الافريقية التي أصبحت اليوم غاصة بالسكان ومتأخرة ومتخلفة لان مهمتها طوال مئات السنين كانت أن تظل كمخزن للايدي العاملة التي تحتاج اليها المراكز الصناعية التي على بعد مئات الاميال - اتخاذ هذه المغازل مواطن جديدة سيجعلها عاجزة عن البقاء مستقلة .

واللجنة التي انتدبتها حكومة الوطنيين لبحث المشكلة وظلت تعمل سنين عدة اقترحت تخصيص مبلغ ٢٩١ مليون جنيه لتنفق على تحسين المعازل خلال عشر سنوات . ولكن لم يحظ بالموافقة كل ما اقترحته خاصا بالاصلاحات الاجتماعية . وكل ماوافق البرلمان على انفاقه كل عام على المعازل هو مبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط بل ان هذا المبلغ لا ينفق كله

وتحويل المعازل الى اوطان تعتمد على نفسها لا يتضمن فقط اتفاق مبالغ طائلة من المال لن يقبل دافع الضرائب الابيض تحملها على الاطلاق كما ان الحكومة لن تطالبه بها خوفا من غضب النساخين بل انه يعني أيضا قلب الشكل الاقتصادي كله لاتحاد (جنوب افريقية) .

وفكرة « البانتوستان » أو « ولايات الافريقيين الخاصة » هذه ليست سوى حيلة شيطانية تهدف الى معاملة الافريقيين معاملة الاجانب فى اوطانهم وسوف تلقى حقوق الافريقيين التى مازالت باقية لهم فى المدن ولن يسمح لهم بدخولها الا كعمال مؤقتين أما حقوقهم الكاملة فانهم يتمتعون بها فى مناطقهم الخاصة فقط وفى تلك المناطق سوف يحكم الافريقيين رؤساؤهم الذين لن يتولوا وظائفهم الا اذا قبلوا تنفيذ ماتامر به الحكومة . وسيكون هذا الحكم بمقتضى القوانين التى سيصوغها برلمان الاتحاد وتشرف عليها ادارة شئون البانتو التى تشبه الاخطبوط والتى تقوم باشراف على أدق تفاصيل حياة الافريقيين .

وفى خلال الاحتفال بوحدة من هذه السلطات القبلية فى رئيسا «وزرا» للافريقيين :

« لقد كان للرجل الابيض شجرة تقدمه الخاصة التى زرعها منذ وقت طويل جدا . وقد نمت الآن وأثمرت ومن أجل التقدم زبد لبانتو (الافريقيين) أن تكون لهم شجرتهم أيضا . اذ يجب ألا يشعروا بالمرارة والحقد حين ينظرون الى حديقة رجل آخر . ازرعوا شجرتكم الصغيرة الخاصة وسوف تنمو وتكبر !

وهذا كلام حال من المنطق السليم : ذلك أن حقيقة الامر هى ان الافريقيين هم الذين زرعوا شجرة الرجل الابيض ومازالوا يفعلون . وهم يقضون معظم أيامهم يعملون فى أراضى البيض ومناجمهم ومصانعهم فلا يستطيعون رعاية شجرتهم الا اذا انتهوا من شجرة سيدهم وبرغم ذلك يقال انهم لم يزددها كالببيض لانهم كسالى ولان طرق زراعتهم متأخرة وعتيقة .

وآمال حكومة الوطنيين لايقاف تقدم الانريفيين معلقة على سياسة البانتوستان ولكن القبلية لاتلائم اقتصاديات البلاد وسوف تؤخر مشروعات التقدم الوطنية ومن هنا وجدت سياسة حكومة الوطنيين معارضة من جانب قطاعات صناعية هامة وهذه المعارضة تزداد حدة كل يوم .

والمعارضة السياسية فى بلد به أحزاب وجماعات سياسية كثيرة يمكن الحكم عليها بالدرجة التى تتلاءم مع نظرية جنوب أفريقية الاساسية من أن البيض يجب أن تكون لهم السيادة الكاملة . وتدور المناقشات حول احتمال أن هذه السيادة مؤقتة أو دائمة ، وحول المدى الذى يسمح للتقدم الافريقى أن يصل اليه ، وحول درجات المشاركة التى يسمح بها للافريقيين .

وبرامج الانتخاب الخاصة بالاحزاب البيضاء كانت تعبر دائما عن قصة طويلة من التغيير والتلاعب بالقائمة الانتخابية ومن التشديق بالالفاظ لمنح الافريقيين مزيدا من الحقوق بفرض تخفيف وقع قوانين المرور الى تحد من حرية الحركة .

ولكن ما مدى تجاوب الافريقيين مع ماسبق ؟ ان الحركة السياسية

الافريقية قد ملت هذا الخداع وضافت بها ذرعا ٠٠ ولقد ضيقت الحكومة الحناق كثيرا على الاجتماعات والمواكب السياسية الافريقية حتى انه فى السنوات الاخيرة لم تعد أية اجتماعات أو مواكب ٠

وقد انتهى تماما الاعتقاد الذى كان سائدا بين الجماعات السياسية البيضاء القريبة من الحزب الوطنى (حزب البوير) بأن غير البيض يقبلون فكرة استذلالهم وانهم ينتظرون بفارغ صبر أن تتغير قلوب البيض والحق ان حدة المناقشات والمنازعات السياسية بالاتحاد قد ازدادت ينمو الحركات السياسية لغير البيض والمناقشات حول مستقبل الافريقيين تدور باستمرار بين البيض ولكن من ناحية النضال السياسى الافريقى ٠

والبرنامج المفضل لمطالب الملونين يتضح فى برامج المنظمات السياسية الرئيسية للافريقيين وهو المؤتمر الوطنى الافريقى المتضامن مع المؤتمر الخاص بالهنود والمؤتمر الخاص بالملونين واتحاد العمال الوحيد غير العنصرى (مؤتمر «جنوب افريقية» للديمقراطيات) ٠

ونتيجة هذه الجهود قد انعكست فى ميثاق الحرية الذى ووفق عليه فى اجتماع لندوبى كل الاجناس فى يونيو ١٩٥٥ بعد مجهودات واسعة لمعرفة آمال الامة وآلامها فى كل مناهج الحياة وهذا الميثاق هو أكثر المناهج السياسية تقدما فى البلاد ٠

وسياسة المؤتمر - وهو المسئول الاول عن الميثاق - تقوم على مبادئ رئيسيين يرتبط كل منهما بالآخر :

المبدأ الاول - هو أن البيض يحتكرون الحكومة وأن أحزاب المعارضة معرضة للقمع والكبت وغيرها من المتاعب الانتخابية والدستورية ولذلك فان الامر سيحتاج الى معجزة لادخال أية تعديلات على السياسة الوطنية عن طريق البرلمان ٠

والمبدأ الآخر - هو ماورد فى ديباجته من أن (جنوب افريقية) ينتمى الى كل من يعيشون فيه بيضا وسودا ولا تستطيع أية حكومة أن تدعى السلطة الا اذا كانت تستند على رغبة كل أفراد الشعب ٠

والميثاق عبارة عن تسجيل للمآسى التى وقعت وهو كذلك اعلان للمطالب الأساسية التى يطالب بها المؤتمر ٠٠ والجزء الاكبر منه مطالبة بالحقوق التى تم الاعتراف بها كجزء من ميراث كل البشر فى عصرنا الحديث وهو يتضمن المطالبة بأن تكون حقوق الجميع متساوية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العنصر فلا يسجن أحد دون محاكمة وأن يحفظ القانون حق الجميع فى الكلام والعبادة ولقاء بعضهم لبعض وأن تحترم حرية العاملين فى تكوين اتحادات عمل ، وأن يصبح التعليم اجباريا ومجانيا وعلى قدم المساواة لكل الاطفال ، والامية عند الكبار يجب القضاء عليها عن طريق خطة حكومية لتعليمهم ، وأن تعنى الدولة بكبار السن واليتامى والعجزة والمرضى ، وأن تلغى الاماكن المخصصة لاقامة الزوج ، وكذلك تلغى القوانين التى تحطم العائلات

وتفرقها ، وان ينتهى حاجز اللون فى الرياضة والحياة الثقافية وأن نفوم الدولة يوضع وتنفيذ قانون للصحة الوقائية .

وهكذا تتوالى المطالب خلال الاقسام العشرة الرئيسية واستت وانخمين مادة من مواد الميثاق .

والميثاق لا يعترف بالنظرية التى نقول أن التعليم يجب أن يكون من المؤهلات لازمة لممارسة حق التصويت وان الناس المتأخرين فى المجتمع يجب أن يعدوا لحمل المسئولية المدنية قبل أن يعهد اليهم بها .

والميثاق لا يقترح على غير البيض أن يهتموا بالحصول على متانبيهم العاجلة كالمسكن الطيب والاجور المرتفعة والخدمات الاجتماعية بدلا من الاهتمام بالتصويت . وسياسة الاتحاد ترى فى الحقوق السياسية ضمانا ضد استمرار المشرع فى الاعتداء على مصالح أغلبية السكان . كما خلا الميثاق من أى اقتراح بأجراء اصلاحات صغيرة فرعية أو طلب تعديل هذا القانون أو ذلك من قوانين التفرقة العنصرية كما سيحدثه ذلك من تغيير حيوى فى الموقف العام للتفرقة العنصرية .

ولكن . . كيف يمكن تغيير طابع السيادة البيضاء التى تبلغ من العمر ثمانمائة سنة ؟

ان الميثاق يذكر فى مادة من مواده الاقتصادية : كل الناس سيكون لهم الحق فى الانجسار حيث يختارون وأن ينتجوا ويعملوا فى كل الحرف والمهن والوظائف ، ولكن مجرد التفوق بالحقوق واعلانها دون أن يحدث أى تغيير فى نظام الاشياء الذى يجعل هذه الحقوق مقصورة على البيض لا يجعل لهذه التصريحات كبير جدوى أو فائدة .

والمؤتمر يتبع سياسة تطالب بالقضاء على الفقر ومنع مصادرة الاراضى واستبدال الكواخ والاحياء القذرة بمساكن واحياء لائقة وضمان الاجور المتساوية للاعمال المتساوية وانهاء هجرة الايدى العاملة وتشغيل الاطفال والعمل بعقود . .

وكل هذا يتوقف على تحطيم الطابع الاجتماعى الاقتصادى الذى يسود البلاد والذى يشكل هذا الطابع هو الاحتكارات التى تحتكر صناعة تعدين الذهب مرتبطة بالمصالح الصناعية الاخرى كذلك ملاك المزارع الواسعة وهم جميعا يتحكمون فى الثروة القومية للبلاد .

ويطالب الميثاق أيضا بحفظ الثروة القومية للبلاد وبمنع ملكية النروات المعدنية والبنوك والصناعات الاحتكارية الى الشعب كله .

وتأميم صناعة تعدين الذهب والاحتكارات الصناعية واعادة توزيع الارض تلك الخطوات الضرورية لحل المشكلة الرئيسية الخاصة برفع مستوى أفراد الشعب من غير البيض ليست من خصائص الاشتراكية فقط . ولذلك فان الميثاق لم يطالب على الاطلاق برسم برنامج اشتراكي والمؤتمر يهدف فى الميثاق الى عرض آمال كل الطبقات والجماعات المتطلعة الى الحرية فى اتحاد (جنوب افريقية)

والسبب في تعقد الموقف في (جنوب افريقية) يرجع الى أنها لاتدار بوساطة قوة مسيطرة من وراء البحار بل بوساطة مستوطنين بيض يقيمون في قاعدة محلية آمنة ويؤيدهم البريطانيون والامريكان ومستثمرون آخرون من وراء البحار .

وبما ان الاستقلال الكامل لاية دولة جديدة في افريقية يعنى فهم روابط التبعية السياسيه والمالية فان حرية الاغلبية العظمى من الشعب في الاتحاد تعنى كذلك انتهاء السيطرة القديمة بكل أشكالها .

وحركة المؤتمر في اتحاد (جنوب افريقية) ليست حركة قومية سوداء خالصة . ذلك أن الحريات التي يطالب بها الميثاق هي لكل الذين يعيشون هناك مهما كان جنسهم أو لونهم .

واحدى المفاجئات في الموقف اخرج بالاتحاد هي أن حركة غيرالبيض ومطالبهم انسانية كلها وأنها لا تدعو الى عنصرية سوداء كرد فعل للنظام الحال البغيض .

وحركة المؤتمر لا يمكن ان تغلق نفسها في داخل اطار ضيق من البرلمانية السياسية لانها لم تتركس نفسها لذلك . ولقد بنت قوتها من خلال المعارك السياسية مستغلة أساليب المقاومة السليبية والمقاطعة والاضرابات والمظاهرات الجماعية .

ولا تعنى وسائل الكفاح هذه أن حركة المؤتمر لانقدر أن التفكير السياسى للبيض قد غير من أساليبه ، فبينما يحتمل الا تطراً تغييرات كبيرة على مقاومة الملونين لمحاولات البيض اعاقه تقدمهم نجد أن مقاومة البيض ولأى تغيير يمكن أن تضغف ، ذلك أن البيض قد وجدوا أن القوانين الكثيرة التي صدرت للحد من حريات الملونين وتقييد حركتهم السياسية قد حدثت من حريات البيض أيضاً . وأصبحت الحكومة تسمى معارضيتها من البيض بأنهم ليسو من (جنوب افريقية) وأنهم غيروطنيين

وقد لوحظ حدوث تطور في الفكر الاوربي في السنوات الاخيرة منذ تكوين جماعات كحزب الاحرار والاطار الاسود والمؤتمر الديمقراطي والجذب التقدمى الذى انشق من الحزب المتحد ومثل الحركات التي تدعو الى سياسة العناصر المتعددة والمعارضة لحكومة الوطنيين .

والسبب في ظهور هذه الحركات هو أن بعض البيض في (جنوب افريقية) بدعوا يؤمنون أنه - وان كان التمييز العنصرى يجلب لهم ايام فوائده مادية عاجلة - له عواقب خطيرة ، (فجنوب افريقية) كدولة تعتبر احتمالات التوسع الاقتصادى كبيرة هائلة - أصبحت النظم الاقطاعية الظالمة التي يسير عليها البيض تعوق من حركاتها وتشمل تقدمها كما أن التفرقة العنصرية وارهاب الملونين يعملان على تآكل المجتمع الابيض وتحطيمه ببطء . ذلك المجتمع الذى يطبق قوانين تهدد آدمية الافريقيين بدعوى ابقائهم في أماكنهم .

والبيض في (جنوب افريقية) وهم متربصون خلف أبوابهم

ونوافذهم المغلقة خائفون من اليوم الذى سيجرفهم فيه الطوفان ويتأثرون بالاتهامات التى يوجهها اليهم العالم الخارجى وقد بدءوا يتيقنون الضعف المتزايد الذى يطرأ على موقفهم .. لقد أصبح الرجل الابيض فى أفريقية يحمل على عاتقه عبئا جديدا .. هل سيتمكن من التغاى من النتائج المترتبة على طريقته فى الاستعمار وسط عالم أصبح ينبذ تلك النظريات والطرق ؟

وقد يستطيع الرجل الابيض أن يحافظ على مكانته فى الاتحاد بعض الوقت ولكن من يعرف الى متى ؟ وعلى كل حال فان أى تغيير فى الاتحاد سيكون مرجعه الى ثلاثة عوامل على الاقل : النمو المتزايد فى قوة لحركة الملونين السياسية وتسرب الضعف الى النظام الحالى فى (جنوب أفريقية) وأخيرا اتجاهات الرأى العام فى باقى أجزاء افريقية وفى العالم الخارجى .

السياسة المتبعة نحو البانتو في جنوب افريقيا

بقلم : م . د . سي . دي . وت نل
وزير شؤون البانتو بحكومة اتحاد (جنوب افريقية) (١)

هناك بعض الحقائق التاريخية المعينة كامنة خلف التوزيع الحالي للسكان في اتحاد (جنوب افريقية) .

(أولا) ان التاريخ قد قسم (جنوب افريقية) الى مناطق للبانتو ومناطق للاوروبيين فعندما وصل المستوطنون الاوروبيون الأوائل منذ أكثر من ثلاثة قرون لم يكن البانتو يحتلون الارض وكان السكان الاصليون في منطقة « الرأس » هم الهوتنتوت والبوشمن وقد وصل كل من الاوروبيين والبانتو في وقت واحد تقريبا تحركت قبائل البانتو من وسط افريقية جنوبا وتحرك الرواد الاوروبيون تجاه الشرق وانشمال وعندما تقابل الاثنان في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقعت بينهما مصادمات حدود . . ولكن بعد ذلك احتل الاثنان الارض بسلام فاستقر البانتو في المناطق التي احتلوها أولا وكذلك الاوروبيون في الاراضي التي استولوا عليها منذ اللحظات الاولى . . وبذلك فان كلتا الجماعتين لها مطالب تاريخية وحقوق أصيلة في الارض التي يجب الاحتفاظ بها ليعيش عليها الاثنان بسلام .

(ثانيا) لقد حمى القانون الاراضي التي تشغلها قبائل البانتو الكثيرة وذلك لمنع البانتو من أن يصبحوا طيقة من البروليتاريا التي لا أرض لها فلا أحد غير البانتو يستطيع تملك الارض في هذه المناطق . . ولو لم توجد هذه الحماية لكان الاوروبيون المتحضرون الاغنياء قد اشتروا هذه الاراضي من البانتو اليديائيين ولكن هؤلاء قد تحولوا حينئذ الى مجرد عبيد . . فالبانتو في (جنوب افريقية) لم يطرودوا الى البرية والارض القفراء .

(١) في هذا المقال الذي كتبه الوزير الابيض المسئول عن اضطهاد الافريقيين وغيرهم من الملونين نقرأ كل الحجج التي يبرر بها البيض أعمالهم الوحشية . . ولعل المقال السابق الذي كتبه مستر رث فورست والمقال التالي الذي كتبه مستر رونالد سيغال وهما افريقيان . يعانيان ظلم البيض - فيهما الرد الحاسم على هذه الحجج الواهية التي يسوقها وزير الاضطهاد .

والمناطق التي يختص بها البانتو وحدهم تتضمن بعضا من أجود الاراضى الزراعية فى (جنوب افريقية) التي تقع فى الشرق حيث الامطار الغزيرة والتربة الخصبة ولو كان الاوروبيون قد منحوا بعض الملكيات الصغيرة والكبيرة فى مناطق البانتو لكان الاقتصاد هناك قد أصبح فى مستوى أعلى مما هو عليه الآن ٠٠ ولكن المبدأ الذى وضع هو ألا يصبح البانتو مجردين من ملكية الارض ٠

وأكثر من ذلك فان الارض الاضافية الواقعة على حدود مناطق البانتو كانت ومازالت ملكا للبانتو وبرلمان الاتحاد يوافق كل عام على تخصيص مبالغ كبيرة لشراء ارض تضاف الى ١٥٣ مليون فدان المخصصة للبانتو بمقتضى صنديق البانتو وقانون الارض الصادر فى سنة ١٩٣٦ وقد أضيف أكثر من عشرة ملايين فدان حتى الآن من هذه الاراضى الاضافية الى المساحات المخصصة للبانتو والاراضى تشتري من المزارعين الاوروبيين الذين تقع اراضيهم على حدود مناطق البانتو بسعر السوق ٠٠ وقد بلغت مساحة مناطق البانتو ٦٤٣٤٨ ميلا مربعا ٠

وبالمقارنة يتضح أن مساحة اراضى البانتو تبلغ قدرا أكبر من مساحة انجلترا وويلز (٥٨٨٢٥) ميلا مربعا وتقرب من أربعة أضعاف مساحة الدانيمارك (١٦٥٧٦) ميلا مربعا وقدر مساحة النمسا مرتين (٣٢٣٧٣) ميلا مربعا وتقل قليلا عن مساحة ولايات انجلترا الجديدة السبع بالولايات المتحدة (٦٦٦٠٨) أميال مربعة وقدر مساحة ليبيريا مرة ونصف المرة (٤٣٠٠٠) ميل مربع ٠

ومناطق البانتو ما زالت متخلفة الى حد كبير ٠٠ ولكن جهودا كبيرة بذلت لتحسين وسائل الزراعة البدائية التي يتبعها البانتو ولزيادة مقدرة الارض على استيعاب أكبر عدد ممكن من السكان والمصادر الطبيعية لهذه المناطق مخصصة لاستعمال البانتو وحدهم وسوف تستغل بوساطتهم فقط وستوجه رؤوس أموال البانتو للعمل على تقدم هذه المناطق ٠٠ وقد كانت البداية حين أنشئت مؤسسة الاستثمار الخاصة بالبانتو لمساعدة يد العون الى رجال الاعمال منهم وقد رعى عند وضع الخطط اللازمة لرفع مستوى مناطق البانتو المقدرة الاستيعابية للأرض ومدى نشاط السكان ٠ وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت اليها وكالات الأمم المتحدة من أن الاراضى المتخلفة لا يمكنها أن تتقدم أسرع مما يستطيع سكانها استيعابه من مساعدات ٠

وسياسة التطور المختلف على حسب الاجناس المعروفة عادة باسم الابارتيد (أو التفرقة العنصرية) قائمة على أساس التجسرية التقليدية (فى جنوب افريقية) تجربة تشجيع تطور الاجناس التي توجد بينهم فروق شاسعة فى الثقافة والحضارة ٠٠ وهذا هو الطريق الوحيد لضمان المستقبل وتحقيق العدالة فيما بين البيض وغير البيض (بجنوب افريقية) ومن الناحية التاريخية نجد أن البانتو ليس لهم ادعاء سابق فى هذا الجزء الذى تشغله الامة الاوروبية وكذلك نجد أن الاوروبيين ليس لهم حق سابق فى المناطق التي يشغلها البانتو ٠

والاوربيون ليسوا مستعمرين جاءوا الى جنوبى افريقية لفترة محدودة فمئذ ثلاثة قرون كان هدف الاوربيين الذين هاجروا الى المنطقة وخاصة من دول غرب أوروبا هو تكوين أمة واحدة وقد قطعوا علاقاتهم بأوروبا ولم يصبح لهم موطن آخر أو أرض آباء أخرى غير (جنوب افريقية) وإذا كانت مطالبهم فى هذه الأرض موضع المناقشة باستمرار فانهم لم يعد لهم هدف سوى أن يجعلوا منها مكانا آمنا لاولادهم انها ميراثهم الوحيد .

ومن حسن الحظ أن هناك سياسة خاصة بتقديم هذه الاجناس المختلفة ولن يشوب هذه السياسة الاحتكاك والتصادم الذى صاحب التطور المختلف أو التقسيم الذى حدث فى البلاد المستقلة الاخرى بالعالم وهذا الخليط الموجود فى (جنوب افريقية) مكون من ملكية البانتو المنفصلة ومن قوة الارض الفاتكة ومن التجمع الطبيعى للعناصر الجنسية المختلفة ذات الفروق الثقافية المتباينة ليس فقط بين الاوربيين والبانتو بل بين جماعات البانتو انفسهم الذين يتحدثون لغات مختلفة ولهم عادات وتقاليده متباينة ومن ناحية الاجناس نجد أن توزيع البانتو فى (جنوب افريقية) كالتالى : ٢٨ من المليون من الهوسا و ٢٥ مليون من الزولو ومليون من السوتو الجنوبيين ومليون من السوتو الشماليين و ٨٠٠ ألف من الستوانا و ٤٠٠ ألف من الثونجا و ٣٠٠ ألف من السوازي ومائتى ألف من الفندى ومائتى ألف من الديبيل و ٣٠٠ ألف من جماعات أخرى أصغر .

والهدف من سياسة التطور الخاص بكل فريق هو أن يسير البانتو المتخلفون نحو الحكم الذاتى تحت اشراف أوصيائهم من البيض فى نطاق مجتمعاتهم الخاصة فى مناطقهم وسوف تعطى للبانتو حقوقهم كاملة فى مناطقهم بمجرد أن يصبحوا قادرين على ممارستها وسوف يدربون على تحمل المسئوليات التى تصاحب الحكم الذاتى . وآمال الفرد من البانتو محصورة فى نطاق مجتمعه الخاص بحيث انه حين يحقق تقدما فانه لن يترك قومه وشأنهم بل سيستخدم مهارته الجديدة المكتسبة فى خدمة قومه . وبذلك فان هذه السياسة تهدف الى تزويد الفرد من البانتو بوظائفه الخاصة ، ومنحه مجالا أوسع لخدمة مجتمعه ، مما سيمكنه من التقدم والتطور بالسرعة التى تؤهله لها قوته الموروثة .

وعملية رفع مستوى مجموعات كاملة من المتخلفين - وليست قلة مختارة منهم فقط كما يحدث غالبا فى البلاد المتخلفة الاخرى - هى عملية بطيئة بطبيعتها ، حيث أن استعداد هؤلاء لها يكون ضعيفا . وعلى كل حال ، فالفرص متاحة للافريقيين بقدر ما يستطيعون انتهازها وفى حدود الوسائل المتاحة ، حيث أن البرلمان لا يمكن أن يعتمد مبالغ الا فى حدود سنة قادمة فقط . وبذلك لا يمكن تحديد وقت محدود ليحصل المتخلفون على تحررهم المعنوى . على حين يقول البعض أن الحكومة لاتفعل الا القليل جدا من أجل البانتو ، نجد آخرين يقولون ان الحكومة تنفق أكثر مما يجب ارفع مستوى البانتو ولكن كل حكومة لا يمكنها ان تتحرك الا بالسرعة التى يحددها لها الناصبون عن طريق نوابهم بالبرلمان .

والمرافبون الاجاب الذين حضروا الى (جنوب افريقية) بعقول مفتوحة ، صرحوا بان جهود الحكومة لرفع مستوى البانتو في كل ميادين النشاط الانساني ليس لها مثيل في العالم ولكن الحكومة لا تسدى بذلك احسانا الى الافريقيين وهي لا تؤمن بالوطنية المحدودة الضيقة وعند هذا المستوى نجد أن الافريقيين لم يفسدوا ما فيه الكفاية ليسيروا أمورهم بأنفسهم فما زالوا يحتاجون الى ارشاد الاوربيين . والمسئولون من البانتو يرجون ألا يتركهم الاوربيون متخلفين .

وقد أعطيت الفرصة للبانتو لبدءوا في تعلم كيف يديرون شئونهم الخاصة في كل نواحي الحياة والمخربون الذين يريدون اشعال النار في مصححة أقيمت لنفعهم الخاص بوساطة السلطات الاوربية ومن أموال دافع الضرائب الاوربي سوف يفكرون مرتين قبل أن يحاولوا تدمير مستشفى تقيمه سلطة من البانتو وبأموال جاءت من جيوبهم كدافعي ضرائب .

وبذلك فان روح سياسة «التفرقة العنصرية» هي اشباع الافريقيين بروح الاستقلال والاعتماد على أنفسهم حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يشاءون .

والتقدم الملحوظ في حياة البانتو قد تم بنشاط البانتو في كل الميادين في ميادين الحكم الذاتي والتعليم والتقدم الاقتصادي وفي الخدمات الاجتماعية فمن الناحية السياسية نجد ان البانتو يتقدمون نحو الحكم الذاتي بكل الامكانيات والوسائل التي تملكها حكومتهم والتي تسمح بها درجة تقدمهم والنظام القبلي المعروف لدى البانتو قد اتخذ اساسا لتقدمهم بنفس الوسيلة التي اتخذت بها طرق أخرى بسيطة كأساس لنظم الحكومة الاوربية . مع وجود فارق واحد هو أن تقدم البانتو قد سار بخطا أسرع وقد روعيت ثقافات وتقاليد البانتو في خلال تطوره السلمي من البدايات الى المجتمع .

والنظام القبلي عند البانتو له جذوره وقد ظل قرونا عديدة محكوما بقوانينه وعرفه وقطع هذه الجذور بضربة واحدة سيكون معناه اتهيتار معنويات البانتو وجعله عاجزا عن الاقتباس من تراثه الثقافي . ولذلك فان تطوير النظم الحكومية لدى البانتو بدأ بتلك النظم التي يعرفونها ، وبالطبع ستكون هناك اقتباسات واضافات فيما يختص بمطالب الحضارة الحديثة وسينجرى ادخالها بمعونة الاوربيين .

والقول بان (جنوب افريقية) تحاول أن تعيد البانتو الذين تحرروا من النظام القبلي الى ذلك النظام قول غير صحيح فعلا قليل جدا من البانتو الذين تحرروا كاملا من النظام القبلي . فمثلا لا يوجد حتى الآن فرد واحد من قبيلة الزولو لا يستطيع الكلام بلغة قبلية أو لا يمارس عادة من عاداتها وحين تطور النظام القبلي ونطبعه بطابع المدنية ونطوره الى قوة تقدمية فلا يعنى ذلك أن نتوقع من البانتو المتعلم العودة الى القهقرى في القرى القبلية والاكواخ الطينية ولكن ذلك يعنى العودة الروحية الى تراثه ، عاداته الكامنة في اعماقه حتى لا يضيع بالنسبة الى قومه ومتى يساعدهم

ويعمل على رفع مستواهم بمهاره الجديدة المكتسبة وبهذا سوف يخرجون من الظلام الى النور .

ولذلك فان بدء عملية التقدم هو النظام الذى نما عبر السنين بين البانتو وقانون سلطات البانتو الصادر سنة ١٩٥١ يشكل الأساس الذى تقوم عليه سلطات البانتو القبلية أو الاقليمية ونظام البانتو يبدأ من السلطة القبلية البسيطة عند قاعدة الهرم الى السلطة الاقليمية الاقاليمية (مجموعة القائل) فى المنتصف وأخيرا الى السلطة العليا التى تضم عدة أقاليم فى القمة والتى تعتبر برلمانا للبانتو تتعاون فيه مختلف السلطات لممارسة سلطة التشريع لمنطقة ضخمة هى الوطن القومى للبانتو وهذه المستويات الثلاث من الحكم الذاتى قد ترتبط بسلطة محلية حاصلة وبسلطة اقليمية وبسلطة قومية .

وقد نشأت حتى الآن ٣٧١ سلطة قبلية واجتماعية من بين عدد يتردد بين ٤٥٠ الى ٥٠٠ وبالإضافة الى ذلك أنشئ ٢٦ مركزا و ٢٢ مديرية وإقليم واحد وهذه السلطات تتكون كلها من أعضاء ورؤساء وسكرتيرين من البانتو وقد أنشئت أيضا سلطات للضرائب والقضاء المدنى والجنائى وفى المستقبل ستسلم كل الوظائف الادارية الموجودة فى أوطانهم القومية للبانتو أنفسهم .

وحين يتعلم البانتو حكم أنفسهم سينسحب الاوربيون تدريجيا من مراكزهم كأوصياء وحينئذ ستكون الحكومة ممثلة بقومسييرين عموميين سيكون عملهم الرئيسى هو تقديم النصائح والارشادات مع الاهتمام بالتطور والنظام الادارى .

والبانتو الذين يعملون بالمناطق الاوربية سوف يرتبطون بأوطانهم عن طريق ممثلين محليين منهم كانوا موظفين نم هم يتلقون الآن تدريبا خاصا . وهؤلاء الذين يعملون بعيدا عن أوطانهم القومية سوف يمارسون حقوقهم السياسية وغيرها فى أوطانهم نفسها وفى المستقبل ستركز البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى الكامل للبانتو فى أوطانهم .

ومن الناحية السياسية والاقليمية ستسير الوحدات القومية للبانتو وللبيض نحو تكوين كومونولث خاص (بجنوب افريقية) يقترب فى الشكل من الكومنولث البريطانى ومن الناحية الاقتصادية سوف يكون هناك تعاون بين الوحدات المختلفة على طريقة التعاون القائم بين الدول الغربية .

ولا يسمح للتجار من غير البانتو بالدخول الى أوطان البانتو والتجار الاوربيون الذين صرح لهم فى الماضى بالاتجار هناك سوف ينقلون مؤسساتهم تدريجيا الى اشراف أشخاص من البانتو حينما تسنح الفرص المناسبة والبانتو اصبحوا يظهرون اهتماما متزايدا بالتجارة وفى السنوات السبع بين ١٩٥١ و ١٩٥٨ تضاعف عدد التجار من البانتو فى مناطقهم الخاصة من ٣٨٠٠ الى أكثر من ستة آلاف تاجر .

والقدرة الشرائية المشتركة للبانتو فى جنوبى أفريقيا تقدر بمبلغ يتردد بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون جنيه سنويا وهى تتزايد باستمرار .

والبانتو يشاءون فى الرخاء والاستقرار العامين لجنوبى افريقية ومستوى معيشتهم يرتفع بنسبة أسرع من النسبة التى يرتفع بها مستوى الافريقين فى أجزاء أخرى من القارة والظروف المعيشية الطيبة والأجور الأكثر ارتفاعا ، واحتمالات العنور على أعمال قد جذبت آلافا من البانتو من أجزاء أخرى من افريقية الى الاتحاد ٠٠ ويفدر عدد الغرباء من البانتو الموجودين بالاتحاد بحوالى ٧٥٠ ألف شخص سواء أكانت هجرتهم قانونية أم غير قانونية .

والتطور بأوطان البانتو سيتقدم فى خطوط ثلاثة الاول وهو يتضمن وسائل تطوير الزراعة والغابات والتعدين والناني هو تنشيط التجارة واقامة الصناعة وتكوين طبقة من رجال الاعمال الافريقين والخط الثالث من خطوط التطور يتم حين يدخل البانتو فى أعمال النقل والمهن العلمية والادارة والهدف العام لهذه الخطة هو تشجيع الانتقال من مرحلة الحياة البدائية الى مرحلة الاقتصاد والحديث المتنوع .

وليس معروفا بشكل عام ان البانتو فى (جنوب افريقية) يتقاضون أجورا أعلى ويقومون فى مساكن آرقى ويتناولون غذاء أحسن ويتعلمون تعليما أرقى من معظم الافريقين فى بلاد أخرى كثيرة فمثلا نجد أن (جنوب افريقية) هى على رأس الدول الواقعة جنوبى الصحراء التى تهتم بحل مشكلات البانتو المقيمين بالمدن وتزويدهم بالمساكن وحينما شرع فى اعادة بناء كوربا اهتمت وكالات الأمم المتحدة بطرق بناء المساكن الرخيصة المحترمة التى تتبعها (جنوب افريقية) وعن طريق الانتاج الكبير والتنظيم الحسن وخفض تكاليف مواد البناء الاساسية . أمكن القضاء على مشكلة الاكواخ الافريقية والاحياء الحقيمة التى كانت تضمها ففى ظرف ثمانى سنوات بنى مائة ألف مسكن مصنوعة من الطوب والاسمنت المسلح فتهيأت سبل الإقامة لحوالى نصف مليون شخص .

وفى ميدان تعليم الاميين كان تقدم الافريقين مذهلا وحتى الى عهد قريب كان اتحاد (جنوب افريقية) هو البلد الوحيد (جنوب الصحراء) الذى يدرّب محليا عددا لا بأس به من البانتو الفنيين لان الاحسان يبدأ بالبيت كما يقولون (وجنوبى افريقية) تحتجاجة الى المثقفين من البانتو لرفع مستوى زملائهم من سكانها وقد ارتبط الاوربيون فى الاتحاد بسياسة تهدف الى تعليم وتمدين البانتو وبينما كانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من البانتو سنة ١٩٤٦ هى ١٢٪ أصبحت النسبة الآن ٣٥٪ وفى نهاية هذا القرن ستكون الامية قد انتهت تماما .

ومنذ صدور قانون تعليم البانتو سنة ١٩٥٤ زاد عدد أطفال البانتو الملتحقين بالمدارس من ٧٠٠ ألف الى ١٣٠٠٠٠٠ تلميذ أى انه تضاعف تقريبا فى خمس سنوات واليوم بها ٦٣٣٦ مدرسة للبانتو يديرها قسم

تعليم البانتو وبالإضافة الى هذا العدد بها مئات من المدارس الرومانية الكاثوليكية وغيرها من المدارس الخاصة وبها أكثر من ٢٥ ألف مدرس من البانتو بالاتحاد وستة آلاف طالب في ثلاث وأربعين كلية للمعلمين ينتخرج منهم ألفا معلم كل عام وقد أنشئت ثلاث كليات جامعية كاملة بأوطان البانتو حيث نجد ان جزءا من هيئة التدريس من البانتو المؤهلين تأهيلا علميا كاملا ولأول مرة يصبح للبانتو حياة جامعية كاملة من النواحي الأكاديمية والثقافية والاجتماعية وبالإضافة الى هذه المساهمات يتلقى عدد كبير من البانتو مناهج تعليمية كاملة في جامعة (جنسروب افريقية) وهي جامعة تلقى دروسها بالمراسلة .

والانفاق السنوى على تعليم البانتو فقط يبلغ ٨,٥٥ مليون جنيه منها ٦٥ ملايين جنيه تساهم بها الدولة ويتيح قانون تعليم البانتو للأباء لأول مرة رأيا حقيقيا في تعليم اولادهم فقد أنشئت لجنة منهم في كل مدرسة ومجلس مدارس في كل منطقة ويوجد الآن حوالى ٤٨٣ مجلس مدارس و ٤١٠٠ لجنة مدرسة تتكون من الآباء والامهات ورجال الكنيسة وغيرهم من المهتمين بالتعليم . وهذا النظام يمكن النظر اليه أيضا كبرنامج لتعليم الكبار من البانتو وتدريبهم على الاعتماد على النفس وعلى ممارسة الديمقراطية .

ان سكان (جنوب افريقية) من البانتو يجدون العناية من المهد الى اللحد والعجزة وغير القادرين والمرضى والمسنين هم موضع اهتمام أقسام الخدمة الاجتماعية التابعة للدولة ووسائل العناية بهم تتخذها الحكومة المركزية والادارات الاقليمية والسلطات المحلية والكنائس ومنظمات خاصة أخرى ومسئوليات الدولة في هذا الخصوص تتجلى في المعاشات والعلاوات والهبات والامداد بالخدمات الضرورية ونوادى الشباب . الخ . وينفق سنويا مبلغ أربعة ملايين جنيه على معاشات العجزة والعميان والمساعدات التي تقدم لغير القادرين من البانتو والخدمات الصحية التي تقدم للبانتو تكلف الحكومة والادارات الاقليمية والبلدية حوالى ١٤ مليوناً كل عام . وفى كل المراكز الرئيسية توجد المستشفيات والعيادات الطبية حيث يستمتع البانتو بالعلاج المجانى والعمال الصناعيون من البانتو يسترون في مشروعات خيرية وتأمين ضد الحوادث . والمناجم تمد عمالها بخدمات طبية كاملة ومجانية في مستشفيات وعيادات طبية ممتازة .

واحدة من أكبر المستشفيات المتخصصة فى العالم هي مستشفى براجوانات لغير الاوربيين بالقرب من جوهانسبرج حيث بها ١٨٢ طبيا . متفرغا (منهم ١٦ من البانتو) وألف ممرضة من البانتو وسيرتفع قريبا عدد الاسرة بالمستشفى الى ٢٥٠٠ سرير وما ينفق على هذا المستشفى سنويا يبلغ ١٥ مليون جنيه تقدمه ادارة الترستال المحلية ويحسب البانتو حاليا حوالى اثني عشر ألف ممرضة وعدد لا بأس به من الاطباء . كلهم من البانتو .

وقد شنت حملات ناجحة ضد بعض الامراض . . كما صرفت ملايين
الجنيهات لمكافحة مرض السل الرئوى .
وما زال كثير من البانتو ينظرون الى العلاج الحديث بشك عميق
ولكن الممرضات والاطباء من البانتو يتمكنون تدريجيا من التغلب على
أعمال السحر والشعوذة .
وفى هذا الاتجاه وغيره يسير البانتو عبر الطريق نحو الاعتماد على
النفس فى اطار مجتمعاتهم الخاص .

الوجه الآخر للعالم المحر

بفلم
رونالد سيجال (١)

يخالجنا بعض الشك في أن الولايات المتحدة قد اكتشفت امريقية - وخلال الجولة التي قمت بها في الولايات المتحدة لالقاء بعض المحاضرات في أواخر سنة ١٩٥٨ ، وجدت هناك اهتماما ودهشة ، واعتقادا بأن أفريقيي الغد سيكون امريكيا أيضا ، وأن ما يحدث في أكرا ولاجوس يتردد صدها في بوستون ومونتجومري . لقد بدا لي حينئذ ، ولا يزال يبدو لي ، أن هذا الاعتقاد يتسم بالجهل والبساطة ، وأنه يتطلب حدا أدنى من الجهد والتدخل . ومع وجود بعض الاستثناءات فإن من تحدثت معهم في ذلك الوقت وهؤلاء الذين قرأت تقاريرهم ومقالاتهم ، كانوا يبدون أنهم لا يهتمون الا بالحوادث السطحية وان اهتمامهم موجه الى افريقية غير المعقدة ، الى تلك الدول السوداء التي ساعدوا أو سيساعدون قريبا على استقلالها . ان اهتمام الشعب الامريكي كله بافريقية يبدو كشعور طيب بعيد المنال ، أو كأماني طيبة من صديق للعائلة عند الاحتفال بالاستقلال

ان افريقية السوداء تستطيع أن تكون شاكرا ومعترفة بالجميل للحماس الذي تقابل به انتصاراتها ، وأن تتطلع الى الهدايا في أغلفتها اللامعة التي تقدم لها في هذه الاحتفالات .

ولكن اذا توغلنا في المساحات الشاسعة من القارة ، لرأينا افريقية ذات الاجناس المتعددة التي تعاني وتقاسى . تلك المناطق من القارة التي تتحكم فيها أقليات من المستوطنين البيض . وبالنسبة للسكان السود في تلك المناطق ، يعتبر الاستقلال هو نهاية النضال الاعزل الذي لا نهاية له . . . ذلك النضال الذي يجب أن تستمر فيه متحملة ألما قاسية وتجاهلا من الجميع . وهذه الشعوب تعتقد أن الولايات المتحدة تكفي بإبداء مظاهر القلق بين الحين والآخر . ولكن ليس هناك شيء سهل . . . فالشعور الطيب يجب أن يتحول الى عمل ايجابي للإصلاح . . . والشخص لا يستطيع أن يكتسب أصدقاء دون أن يجعل من بعض الناس أعداء الداء له في داخل الوطن وخارجه .

(١) تلقينا مقال مستر سيجال قبل وقوع حوادث شاربفيل بوقت قصير . وبعد وقوع تلك الحوادث هرب مستر سيجال الى إنجلترا . وعلى كل حال فإن هذا المقال يدل على أن أحداث شاربفيل لم تكن غير استمرار لحوادث المقاومة المشابهة .

ولا يمكن أن يوجد الا عدد قليل من الشعوب نعاني من اليأس والهوان متلما يعاني شعوب أنجولا وموزمبيق .. هؤلاء الافريقيون الذين سبهم الجميع وهم يرزحون تحت عبء الحكم البرتغالي ، ولم يتقدم أحد بعد لهذه الشعوب بوعده بالاستقلال أو الحرية ولذلك فان على الولايات المتحدة أن تنتظر طويلا لتؤثر فيهم ، وتتخذ من بينهم أصدقاء لها ، اذا كانت بعد تنتظر احتفالات الاستقلال كمنااسبة لتقديم مشاعرها الطيبة . ومع ذلك فانها اذا أرادت التدخل في هذه المناطق قبل ذلك ، فلا بد من أن تصطدم بسالازار . والبرتغال التي يحكمها سالازار هي واحدة من القلاع التي يعتمد عليها العالم الحر للدفاع عن نفسه ضد الهجوم . وعلى ذلك فانه اذا أرادت الولايات المتحدة أن تثبت وجودها في افريقية ، فسوف تصطدم ببعض حلفائها هناك . واذا أصرت على التضحية بمبدأ الاستقلال الذاتي لتدعيم سياستها وخططها الاستراتيجية ، فانها ستربى في افريقية شعورا بالمرارة ضد الغرب سيؤدي الى تعزيز صفو السلام . العالمى لعشرات السنين القادمة . ومن المهم أن نشير الى أن عملية الاختيار التي يجب عليها القيام بها لن تكون بين أفريقيا وأوروبا ، ولكنها ستكون عملية اختيار بين جانبين من شخصيتها هي . وبما أن الولايات المتحدة سوف تساعد على تقرير مستقبل افريقية ، فان الشيء الذي لا يمكن تفاديه في هذه العملية هو أنها ستقرر بالتالي مستقبلها هي .

وفي جنوبى افريقية نصل المأساة الى قممها . وفي كل يوم يصل الامريكيون الى هناك لفتح فروع جديدة لبنوكهم وبيوت استنمارهم ، وانشاء امتدادات جديدة لصناعاتهم والاستثمار الامريكى المباشر في الاتحاد يفوق مجموع كل ما تستثمره أمريكا في باقى أنحاء القارة . وهو يبلغ ، بالإضافة الى الارصدة المقنعة التي تأتي عن طريق بورصة العقود بلندن ، مبلغا يقل قليلا عن بليون دولار . والرقم الرسمي للاستثمار الامريكى المباشر في (جنوب افريقية) هو ٢٥٠ مليون جنيه انجليزى أى حوالى ٧٠٠ مليون من الدولارات . وحكومة (جنوب افريقية) مؤدبة مع رأس المال الأجنبى الذى يغطي كل نواحي الاقتصاد هناك . وكما هو معروف ، فان (جنوب افريقية) لا تنتج فقط معظم حاجة العالم من الذهب وجزءا كبيرا من حاجته من اليورانيوم وكل حاجته من الماس تقريبا ، ولكن حكومته تقف أيضا الى حد التعصب ضد الشيوعية . وبرغم ذلك ، فهناك يسيطر ثلاثة ملايين أوربى على عشرة ملايين افريقى . ومليون ملون وأقل قليلا من نصف مليون آسيوى . وهذه السيطرة ليست سيطرة كاملة فحسب ، ولكنها مدمرة أيضا . ويرجع هذا الاعداد الى أن الافريقيين ليسوا مجردين من كل الحقوق الانتخابية ومن كل الحريات المدنية (الا بعض المظاهر الشكلية التافهة) فقط ولكنهم أيضا مكبلون بقوانين تصاريح المرور ، سواء كانوا فى ظل العبودية الصامتة بالمزارع التي يملكها الاروبيون ، أو يموتون جوعا ببطء فى المعازل الخائفة فالمليونان ونصف المليون من الافريقيين الذين بقيمون بالمدن ، مجردون من كل الحقوق ومن أى ضمان للاقامة أو العمل . وبما أن القانون يمنعهم من الاضراب ، ويفرض عليهم عقوبات صارمة اذا ارتكبوا هذا الخطأ ،

تصل الى فرض غرامة قدرها ٨٤٠ شلن والسجن ثلاث سنوات ، فانهم يتعرضون دائما للطرد أو سحب تراخيصهم ، الأمر الذى يجعلهم هدفا لاعادتهم الى المعازل المزدحمة الفقيرة ، أو ارسالهم الى مزارع البيض ليعيشوا هناك منسحين محتقرين . لا يتجاوز أجر العائلة منهم المكونة من ستة أشخاص أو سبعة . ٢٥ شلن فى الشهر . ومن هنا يتضح سبب مخاطرة الافريقين بالاقبال على المدينة . وتعريض أنفسهم للسجن ، اذ يبلغ متوسط الاجر هناك ٤٥ شلن فى الشهر . ولا نعجب بعد ذلك حين تذكر التقارير أن ٩٥٪ من الافريقين المقيمين بمدينة دربان يعيشون فى أقل مستوى حتى أن أجورهم لا تكفى لشراء ما يحتاجون اليه ، من الخبز فقط ، وإن معدل الوفيات بين الاطفال الافريقين يترواح بين ٢٠ و ٣٠ فى الألف .

وقد يبدو عجيبا أن يظل الافريقيون على قيد الحياة فى ظل هذه الظروف المليئة بالاضطهاد واليأس . ولكن من بين كل شعوب القارة يرد الملايين العشرة من الافريقين المضطهدين بجنسوى افريقية كل ضربة يأقسى منها . وبالرغم من العقوبات الوحشية التى يفرضها القانون، فقد نظم الافريقيون بالمدن ، ١٧٣ اضرابا غير قانونى خلال ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - وأفلحوا فى رفع أجورهم فى تسع منها . وبالرغم من أن أحسن زعماء المؤتمر الوطنى الافريقى قد نفوا أو سجنوا ، فقد نجح المؤتمر فى تدبير ثلاث ثورات من أقوى الثورات التى واجهها الطغيان ، وذلك خلال السنوات الثلاث الماضية : فى سنة ١٩٥٧ ، نظم الافريقيون مقاطعتهم الجماعية للأوتوبيس وأخذ مائة ألف افريقى يقطع كل واحد منهم مسافة عشرين ميلا سيراً على قدميه كل يوم ، بدلا من أن يدفع مليما آخر زيادة على الاجر المعتاد . وقد تعرض الافريقيون خلال هذا الاضراب لأعمال العنف من جانب الحكومة التى اعتقلت ١٤ ألف افريقى فى منطقة جوهانسبرج وحدها ، وبرغم ذلك ، فقد أفلح الافريقيون فى حمل الحكومة على ابقاء تعريفه الركوب على ما كانت عليه ، وعلى سحب الامتياز من شركة الأوتوبيس . وللاحتجاج على اتهام زعماء المؤتمر بالخيانة العظمى نظم الافريقيون اضرابا لمدة يوم واحد امتنعوا فيه عن الذهاب الى اعمالهم ، وبقوا فى منازلهم ، وكان ذلك يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ . وعلى الرغم من تجمعات البوليس ، ومن تهديدات أصحاب الاعمال للعمال الافريقين ، فقد تم الاضراب بنجاح تام وبلغت نسبة الاستجابة بين الافريقين فى جوهانسبرج وميناء اليزابيث ٧٥٪ . واحتجاجا على زيادة الضغط والمهانة التى يلقيها الافريقيون فى مزارع البيض ، وعلى ازدياد عدد الافريقين الذين ينتزعون من السجون حيث يمضون مدد العقوبة المحكوم عليهم بها لعدم حملهم تصاريح المرور ، ليرسلوا حيث يعملون بالسخرة فى مزارع البيض - دعا المؤتمر الافريقى الى مقاطعة وطنية عامة للبباطس . وهو المحصول الرئيسى الذى تنتجه مزارع البيض بفضل العمال المسخرين . وفى خلال أسابيع ووجهت البلاد بقاطر لم يسبق له مثيل من البباطس ، فرفض الافريقيون فى جميع أنحاء البلاد أكل البباطس ، حتى حين قام موظفو

الحكومة بتوزيعها مجانيا في الريف ، على حين رفض التجار الهنود أن يشتروها على الاطلاق . .

وفي نهاية الموسم ، حينما انتهت المقاطعة كان لدى الزراع البيض آلاف لا تحصى من أرطال البطاطس . . وأثبتت القوة الشرائية للجماهير غير البيض فعاليتها وقوتها . . والبطاطس - كما هو معروف - طعام رئيسي لدى الجماهير ذوى الدخل المنخفض في جنوب افريقية ، ولذلك فان نجاح المقاطعة يجب أن ينظر اليه من ناحية التضحيات التي بذلت فيه .

والمجتمع الافريقى في (جنوب افريقية) مجتمع متقدم . . انه أكثر مجتمعات القارة ثقافة ومهارة من الناحية الصناعية . . ولكن هذا التقدم لا يرجع بكامله الى الخبرة التي اكتسبها طوال تمانين عاما من التصنيع المتزايد ، وخمسين عاما من النضال السياسى المنظم .

والدعامة الاساسية لحركة المؤتمر (التي تتكون من اتحاد المؤنمن الوطنى الافريقى ، والمؤتمر الهندى لجنوب افريقية ، ومنظمة الشعوب الملونة بجنوب افريقية ، ومؤتمر الديموقراطيين البيض ، ومؤتمر اتحادات العمال بجنوب افريقية) هي روح المشاركة بين الافريقين والجالية الهندية . . وقد أحضر الهنود الى جنوب افريقية منذ مائة عام ليعملوا في مزارع القصب في ناتال ، ثم أخذوا في العمل والانجار حتى ازدهروا وأصبحوا هم الطبقة الثانية بعد البيض مباشرة . . وبازدياد قوتهم الاقتصادية في الناتال ، ازداد أيضا حقد البيض عليهم واضطهادهم لهم . وارتفعت الاصوات الحاقدة تطالب بإعادتهم الى أوطانهم ، أو على الأقل يتجريدهم من ممتلكاتهم لمصلحة البيض من البوير والانجليز الذين تضامنوا معا في سبيل اضطهادهم . .

وقد أجابت الجالية على هذا الاضطهاد بمقاومة تقترب من حالة الحرب ، وكان يغذيها ويشجعها المهاتماغاندى نفسه . في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى . .

وفي سنة ١٩٤٦ استصدرت حكومة سمطس من البرلمان قانون الاراضى المملوكة للأسويين الذى حرم على الهنود امتلاك أراض جديدة . ولتعويض الهنود عن حقهم المسلوب في تملك الاراضى ، أعطت الحكومة المقيمين منهم فى الترنسفال والنااتال حقا مقيدا للانتخاب . . فأصبح لهم ثلاثة ممثلين من البيض فى مجلس النواب واثنان فى مجلس الشيوخ ، واثنان فى مجلس النااتال الاقليمى ، ولكن لم يسمح للهنود أن يمثلهم أى واحد منهم . . ولذلك بدأت المقاطعة الشاملة لهذا التمثيل المزيّف والذى اشترك فيه عدد كبير من أعضاء الجاليات المختلفة .

وكان على الجالية أن تعرف أن مستقبلها يتوقف على تضامنها مع الجاليات الاخرى ، وليس على عملها المنفرد . . كما أن ثورة الافريقين ضدهم فى دربان سنة ١٩٤٨ ، دلت الهنود على ضرورة التضامن السياسى مع الافريقين على كل المستويات . وعندما رأى الهنود كيف أن قانون

انضمام الملونين الى الميثاق المعهود بين الافريقيين والهنود أمر لامفر منه . .
وقد بدءوا الآن يشعرون بالتعب والارهاق من كثرة الاحتجاج على تحول
سياسة البيض تجاههم . . وبدءوا كذلك يتلمسون طريقهم نحو المقاومة
الطائفية التي يتبعها الآخرون من غير البيض . . ففي نوفمبر سنة ١٩٥٩
أبعدت الحكومة مسز اليزابيث مافينكينج رئيسة اتحاد عمال مصانع
حفظ الطعام للافريقيين الى معسكر أقيم حديثا لاعتقال السيدات في
« ساوتي » في المناطق الحارة بجنوب غرب الكاب . . ولكن قبل أن ننجح
في الهرب الى باسوتولاند تاركة خلفها عشرة أطفال من اولادها الأحد
عشر وزوجها - ربما الى الأبد ، - اندلعت الاضطرابات في منطقة « بارل »
المخصصة لغير الافريقيين ، والتي أقامت بها مسز اليزابيث مدة ثلاثين
عاما متواصلة ، فكانت السيارات تقذف بالحجارة وتضرم فيها النيران ،
وكان السائقون البيض يهاجمون ، والمحال التجارية تدمر ، حتى اضطر
البوليس الى التدخل ومعه مدافع الاستن والسيارات المصفحة . . وقتل
واحد وجرح أحد عشر . .

وذهل البيض في جنوب افريقية حين أفادت التقارير الرسمية أن
معظم من قاموا بالاضطرابات كانوا من الملونين . . وهكذا فإن تهادي
البيض في فرض سيطرتهم على العناصر الاخرى ، جعلت هذه العناصر
تناهضهم وتنقلب عليهم ، كما أن قسوتهم في استخدام ما بأيديهم من
سلطة قد أفسد هذه السلطة .

وفي هذه الاثناء ، ظل البيض قابعين في قلعتهم المغلقة ، يحميهم
القانون الذي أصدره ، والبوليس المسلح الذي وضعوه حولها ، وبإصدار
القوانين التي تقيد حرية الملونين الانتخابية ، وتسلب الاناث حرية
التصويت ، أكد الحزب الوطني الحاكم سلطته ، طالما استمر حكم البيض .
ومن المتحالفين مع الافريكانز (البوير) البيض الذين ينحدرون من أصل
بريطاني والمقيمون بالمدن ، والبالغ عددهم مليوناً وربع المليون أو مايزيد .
وقد يكون هؤلاء ممن يكرهون ادارة البوير وحكمهم ، وخاصة عندما
يستخدم هؤلاء سلطتهم لزيادة أنصبتهم في المشروعات الكبرى التي
يسيطر عليها البريطانيون ، ولكن هؤلاء البيض البريطانيين سوف
ينحنون لسلطة البوير ، وسوف يساعدونهم في عملية اضطهاد غير
البيض .

وهؤلاء الذين يتكهنون بوقوع انقسامات سياسية داخل صفوف
البوير أنفسهم يتوقعون في كل مظهر من مظاهر القلق الذي يبدو في
صفوف المثقفين من البوير انتكاسا عن الطريق العريض الحالي المؤدى الى
الاجرام والقسوة ، هؤلاء يتجاهلون العاملين اللذين أسس الحزب الوطني
الحاكم اليوم - (حزب البوير) - عليهما سيادته : فالافريكانز - أي
البوير - في (جنوب افريقية المعاصرة) ، لم يعودوا كما كانوا من قبل ،
« الملتهين » أصحاب دعوات الاصلاح الممطتين جيادهم ، الممسكين بالمسدس
في يد وبالانجيل في اليد الاخرى . ان مؤيد الحزب الوطني اليوم ، هو
العامل ذو الياقة المنشاة الناصعة البياض في السكة الحديدية أو المشرف

فى المنجم أو راعى الغنم ، أو الزارع ، أو الشاب المغرور الذى يرنى سبترته الجلدية ويركب سيارته .. وهم جميعا يعتمدون فى صـمان رفاهيتهم الاقتصادية وسيطرتهم السياسية على ابقاء «الكافر فى مكانه» والكافر هنا هو الافريقى ..

والحق أنه لولا الايدى العاملة السوداء الرخيصة ، النى يرجع الفضل فى توفيرها الى قوانين التفرقة العنصرية ، ولولا الاميازات النى تحميها مدافع الاستن الرشاشة ، والنى تتمتع بها القلة البيضاء المسيطرة ، لكان الزارع والعامل من البوير قد اكتشفا سريعا أن الحيز لا يمكن أن يأتى هكذا سهلا مغطى بالزبد من أول وهلة ، وأن بصامتهما مع الحزب الوطنى هو تضامن الخوف .. وطالما حافظ الحزب الوطنى على قوته فى ابقاء الافريقين خاضعين مستذلين ، فإن الطبقات السابعة من البيض سوف تسرع الى صناديق الانتخاب لتؤيده وتصوت لمصلحته .

ومع ذلك ، فليس هذا كل شىء .. ففى اعماق ذاكرة أى شخص من البوير تكمن صورة الدائرة المكونة من العربات النى نجريها النيران ، النى كان أجدادهم يحتمون خلفها ويطلقون الرصاص على أعدائهم حتى يهزموهم .. وبرغم أن الاعداء كانوا يحيطون بهم من كل جانب : الانجليز فى الجنوب ، والافريقين فى الشرق والشمال ، ومتاهة من الحقد فى الغرب .. استطاع البوير أن يعيشوا وأن ينتعشوا ، وأن ينموا فى نفوسهم تعصبا للجنس لا يقهر ، وان كانوا قد أصيبوا بالمرارة من جراء هزيمتهم فى حرب البوير .

ولقد عملوا على التضخيم من الاخطاء النى ارتكبت فى حقهم ، وهم يحاولون فى الوقت نفسه التخفيف من الاخطاء النى ارتكبوها فى حق الملايين من غير البيض النى هزموها ليضطهدوها .. ولكن الجروح ما زالت تنزف .

والالتجاء الى العنف أصبح طابع هؤلاء الذين لا يرتاحون لمظاهر التحرر من السيطرة البيضاء .. فبعض الوزراء الذين يتبعون الكنيسة الهولندية ، وبعض المثقفين البارزين من الأساتذة فى جامعات البوير ، يحذون بشدة ما يلجأ اليه البوليس من استعمال عصيه ومدافعه .. وهم بصفتهم أعضاء مكتب (الشئون العنصرية لاتحساد جنوب افريقية) ، يطالبون بنوع أشد من التفرقة العنصرية ، يترتب عليه أن تمتلى المعازل بعدد أكبر من الافريقين . وهؤلاء البوير يعلمون أن مجتمعهم يعتمد فى تقدمه على استغلال جهود الافريقين ، حتى ان عدد العمال الافريقين الذين يعتمد عليهم اقتصاد البيض هناك يبلغ حوالى ستة ملايين نسمة .. كما أنهم يتجاهلون ذلك الوعى السياسى الذى ينمو نموا كبيرا بين صفوف الافريقين فى الاتحاد ، وخارج الاتحاد .

وقد تفتقت عبقرية مستر فيرفورد ، رئيس وزراء الاتحاد ، عن خطة جديدة ليكبح جماح الافريقين ويؤكد سيطرة البيض وسيادتهم عليهم .. وذلك عن طريق اعادتهم بالجملة الى الحياة القبلية الاولى .. فقاون

سلطات الباسو يسمح له أن يضع جموع الافريقيين في معازل ، تحت اشراف بوليسه المختص . وأن يختار لهم زعماءهم القبليين الذين يرضى عنهم . . . وقد قام فعلا بطرد الزعماء الذين عارضوا سياسته ، ووضع آخرين ممن يستطيع أن يحركهم كالعرائس مكانهم . . . مهما كان الافريقي قد ابتعد عن حياة القبيلة ومهما كانت درجة ثقافته ، ومهما كانت المدة التي قضاها في المدن أو في الخارج حتى أصبح ينظر الى موطن أجداده كما ينظر الانجليزى أو الامريكى المذهب الى قرية أجداده المنسية ، فلا بد أن ينتسب الى قبيلة ، وأن بوضع تحت اشراف ووصاية زعيمها الذي اختارته الحكومة .

و قد سمى مسر فيرفورد في سياسته العنصرية بمجرد أن بولى السلطة . . . وبمقتضى السلطة المطلقة الى يخلوها اياه قانون مناطق الجماعات لم يكتف بالتفريق بين البيض والسود ، وبين الافريقيين والهنود وبين الهنود والملونين ، بل قسم المناطق الافريقية الى معازل قبلية مفرقا بين الهوسا والزولو ، وبين الزولو والفندا ، وبين الفندا والسوانا . وبين السوانا والسونو . . . بل انه أقام كليات قلية لكل من هذه المعازل القبلية . . . وخطوته القادمة هي انتداب سفراء من هؤلاء الزعماء الى المدن ليشرفوا على أبناء قبائلهم فيها .

ولقد كانت سياسة دكنور فيرفورد الجديدة السبب في تدعيم المعارضة السضاء الجديدة . وحتى عهد قريب ، كانت المعارضة البرلمانية الوحيدة هي التي يمثلها الحزب المتحد ، الذي أنشأه ونزعه سمطس . . . ولكن هذا الحزب لا يختلف عن الحزب الوطنى ، حزب البوير ، بل ان سمطس هو الذى وضع قواعد العنصرية التى سير عليها البوير اليوم . فسمطس هو الذى بنى قانون مناطق الجماعات . حين أصدر قبله قانون تملك الآسيويين للأراضى ، وما قام به البوير من سلب حق الانتخاب من الملونين ، انما هو سير على الطريقة التى اتبعها سمطس حين سلب الافريقيين هذا الحق ، وقت ان كان نائبا لرئيس الوزراء . والطرق التى يتبعها البوير لقمع حركات الافريقيين وغيرهم ، تتبع الأساليب الوحشية التى كان يتبعها نفسها الحزب المتحد حين كان يمسك بزمام الامور .

وعندما تولى الحزب الوطنى الحكم سنة ١٩٤٨ اعتمد الحزب المتحد على شخصية سمطس ليسترد أغلييته البرلمانية من جديد . . . ولكن سمطس مات فرأى الحزب حينئذ أنه يجب أن يتبع سياسة واضحة للمعارضة تتيج للناخبين فعلا فرصة للاختيار . . . وقد قام الحزب المتحد بمعارضة القوانين التى كان ، بوير يقدمونها للبرلمان ، والى كانت تنقص من حرية البيض المدنية . . . اكن انتخابات سنة ١٩٥٣ ، أثبتت أن البيض راضون عن التضحية بحرياتهم المدنية ، ما دامت الحكومة تشدد النكير على غير البيض . إذ انتهت الانتخابات بفوز البوير أيضا . . . وكذلك كانت الحال فى انتخابات سنة ١٩٥٨ بعد أن أعلن فيرفورد سياسته الجديدة عن المعازل القبلية الافريقية .

وكان لابد من حدوث انشقاق فى صفوف الحزب المتحد . . . كما رأى فريق من أعضائه أن أحسن طريقة لاستعادة ثقة الناخبين ، تبنى طريقة أعنف لاضطهاد الافريقيين . . . وفعلًا اتخذ الحزب قرارا فى مؤتمره السنوى

الذي عقده سنة ١٩٥٩ ، بمعارضة شراء الحكومة لاراض جديدة لاضافتها الى أوطان الافريقين القومية (البانتوسان) لانه من الخطر على ابيض أن يعطى الافريقيون أرضا وسلطة محدودة لحكم أنفسهم . ولم يعجب هذا القرار الجناح المتحرر فى الحزب ، فاستقال أحد عشر من هيئة الحزب وكونوا الحزب التقدمى .

واليوم ما زال (جنوب افريقيه) هو بلد الفرع والرعب . وقد أصبح دولة بوليسية مثلما كانت ألمانيا النازية ، ومثل البرتغال الآن . والحزب الوطنى الحاكم سيقاوم أى تغيير يطرأ على الفكر السياسى السائد الآن . ولكن من المؤكد أن رد الفعل المضاد لهذا الحكم يقوى ويستند . ورد الفعل هذا لن يظهر فى دوائر الصحافه أو فى صفوف المعارضة البرلمانية ، ولكنه سيظهر فى المدن التى يقيم بها الافريقيون ، وفى المحال التى يعين فيها الهنود ، وفى مناطق الملونين الجديدة . ان هؤلاء جميعا سوف يشتركون متضافرين فى المعارك الجديدة ، التى تنتشر بين جاهل الزارعين الافريقين العاملين فى مزارع البيض ، أو المقيمين فى المعازل القبلية .

ولقد وجد المؤتمر الوطنى الافريقى تأييدا جماعيا ، حتى فى الاماكن التى لم تكن بها قبل الآن أية منظمات سياسيه . ورغم أن الحكومة قد حلت منظمات المؤتمر فى بعض الاماكن ، فقد استمر تأييد المواطنين له ، واستمرت الاضطرابات والمصادمات التى عبرت عن معارضة الافريقين لسياسة حكومة الاتحاد . وقد قمعت الحكومة هذه الاضطرابات بقسوة متناهية . وفى الوقت الذى اكتب فيه هذا المقال ، يوجد مئات من زعماء القبائل فى السجن ، وندحّم بالاعدام على سنه منهم . وقد زادت سياسته فيرورد الجديدة التى تهدف الى تجميع الافريقين فى أوطان قومية أو معازل ، من تضامن الافريقين ، وأثارت المستكينين الى الضعف واليأس منهم ، وأقدموا بشجاعة على القيام بالمناطعات والعنف ، ويعين الآن الرجال المسئولون عن تنفيذ السياسة الجديدة نحو البانتو فى خوف ورعب على حياتهم ، وقد هوجم مؤيدوهم علنا . . . ولذلك تقدموا الى الحكومة طالبين الترخيص لهم بحمل أسلحة نارية .

وفى المدن والمناطق المزدهمة تبدو قوة المعارضة الافريقية المنظمة التى تشكل أكبر تهديد للحكومة . والعمال الافريقيون هم الذين يحملون فوق أكتافهم الاقتصاد الابيض كله ، ولذلك فانهم يحتاجون ، فقط الى فرد عضلاتهم ليظهروا للحكومة مدى القوة السياسية الهائلة التى يمتلكونها . ومن سنة ١٩٥٧ زاد عدد العمال البيض المشتغلين فى الصناعات الخاصة من ١٢٩ ألفا الى ألفين ومائتى ألف ، أى بنسبة ٥٧,٧% فى حين زاد عدد العمال الافريقين خلال الفترة نفسها من ٢٠٠ ألف الى ٣٦٧ ألفا ، أى بنسبة ٨٣,٥% .

والاضرابات عن العمل محرمة بالطبع على الافريقين ، ولكنها ليست مستحيلة والامتناع عن العمل والاضراب عن الذهاب الى المصانع والمناجم ، الذى وقع سنة ١٩٥٧ ، كان كفيلا بشل الحركة الصناعية والتجارية فى جميع أنحاء البلاد . وقد حقق المؤتمر الافريقى الوطنى نجاحا خلال السنوات

العشر الماضيه فى تجميع صفوف الافريقيين تمهيدا للقيام بحركه جماعيه .

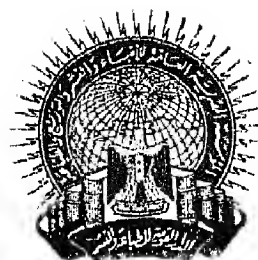
وفى خلال عام ١٩٥٩ ، توالى الحركات الوطنيه التى قام بها غير البيض وتوالى ايضا ضحاياهم الذين سقطوا ضحايا الارهاب الحكومى . فقتل أربعة وجرح أربعة وعشرون فى كاتومانور بدربان فى ١٩ من يونيو . وقتل اثنان وجرح واحد فى ماريتزبرج فى ١٥ من أغسطس ، وقتل واحد وجرح عشرون فى بارل فى ١١ ديسمبر ، وفى اليوم نفسه قتل اثنا عشر

ولاول مرة فى (جنوب افريقيه) تشترك المرأة فى مفاومه قوانين التفريقه العنصريه ، وذلك عندما خرجت النساء فى ١٩ من يونيو فى كاتمانور فى مظاهرات للاحتجاج على مد العمل بقانون تصاريح المرور الى النساء ايضا ، وكن يصحن « عندما تضربون النساء فانكم تضربون الصخور » . وفى كل عام يقدم للمحاكمة أكثر من مليون ونصف المليون من الاشخاص . وقد ارتفع عدد الضحايا من الافريقيين من ٣٩٠ شخصا سنة ١٩٥٣ الى ٧٩٨ شخصا سنة ١٩٥٧

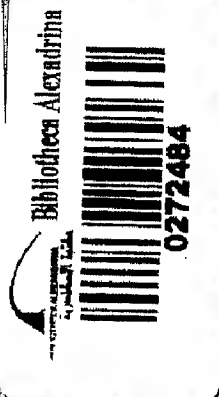
ان وظيفة الحكومه هى أن تحكم . وما ذكرته قبلا يبين: هل حكومه الوطنيين فى (جنوب افريقيه) تحكم فعلا أو لا تحكم ؟ ولكن غير البيض سوف ينتصرون فى النهايه ، مهما طال الطريق ، ومهما استلزم الامر من تضحيات . ذلك لانه ما من حكومه تستطيع أن تستمر هكذا فى اضطهاد الشعب الذى تحكمه ، وفى استنزاف دماء ضحاياها المغدبين المضهدين .

تم الكتاب

الدار القومية للطباعة والنشر



تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج



الشمس ١٥ قرشا

العدد ٣٠